الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني

من منظور المواطنة

دراسة لاتجاهات القائمين بالاتصال

د. رامي عطا صديق*

ملخص الدراسة:

تختص هذه الدراسة بدراسة وتحليل دور الصحافة المصرية في معالجة وتغطية قضايا التنوع الديني في المجتمع المصري، وعلى نحو رئيس موضوعات العلاقة بين الأغيار أو المختلفين دينيًا، من المسلمين والمسيحيين في الحالة المصرية، بهدف التوصل إلى إستراتيجية صحفية وإعلامية خاصة بمتابعة ومعالجة هذا الشأن، انطلاقًا من مبدأ المواطنة، وذلك من خلال استطلاع رأي مجموعة ممثلة من الصحفيين، ما قد يساعد على التوصل إلى ميثاق شرف نوعي أو مدونة سلوك أو كتيب تعليمات، الأمر الذي يساعد الصحفيين من مختلف الصحف، ما بين صحف قومية وحزبية وخاصة، في التعامل الصحفي مع هذا الشأن.

وقد كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من الضغوط التي يعاني منها الصحفيون أثناء معالجة وتغطية العلاقة بين الأغيار دينيًا، بالإضافة إلى وجود أخطاء يرتكبها البعض أثناء تلك التغطية، عن قصد أو دون قصد، بوعي أو دون وعي، كما تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاتجاه العام بين الصحفيين هو الموافقة على أهمية الالتزام بمجموعة من المعايير المهنية التي تحكم الممارسة الصحفية منها: التوازن- حماية وسائل الإعلام- مراعاة الدقة- عدم التجهيل- الالتزام بأخلاقيات التعامل مع المصادر- عدم التحيز- احترام حق الخصوصية- مراعاة أخلاقيات نشر الصورة.

وتقترح الدراسة إستراتيجية صحفية- إعلامية خاصة بمعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة، تقوم على ثلاثة محاور رئيسة: إرشادات ومعايير وضوابط عامة، إرشادات ومعايير وضوابط مهنية، آليات تنفيذ خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية.

* أستاذ مساعد بقسم الصحافة بالمعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق

(1) مقدمة منهجية وإجرائية

(1- 1) موضوع الدراسة وأهميته:

يُمثل موضوع الصحافة ومعالجة قضايا التنوع الديني، واحدًا من بين أبرز الموضوعات الصحفية والقضايا الإعلامية المُثارة خلال الفترة الراهنة التي يمر بها المجتمع المصري، لا سيما وأن وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الصحف على مختلف أشكالها وتنوع مضامينها، تقوم بدور كبير في مراحل التحول الديمقراطي التي تمر بها المجتمعات، مثل الحالة المصرية بعد ثورتي 25 يناير 2011م و30 يونيو 2013م، من حيث دورها في توفير المعلومات أمام الجمهور، والمساهمة في تكوين الرأي العام، وتنمية الوعي الوطني والحس الاجتماعي، وتشكيل الثقافة الخاصة بمبدأ المواطنة، وغيرها من قضايا ضرورية وإشكاليات مُلحة.

وتأخذ إدارة التنوع الديني، صحفيًا وإعلاميًا، مستويين أساسيين، المستوى الأول: يتعلق بالعلاقة بين أبناء الدين الواحد، من حيث الممارسات الدينية وتفاعلات المؤسسة الدينية وعلماء الدين ورجاله، والتعددية المذهبية داخل نفس الدين، وغيرها من موضوعات. المستوى الثاني: يتعلق بالعلاقة بين أتباع الأديان المختلفة، من حيث مساحات الاتفاق ومناطق الاختلاف، والحوارات اللاهوتية والسجالات العقدية أحيانًا، والمعاملات الاجتماعية، وغيرها من قضايا.

وقد توصلت العديد من البحوث والدراسات إلى أن قضايا التوتر الديني والجدل بين المسلمين والأقباط أحيانًا، من الموضوعات الأكثر حساسية من حيث التناول الصحفي والإعلامي، واتهام وسائل الإعلام في كثير من الأحيان بالتحريض ونشر المعلومات المغلوطة وغير المؤكدة، بقصد أو دون قصد، حتى أصبحت بعض وسائل الإعلام- ومنها بعض الصحف- من الوسائل التي تساعد على إثارة الصراع على خلفية دينية بين المواطنين المصريين، وذلك "عبر الصور والتقارير والمقالات والحوارات والتحقيقات الصحفية، وقد يتحول الصراع إلى مادة إعلامية بقصد الإثارة والفتنة، وقد يتطور نتيجة المزايدة والإفراط عند نقل الحدث بكامل تفاصيله أو جزء منه، وذلك حسب توجهات الصحيفة السياسية والفكرية، وتأثيرات القائم بالاتصال على ما يكتبه"[1]، ومن جانب آخر فإن القضايا الدينية تحتل "مساحة مُهمة وكبيرة في معالجات صحف الإثارة، ولا يقتصر الأمر على الدين الإسلامي فقط باعتباره دين الأغلبية في مصر، لكن تتطرق معالجات الإثارة إلى الدين المسيحي أيضًا، ولا يتم ذلك من أجل الأقباط فقط، ولكن من أجل المسلمين أيضًا الذين يمثل الأقباط بالنسبة لهم آخر لا يعرفون عنه شيئًا رغم أنه يعيش معهم ويقاسمهم الوطن بأفراحه وأتراحه بلا أدنى فرق"[2]، حيث يلعب الإعلام دورًا رئيسًا وأساسيًا في إدارة "الملف الديني"، ليس في تشكيل بوصلة الرأي العام تجاه هذا الملف فحسب، ولكن أيضا في إدارة الملف، من حيث الشد والجذب بين الأطراف المختلفة، ففي أحداث التوتر الديني

تحدث حالة من التصعيد المتعمد من جانب المنابر الإعلامية المختلفة، مثل الصحف والقنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية[3].

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تستهدف الوصول إلى إستراتيجية صحفية/ إعلامية، قد ينبثق عنها أحد أشكال التنظيم الذاتي للممارسة المهنية، سواء ميثاق شرف نوعي أو مدونة سلوك أو كتيب تعليمات[4]، ما يسمح بمراعاة القيم المهنية المتعارف عليها وتساعد الصحفيين من مختلف المؤسسات، القومية والحزبية والخاصة، على تقديم معالجة صحفية/ إعلامية مهنية تتسم بالحياد والدقة والصدق والموضوعية لموضوع التنوع الديني، تنطلق بالأساس من منظور المواطنة، حيث المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تفرقة أو تمييز لأي سبب كان، من خلال التعرف على آراء الجماعة الصحفية في الصحف على مختلف أشكالها وتنوع مضامينها واختلاف ملكياتها وتوجهاتها السياسية والفكرية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة أيضًا من أن موضوع الصحافة/ الإعلام وإدارة التنوع الديني، سواء معالجة القضايا المتعلقة بأبناء الدين الواحد، أو تلك المتعلقة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا، لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة والبحث، وبالأخص في مجال القائم بالاتصال الذي يصنع الرسالة ويقدمها للجمهور.

ومن ثم فإنه من الممكن أن تشكل نتائج الدراسة الحالية أساسًا علميًا في بناء إستراتيجية صحفية وإعلامية تختص بدور الصحافة/ الإعلام في كيفية معالجة قضايا التنوع الديني والتعددية المذهبية في المجتمع المصري، تعتمد بالأساس على مبدأ المواطنة الذي يستوعب جميع المواطنين دون تفرقة أو تمييز بينهم.

(1-2) الدراسات السابقة:

يُشير التراث العلمي السابق في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، على المستوى المصري والعربي والأجنبي، إلى أن ثمة عدد غير قليل من البحوث والدراسات، بالإضافة إلى عدد من الأوراق البحثية والمقالات العلمية، التي تناولت عددًا من القضايا وناقشت بعض الإشكاليات التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، الذي يتعرض على نحو رئيس لدور الصحافة/ الإعلام في إدارة التنوع الديني من منظور المواطنة، ويمس بالتالي قضايا أخرى فرعية ذات صلة مثل العلاقات الإسلامية- المسيحية والوحدة الوطنية والعلاقة بين المسلمين والأقباط في الحالة المصرية.

وقد يعود الزخم البحثي بموضوع المواطنة، الذي بدا واضحًا خلال السنوات الماضية، إلى ذلك الاهتمام المتزايد والمتنامي يومًا بعد آخر، بدراسة مبدأ المواطنة الذي يتعرض لحياة المواطن وتفاعلاته اليومية وعلاقاته بمؤسسات الدولة من جهة، وبغيره من المواطنين من جهة أخرى، ومن الملاحظ أنه توزع ذلك الاهتمام على أكثر من مجال بحثي، حيث تنوع بشكل أساسي بين المجال التاريخي والسياسي

والاجتماعي والصحفي- الإعلامي، ومن ثم يمكن تقسيم البحوث والدراسات التي تتعلق بموضوع البحث الحالي وفقًا لأكثر من محور على النحو التالي:

المحور الأول: بحوث ودراسات اختصت بقضايا المواطنين الأقباط وتاريخهم ودورهم في المجتمع المصري، منها:

دراسة رياض سوريال "المجتمع القبطي في مصر في القرن التاسع عشر"[5]، دراسة سميرة سنيوت "الأقباط في الحياة السياسية المصرية أثناء فترة الوجود البريطاني"[6]، دراسة آمال أسعد "الأقباط في عهد الاحتلال 1882-1914"[7]، دراسة أيمن سعيد "صحيفتا مصر والوطن وموقفهما من القضايا الوطنية في مصر من 1877 إلى 1930م"[8]، دراسة (Paul Sedra) "الانقسامات الطبقية والنزاعات العرقية: الجماعات المسيحية القبطية في السياسة المصرية الحديثة"[9]، دراسة سامح فوزي "رؤى المثقفين الأقباط في المواطنة"[10]، دراسة رامي عطا صديق "صحافة الأقباط وموقفها من قضايا المجتمع المصري من 1877م إلى 1930م"[11]، دراسة سامية عياد عطا "المشاركة السياسية للأقباط في المجتمع المصري: دراسة للحقبة من 1919-2000"[12]، دراسة عبد الرحمن عبد العال "مفهوم وقضايا المواطنة لدى الأقباط: قراءة في مواقف قداسة البابا شنودة الثالث"[13]، دراسة عزمي بشارة وآخرون "هل يصح الحديث عن ملف قبطي؟"[14]، دراسة يسري العزباوي "أقباط المهجر والسياسة العامة في مصر 1981-2008"[15]، دراسة (Lise Paulsen Galal) "ممارسات مسيحية قبطية: تشكيلات التشابه والاختلاف"[16]، دراسة أماني السيد "تأثير التغطية الإعلامية لقضايا المسيحيين في وسائل الإعلام على هويتهم الاجتماعية"[17]، دراسة (Alessia Melcangi) "قبل الثورة وبعدها: ربيع أيضًا لأقباط مصر"[18]، دراسة ثريا البدوي "تقييم رؤية المواطن المصري تجاه تغطية سائل الإعلام لأزمة المجلس العسكري وأقباط ماسبيرو خلال عام 2011"[19]، دراسة (Marita Lehnert Haakenstad) "مناقشة القضايا القبطية في الإعلام المصري بعد الثورة: الطائفية والاستقطاب"[20]، دراسة رامي عطا صديق "المواطنون الأقباط وقضية الحفاظ على اللغة العربية: قراءة تاريخية في كتابات صحفية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين"[21]، دراسة نجاح بولس تاوضروس "العلاقة بين التعرض للمواقع القبطية على الإنترنت ومستوى المشاركة السياسية لأقباط المهجر"[22].

المحور الثاني: بحوث ودراسات اختصت بقضية الوحدة الوطنية والعلاقات الإسلامية- المسيحية، منها:

دراسة رمزي ميخائيل "الصحافة المصرية وثورة 1919"[23]، دراسة عواطف عبد الرحمن وآخرون "المواد الدينية في الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الديني"[24]، دراسة (David Zeidan) "الأقباط متساوون ومحميون أم مضطهدون؟ أثر الأسلمة على العلاقات الإسلامية- المسيحية في مصر الحديثة"[25]، دراسة عماد

الدين علي "معالجة صحف الأحزاب المصرية للقضايا الدينية دراسة تطبيقية على بعض الصحف الحزبية: الأهالي- الشعب- الوفد- مايو 1990-1995م"[26]، دراسة رابحة عراقي "الوحدة الوطنية والصحافة المصرية 1882-1919"[27]، دراسة هناء السيد "معالجة الصحف المصرية لأحداث محرم بك الطائفية"[28]، دراسة هشام عبد الغفار "عناصر صورة العلاقة بين المسلمين والأقباط في خطاب الصحف الخاصة في مصر"[29]، دراسة محمد الباز "تيار الإثارة الصحفية في مصر: دراسة تطورية بالتطبيق على الفترة من 1977-2004"[30]، دراسة رامي عطا صديق "إشكالية العلاقة بين الأدب والإصلاح السياسي- الاجتماعي في مجلة (الأستاذ) لعبد الله النديم 1892-1893م"[31]، دراسة أحمد شحاته "الخطاب الصحفي إزاء الأحداث الطائفية في مصر: دراسة تحليلية لعينة من الصحف الدينية خلال الفترة من عام 2005م حتى عام 2011م"[32]، دراسة رامي عطا صديق "موقف الصحافة المصرية من قضية الوحدة الوطنية: 1881-1919م"[33]، دراسة علاء عبد المجيد "دور وسائل الإعلام في تشكيل الصور الذهنية المتبادلة بين المسلمين والأقباط في مصر"[34]، دراسة مجدي محمد الداغر "معالجة الصحافة المصرية لمشكلات التوتر الديني وقضايا الصراع الطائفي بين المسلمين والأقباط في مصر"[35]، دراسة سلوى علي "معالجة الأفلام السينمائية لقضية المواطنة بين المسلمين والأقباط وعلاقتها بإدراك الشباب المصري لمفاهيم الوحدة الوطنية"[36]، دراسة سلمى السيد "دور الصحافة الإلكترونية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضية الوحدة الوطنية وثقافة المواطنة"[37]، دراسة نجية محمد "أطر معالجة البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية العربية للعلاقة بين المسلم والمسيحي وعلاقتها بمستويات الانتماء لدى المراهقين"[38]، دراسة إلهام يونس أحمد "التناول الدرامي لثقافة المواطنة في الدراما الاجتماعية في إطار تحليل الخطاب"[39]، دراسة كيرلس عفت "معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضايا الأقباط في مصر وعلاقتها باتجاهات المراهقين نحو الوحدة الوطنية"[40].

المحور الثالث: بحوث ودراسات اختصت بدراسة مبدأ المواطنة، وما يتعلق به من قضايا فرعية، منها:

دراسة ثريا البدوي "دور الإعلام في دعم المواطنة في مصر"[41]، دراسة هناء فاروق "دور الصحافة في نشر ثقافة التعصب بين الشباب"[42]، دراسة أميمة عمران "حقوق المواطنة في الخطاب المصري: دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية"[43]، دراسة محمود حميدة "الإعلام والأصول الفلسفية لحقوق المواطنة في الفكر الغربي"[44]، دراسة علي عبد الله "دور الإعلام في ترسيخ مفهوم المواطنة"[45]، دراسة حنان أبو سكين "المواطنة والإصلاح السياسي، دراسة النظام السياسي المصري (2003-2008م)"[46]، دراسة حنان كمال "المواطنة والمشاركة السياسية في مصر: ثورة الاتصالات الشبكية الدولية للمعلومات نموذجًا"[47]، دراسة أحمد زايد "المواطنة والمسئولية الاجتماعية"[48]، دراسة علي جلبي "المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية"[49]، دراسة هند فؤاد "المواطنة في

المدونات الشبابية المصرية: مدونة الوعي المصري نموذجًا"[50]، دراسة إنعام عبد الجواد "مشاركة المرأة الريفية وحقوق المواطنة: المشاركة الاقتصادية نموذجًا"[51]، دراسة إحسان سعيد "المرأة وحقوق المواطنة في السينما المصرية: تحليل لنماذج بعض الأفلام"[52]، دراسة هالة غالب "الحماية الجنائية للطفل من منظور المواطنة"[53]، دراسة إبراهيم البيومي وآخرون "المواطنة والتحول الديمقراطي"[54]، دراسة أحمد عبد الموجود "الانتماء والولاء في الشخصية البدوية: رؤية تاريخية لبدو سيناء"[55]، دراسة سناء مبروك "المسئولية الاجتماعية والمواطنة: دراسة أنثربولوجية لقيم الولاء والانتماء في شمال سيناء"[56]، دراسة محمد أحمد "قيم المواطنة وقضايا السياسات العامة في دول الجنوب: دراسة حول السياسات الأمنية مع التطبيق على الحالة المصرية"[57]، دراسة حسن سلامة "الجمعيات الأهلية وتعزيز المواطنة في مصر"[58]، دراسة محمد عبد المنعم شلبي "المشاركة الديمقراطية كأساس لمواطنة مسئولة"[59]، دراسة محمد محيي الدين "الاستبعاد من المواطنة: قراءة في المساهمات النظرية المعاصرة"[60]، دراسة محمود بسطامي "الوعي القانوني والمواطنة الفاعلة في مصر في إطار المسئولية الاجتماعية"[61]، دراسة مروة نظير وأسماء فؤاد "أبعاد المواطنة في الخطب السياسية: دراسة تحليلية لأبرز خطب الرئيس مبارك خلال الفترة 1981-2007م"[62]، دراسة وليد رشاد "المواطنة في المجتمع الافتراضي: تأملات نظرية على مرجعية الواقع المصري"[63]، دراسة سلوى العوادلي "دور حملات التسويق الاجتماعي في دعم مفهوم المواطنة ومناهضة الاستبعاد الاجتماعي"[64]، دراسة حسن محمد "معالجة قضايا المواطنة والديمقراطية في البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية وعلاقتها بإدراك المراهقين لها"[65]، دراسة منال محمد "مشاركة الجمهور في البرامج الحوارية التليفزيونية التفاعلية وعلاقتها بدعم المواطنة"[66]، دراسة بدر حمد "دور الفضائيات الكويتية الرسمية والخاصة في تعزيز المواطنة لدى الشباب الكويتي"[67]، دراسة مجدي خضر وهاني حسن "دور المؤسسات الحقوقية في غزة حول تعزيز حق المواطنة وأثرها على السلم الاجتماعي"[68]، دراسة علياء العسالي ورجاء سويدان "مراجعة نقدية لمحتوى كتب المناهج الفلسطينية في ضوء مفهوم المواطنة وأثره على السلم الاجتماعي"[69]، دراسة قدري فضل "منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين"[70]، دراسة إلهام عبد الحميد "اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة في مصر"[71]، دراسة محمد بن سعيد "دور الصحافة العُمانية في تدعيم قيم المواطنة لدى الجمهور العُماني"[72]، دراسة طلال صالح "دور البرنامج التليفزيوني "مساء الخير يا كويت" في تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر عينة من مُعلمات التربية الوطنية في دولة الكويت"[73]، دراسة علي مصباح "دور الإعلام الجديد في التنشئة السياسية- دعم ثقافة المواطنة- ترسيخ الثقافة الدستورية"[74]، دراسة مروة إبراهيم "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالعوامل الخمسة الكبرى في الشخصية وبعض القيم لدى طلاب الجامعة"[75]، دراسة رويدا أحمد "خطاب المواطنة في المواقع الإلكترونية الإخبارية وانعكاساته على

ممارسات الشباب الجامعي: دراسة ميدانية بجامعة الإسكندرية"[76]، دراسة إيمان محمد "فاعلية برامج الأطفال التليفزيونية في تنمية بعض قيم المواطنة لدى طفل الروضة"[77]، دراسة صلاح غضى "مستوى معالجة الفضائيات العراقية لمفهوم المواطنة من وجهة نظر الأكاديميين العراقيين العاملين في الجامعات الأردنية"[78]، دراسة أسماء عدنان "دور الإعلام التربوي في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية بقطاع غزة"[79]، دراسة أمل عبد الفتاح "مستقبل المواطنة بعد ثورة 25 يناير: بحث على عينة من المصريين"[80].

تعليق عام على الدراسات السابقة:

بشكل عام، وبعد الإطلاع على تلك الدراسات وأبرز ما توصلت إليه من نتائج ومقترحات وتوصيات، يرصد الباحث هنا بعض الملاحظات على النحو التالي:

- إذا كان بعض تلك الدراسات قد اهتم بدراسة قضية المواطنة والعلاقات الإسلامية المسيحية منذ سنوات بعيدة، فإن بعضها الآخر اهتم بدراسة قضية المواطنة بعد ثورة 25 يناير 2011م، التي تمثل بدورها لحظة مهمة وفارقة في تاريخ المصريين المعاصر، ما يعني أن لقضية المواطنة جذورها التاريخية وظروفها الحاضرة وتطلعاتها المستقبلية في الوقت نفسه.

- تعلق بعض هذه الدراسات بالصحافة والإعلام، بينما تعلق بعضها الآخر بالتاريخ، والتربية والتعليم، والسياسة، والأدب، والفن، والفلسفة، والقانون، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والفقه الإسلامي، ما يعني أن مبدأ المواطنة يمثل مساحة بينية مشتركة بين عدد من العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تركز على دراسة الإنسان وتفاعلاته اليومية وممارساته الحياتية عبر مختلف الأنشطة في كافة المجالات والأنشطة.

- ثمة دراسات تعلقت بقضية المواطنة بشكل عام، بينما تناولت دراسات أخرى العلاقة بين المسلمين والأقباط في الحالة المصرية، من حيث التركيز على التنوع الثقافي، ومنه تنوع الانتماء الديني، كأحد تجليات المواطنة التي تقبل بالتعددية الثقافية والتنوع الديني في إطار الوطن الواحد.

- تنوعت تلك البحوث والدراسات من حيث مستواها الأكاديمي بين رسائل أكاديمية (ماجستير ودكتوراه)، وبحوث منشورة في دوريات علمية مُحكّمة، وبحوث أخرى مُقدمة في ندوات ومؤتمرات علمية، اهتمت بدراسة مبدأ المواطنة، ما يعكس اهتمام بعض المؤسسات البحثية والأكاديمية بتسليط الضوء على قضية المواطنة وأبعادها المتنوعة وقضاياها المتشابكة في الوقت ذاته.

- تنوعت تلك البحوث والدراسات حسب المستوى الزمني ما بين دراسات تاريخية، ودراسات أخرى آنية معاصرة، وأخرى مستقبلية.

- تنوعت هذه البحوث والدراسات في مجملها ما بين دراسات وصفية، وثانية مقارنة، وثالثة تجريبية على عينة من الجمهور.

- تنوعت المراحل العمرية التي تناولها بعض تلك الدراسات بين الأطفال والمراهقين والشباب، بالإضافة إلى الاهتمام بفئات أخرى مثل المرأة والأقباط، ما يعكس اهتمام الباحثين المعنيين بقضية المواطنة بمختلف الفئات العمرية ومكونات المجتمع.

- اهتمت تلك الدراسات بالتطبيق على المجتمع المصري بوجه عام، أو على محافظة من محافظاته بشكل خاص، مثل سيناء، ما يعكس الاهتمام بدراسة المواطنة في عدد من المناطق الجغرافية داخل مصر، بينما تناولت دراسات أخرى مجتمعات أخرى، منها مجتمعات عربية مثل: الكويت، غزة، فلسطين، سلطنة عمان، العراق، ما يعني زيادة الوعي بدراسة مبدأ المواطنة على المستوى العربي من قِبل عدد من الباحثين الذين اهتموا بدراسة المواطنة والتنظير له في مجتمعاتهم.

- إذا كانت هناك دراسات ركزت على العلاقات الإسلامية- المسيحية، والعلاقة بين المسلمين والأقباط، فإن هناك دراسات أخرى تناولت مبدأ المواطنة بالمفهوم الواسع الذي يشمل مختلف فئات المجتمع ومكوناته لتشمل الجماعة الوطنية بمفهومها الواسع الذي يتسع ليضم جميع المواطنين.

- تنوعت الدراسات الإعلامية، التي تناولت مبدأ المواطنة، على مستوى الوسيلة الإعلامية بين الصحافة والتليفزيون والسينما، بالإضافة إلى الإعلام الجديد كالمواقع الصحفية الإلكترونية ومدونات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت.

- كما تنوعت الدراسات الإعلامية من حيث أطراف العملية الإعلامية إلى دراسات اختصت بدراسة القائم بالاتصال (Communicator) ودراسات أخرى اختصت بالمضمون أو المحتوى (Content)، ودراسات ثالثة اهتمت بالجمهور (Audience)، بالإضافة إلى دراسات أخرى تعلقت بحملات التسويق الاجتماعي (Social Marketing Campaigns) ودورها في نشر وترسيخ ثقافة المواطنة.

- اهتم بعض هذه الدراسات في نتائجها وتوصياتها، وعلى نحو واضح، بإبراز دور التعليم والإعلام في نشر وترسيخ ثقافة المواطنة لدى المواطنين.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

اهتمت هذه البحوث والدراسات، في مجملها، بدراسة مبدأ المواطنة، وما تعلق به من قضايا أخرى فرعية مثل قضية الوحدة الوطنية، والعلاقة بين المواطنين

المسلمين والمواطنين الأقباط في الحالة المصرية، واهتم بعضها الآخر بتناول دور الصحافة وغيرها من مختلف وسائل الإعلام، التقليدية والحديثة، في دعم وترسيخ ثقافة المواطنة، سواء في مصر أو في عدد من المجتمعات الأخرى، وكذلك سمات التغطية الإعلامية للعلاقة بين المواطنين المصريين، على مختلف انتمائهم الديني، ورصد أبرز الانتهاكات والأخطاء التي يقع فيها البعض من الصحفيين والإعلاميين عند الممارسة الصحفية/ الإعلامية أحيانًا، وبالأخص أثناء أحداث التوتر والعنف على خلفية دينية، وهي الأحداث التي أُصطلح على تسميتها بالأحداث الطائفية.

ومن ثم فإن هذه الدراسات أفادت الدراسة الحالية التي يقوم بها الباحث على أكثر من مستوى:

أولاً: على المستوى الإجرائي والمنهجي: من حيث تحديد المشكلة البحثية، وصياغة الأهداف والتساؤلات، وبناء صحيفة الاستقصاء التي تم تطبيقها على عدد من الصحفيين العاملين في صحف قومية وحزبية وخاصة، لاستطلاع رأيهم تجاه القضية محل الدراسة والبحث.

ثانياً: على المستوى الفكري والمعرفي: من حيث إدراك مبدأ المواطنة بأبعاده المختلفة، المدنية والسياسية والاقتصادية- الاجتماعية والثقافية والمعنوية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المواطنين المسلمين والمواطنين الأقباط في إطار التنوع الديني والتعددية المذهبية، وهي الظاهرة التي يتميز بها المجتمع المصري منذ مئات السنين، بما عكسته من حالة التعايش الإسلامي- المسيحي المشترك، وإن شهدت تلك العلاقة أحيانًا بعض التوترات إلا أن المواطنين المصريين كانوا يميلون نهاية الأمر إلى تأكيد التعايش السلمي من أجل تجاوز حالة التوتر والصراع إلى حالة من التعاون البناء والعمل المشترك.

(3-1) مشكلة الدراسة:

ثمة خلل ما في معالجة الصحافة المصرية للعلاقة بين الأغيار دينيًا والمختلفين مذهبيًا، وهو الأمر الذي أكدته العديد من البحوث والدراسات، فضلًا عن غيرها من المؤلفات والكتابات، كما أن هناك احتجاجًا متزايدًا يتصاعد يومًا بعد آخر بشأن التغطية الصحفية/ الإعلامية لأحداث التوتر القائمة على خلفية دينية أو مذهبية، حتى أصبحت الصحافة، وغيرها من وسائل الإعلام، طرفًا رئيسًا في تلك الصراعات أحيانًا، ما يستدعي البحث في تحليل وتفسير تلك الظاهرة لمعرفة الأسباب ومحاولة تقديم العلاج.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في ضرورة التوصل إلى إستراتيجية صحفية/ إعلامية خاصة بمعالجة قضايا التنوع الديني والعلاقة بين المختلفين دينيًا أو مذهبيًا، ما يساعد على إعداد ميثاق شرف "نوعي"، أو "مدونة سلوك" أو "كتيب تعليمات"،

يحكم الممارسة المهنية للمعالجة الصحفية للعلاقة بين المختلفين في الدين، ونعني هنا تحديدًا المسلمين والمسيحيين في الحالة المصرية.

ومن الأهمية أن يقوم الصحفيون أنفسهم، في إطار التنظيم الذاتي للجماعة الصحفية، بوضع تلك القواعد التي تتضمن مجموعة من القواعد المهنية والممارسات الأخلاقية، حتى يلتزمون بها في ممارساتهم الإعلامية عند إدارة العلاقة ومعالجة الموضوعات ذات الصلة بالأغيار دينيًا والمختلفين مذهبيًا.

(1-4) أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من خلال مجموعة من الاعتبارات يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً: تزايد الاهتمام المجتمعي، إضافة إلى الاهتمام البحثي والأكاديمي، بمبدأ المواطنة خلال السنوات الماضية، وبالأخص بعد إقرار مبدأ المواطنة في الدستور المصري عام 2007م، وإن كان البعض من الباحثين مازال يتردد في دراسة موضوع العلاقة بين المسلمين والأقباط، بسبب حساسية هذا الموضوع واعتباره قضية شائكة، أو الخوف من الاتهام بإثارة الفتنة والتوتر، فضلًا عن اعتبار هذه المسألة قضية أمن قومي[81].

ثانيًا: الحاجة الضرورية والمُلحة إلى دراسة دور الصحفيين في تناول قضايا التنوع الديني، في ظل شكوى عامة ومتكررة من معالجة الصحف المصرية، على تنوعها، للموضوعات المتعلقة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا، وكذلك العلاقة بين المختلفين مذهبيًا داخل الدين الواحد.

ثالثًا: حاجة الجماعة الصحفية/ الإعلامية إلى إرشادات تساعدهم في كيفية معالجة الموضوعات ذات الصلة بين المختلفين دينيًا، وإدارة التنوع الديني الذي يُعد سمة أساسية في المجتمع المصري، انطلاقًا من مبدأ المواطنة.

(1-5) أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة- بشكل أساسي- التوصل إلى استراتيجية صحفية وإعلامية خاصة بمعالجة وإدارة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة، بهدف ضبط الأداء الصحفي/ الإعلامي عند إدارة موضوع التنوع الديني في مصر ومناقشة وتناول موضوعات العلاقة بين الأغيار "المختلفين" داخل الدين الواحد وعلى مستوى العلاقة بين أبناء الأديان المختلفة.

وهناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1. التعرف على مدى تأثر الصحفيين في تغطياتهم الإخبارية لقضايا وموضوعات التنوع الديني، بالسياسة التحريرية للصحيفة التي يعملون بها، ومدى تدخل الرؤساء المباشرين في عمل الصحفيين وممارساتهم المهنية.

2. رصد المشكلات التي تواجه الصحفيين أثناء تغطية موضوعات التنوع الديني والعلاقة بين الأغيار دينيًا، وكيفية مواجهتهم لها.
3. اكتشاف مدى التزام الصحفيين بميثاق الشرف الصحفي.
4. التعرف على درجة الموافقة على المعايير المقترحة لضمان معالجة صحفية مهنية لتغطية موضوعات التنوع الديني في مصر.
5. التوصل إلى الحلول المقترحة لضمان التزام المعالجة الصحفية بالمهنية في مجال إدارة التنوع الديني وتغطية العلاقة بين الأغيار دينيًا في مصر.

(1-6) تساؤلات الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة في النقاط التالية:

1. ما مدى تأثر الصحفيين في إدارة التنوع الديني وتغطية العلاقة بين المختلفين دينيًا بالسياسة التحريرية للصحيفة والرؤساء المباشرين لهم؟
2. ما المشكلات التي تواجه الصحفيين أثناء تغطية موضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا، وكيفية مواجهتهم لها؟
3. ما الضغوط التي يعاني منها الصحفيون أثناء تغطية موضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا، وكيفية تعاملهم معها؟
4. ما مدى التزام الإعلاميين بميثاق الشرف الصحفي وما يتضمنه من قواعد مهنية وأخلاقية؟
5. ما درجة الموافقة على تحديد معايير لضمان معالجة إعلامية مهنية لتغطية العلاقة بين الأغيار دينيًا في مصر؟
6. ما الحلول المقترحة لضمان التزام المعالجة الصحفية بالمهنية في مجال إدارة التنوع الديني وتغطية العلاقة بين الأغيار دينيًا؟ وكيف يمكن ضمان التزام الصحفيين بها؟

(1-7) الإطار النظري للدراسة:

تستفيد هذه الدراسة من الفهم العام والطرح الفكري الخاص بعدد من نظريات الإعلام في مقدمتها:

(1-7-1) نظرية "المسئولية الاجتماعية" Social Responsibility Theory

تُعد المسئولية الاجتماعية بنية من الواجبات والحقوق التي تحدد السلوك الذي ينبغي أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع، ومن جانب آخر فإن المجتمع يشكل الإطار الشامل الذي تسعى كافة الأطراف لأداء مسئولياتها الاجتماعية داخله، بهدف تأكيد بقائه واستقراره[82]، ومن ثم تتنوع أنماط المسئولية الاجتماعية ما بين المسئولية

الاجتماعية للفرد والجماعة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة ككل[83]، حيث يمس مبدأ "المسئولية الاجتماعية" مختلف مؤسسات المجتمع ولا يستثني أحدًا، ومن ذلك مثلًا المؤسسات والشركات على مختلف توجهاتها واهتماماتها وتخصصاتها الصناعية والتجارية والخدمية[84]، إذ تقع مسئولية على الجميع تجاه المجتمع، من حيث احترام قيمه والمساهمة في تطويره وتنميته بما يحقق الصالح العام.

هنا تبرز المسئولية الاجتماعية الواقعة على عاتق الصحافة والإعلام، باعتبارها من أبرز مؤسسات التثقيف والتنشئة الاجتماعية في المجتمع.

وقد ظهرت نظرية "المسئولية الاجتماعية" في مجال الصحافة والإعلام في نحو منتصف القرن العشرين، حيث يُؤرخ لها بتقرير لجنة حرية الصحافة الأمريكية، الذي صدر عام 1947م تحت عنوان "صحافة حرة ومسئولة" A free and Responsible Press، بواسطة لجنة حرية الصحافة كما عُرفت بلجنة هاتشينج لحرية الصحافة "Hutching Commission on Freedom of the Press"، ووقع على التقرير ثلاثة عشر عضوًا، حيث أكد التقرير حرية وسائل الإعلام، ومن جانب آخر أن كل حرية يقابلها مسئولية، ما يعني أن الحرية حق وواجب ومسئولية في ذات الوقت، وأن التجاوزات التي تحدث من قبل الصحافة يكون لها أكبر الضرر في المجتمع[85].

وإن أبدى البعض تخوفه من هذا التقرير، وبالتالي من هذه النظرية، خوفًا من أن تتغلب السلطة على الصحافة وأن تُفرض عليها المزيد من القيود، ومن ذلك مثلًا لا حصرًا روبرت و. ديزموند، رئيس الجمعية الأمريكية لمدارس وأقسام الصحافة، إلا أنه أكد أيضًا على أن الصحافة الجيدة "Good Journalism" إنما تحتاج إلى شيئين قبل كل شيء، أولًا أن تكون حرة "Free" في الوصول إلى الحقيقة ونشرها " find and publish the truth"، ثانيًا أن تكون مسئولة تجاه تحقيق الصالح العام "Responsible—sincerely concerned with the public welfare"[86].

إن نظرية المسئولية الاجتماعية ترفض الفردية المطلقة، حيث تنشغل الصحافة أحيانًا بممارسات ضارة وغير أخلاقية، ما يجعلها في حاجة إلى شكل ما من أشكال التنظيم أو الضبط، تؤكد بالتالي ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تراعي التوازن بين حرية الفرد وصالح المجتمع[87]، ما يمكن التعبير عنه بمصطلح "الحرية المسئولة" التي توازن بين حرية الفرد من جهة وتحقيق صالح المجتمع والخير العام من جهة أخرى.

وتنقسم المسئولية الاجتماعية للصحافة بين المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع، والمسئولية الاجتماعية للصحفيين تجاه جماعاتهم المهنية، حيث يُعرّف البعض المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع بأنها "مجموع الوظائف التي يجب أن تلتزم بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، يتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأي العام"، أما مسئولية الصحفي تجاه جماعته المهنية فهي "محصلة استجابة الصحفي نحو فهم ومشاركة جماعته المهنية في أداء مهامها، وحرصه على تماسك واستمرار وسمعة جماعته الصحفية، وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في شتى المجالات وتفهمه لمشكلاتها، وهي استجابة نابعة من ذاته غير مجبر عليها"[88].

ومن ثم يمكن القول إن الفكرة الرئيسة التي تقوم عليها هذه النظرية هي التوازن بين حرية وسائل الإعلام ومسئوليتها أمام المجتمع[89]، ما يستلزم قيام الصحف، وغيرها من وسائل الإعلام، بالتزامات معينة تجاه المجتمع، من خلال وضع معايير وقواعد مهنية للإعلام منها الصدق والموضوعية والتوازن والدقة، بالإضافة إلى تعددية وسائل الإعلام بما يعكس تعدد الآراء وتنوع الأفكار في المجتمع، ومن ثم "يحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ما له تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة"[90].

وقد أشار البعض من باحثي علم الاجتماع إلى أزمة المسئولية الاجتماعية في الوقت الراهن، من حيث: غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية، وانهيار مؤسسات التنشئة وفق ثقافة المسئولية الاجتماعية، وعدم وفاء الفاعلين (مثل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) بمسئولياتهم الاجتماعية، والتراجع بالمسئولية الاجتماعية إلى حدود الجماعة الإثنية[91]، الأمر الذي يستلزم حث الجميع على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية تجاه الفرد والجماعة بما يحقق صالح المجتمع بشكل عام.

وقد استجابت الجماعة الصحفية في مصر للكثير من تلك الأفكار، ومن ذلك مثلًا أن ميثاق الشرف الصحفي الذي وافق عليه المجلس الأعلى للصحافة في 26 مارس 1998م، ينص على أن "الحرية أساس المسئولية، و الصحافة الحرة هي الجديرة و حدها، بحمل مسئولية الكلمة، وعبء توجيه الرأي العام على أسس حقيقية"، كما ينص على أن يلتزم الصحفي بمجموعة من الواجبات المهنية منها "الالتزام بما ينشره بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه وبما لا ينتهك حقًا من حقوق المواطن أو يمس إحدى حرياته؛ الالتزام بعدم الانحياز في كتاباته إلى الدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المنطوية على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين أو تلك الداعية إلى التمييز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع؛ الالتزام بعدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة وعدم تصويرها أو اختلاقها على نحو غير أمين؛ الالتزام بالتحري بدقه في توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك مُتاحًا أو ممكنًا طبقًا للأصول المهنية السليمة التي تراعي حسن النية؛ الالتزام بعدم استخدام وسائل النشر الصحفي في اتهام المواطنين بغير سند أو في استغلال حياتهم الخاصة للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع شخصية من أي نوع؛ كل خطأ في

نشر المعلومات يلتزم ناشره بتصحيحه فور إطلاعه على الحقيقة وحق الرد والتصحيح مكفول لكل من يتناولهم الصحفي على ألا يتجاوز ذلك الرد أو التصحيح حدود الموضوع وألا ينطوي على جريمة يعاقب عليها القانون أو مخالفة للآداب العامة مع الاعتراف بحق الصحفي في التعقيب".

(2-7-1) نظرية "حارس البوابة" Gate Keeper Theory

تنطلق نظرية "حارس البوابة" بالأساس من أنه توجد نقاط أو بوابات على طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل من المصدر إلى الجمهور المستهدف، ومن ثم يبدو الاتصال هنا وكأنه سلسلة حلقات متصلة بعضها ببعض، يتم فيها اتخاذ قرارات، لتحديد ما يدخل وما يخرج[92]، أي ما يُنشر وما لا يُنشر على الجمهور، بل وكيف يُنشر، بحيث يصبح لحارس البوابة Gate Keeper سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته وكيف سيمر[93]، فحارس البوابة يسيطر على المرور خلال نقاط معينة، وكما يمكن أن يقوم حارس البوابة بوقف النشر أو الإذاعة، فإنه يمكن أن يغير أو يحذف أو يضيف من مصادر أخرى[94].

وقد رأت تلك النظرية أيضًا أن القائم بالاتصال هو المسئول عن البحث عن المعلومة، والتأكد من صحتها قبل تقديمها للجمهور، ومن ثم قدرة الصحفي على الملاحظة والمتابعة واختيار ما يمكن نشره، وإن كان يواجه الكثير من الضغوط في هذا السبيل[95]، بالإضافة إلى الأمور التي تؤثر عليه، حيث يتأثر حارس البوابة بعدة معايير هي: قيم المجتمع وتقاليده وما به من مبادئ يسعى لإقرارها، المعايير الذاتية للقائم بالاتصال وتشمل عوامل التنشئة الاجتماعية والتعليم والاتجاهات والميول والسمات أو الخصائص الشخصية والانتماءات Membership groups والجماعات المرجعية References groups، المعايير المهنية للقائم بالاتصال وتشمل سياسة الوسيلة الإعلامية ومصادر الأخبار، والعلاقة بمصادر المعلومات التي قد تتأرجح بين الاستقلال والتبعية والاعتماد المتبادل، وعلاقات العمل والضغوط المهنية، بالإضافة إلى معايير الجمهور من حيث ردود فعل الجمهور تجاه المادة الإعلامية[96].

ومن ثم فإن القائم بالاتصال Communicator يدين أولًا وأخيرًا إلى مجموعة من السياسات التي يرسمها أصحاب الملكية أو القائمون عليها، كما إنه يتأثر بالسياسات والتوجيهات الخارجية التي تصدر عن مشرعين أو مسئولين عن العمل أو المهنة، و"عادة ما يجد القائم بالاتصال نفسه أمام عدد من التعليمات والتوجيهات، بعضها مُعلن والآخر مستتر، وبعضها يتصف بالعمومية والغموض أو التحديد، وبعضها موضوعي والآخر متحيز، وبعضها تبرره السلطة، والآخر ليس له تبرير مقنع"[97].

(1-7-3) المدخل التاريخي Historical Approach

تستفيد الدراسة الحالية أيضًا من المدخل التاريخي، خاصة وأن للموضوع- محل الدراسة والبحث- جذورًا تاريخية، وبالأخص منذ سنوات القرن التاسع عشر، حين عرفت مصر ظاهرة الصحافة، التي تفاعلت بدورها مع مختلف قضايا الوطن، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، ومن ذلك العلاقة بين المختلفين دينيًا من أبناء الوطن مصر، من مسلمين ومسيحيين.

ومن ثم يساعدنا هذا المدخل عند الحاجة إلى رصد وتحليل وتفسير موقف الصحف والصحفيين من قضية الوحدة الوطنية والمواطنة والعلاقات الإسلامية- المسيحية، لا سيما وأنه من وظائف البحث التاريخي في مجال الصحافة تسجيل ورصد هذه العلاقات، وإجراء المقارنات بين المراحل التاريخية المختلفة والخروج بتعميمات وتفسيرات تاريخية لحركة العملية الصحفية(98)، عبر مسيرتها الطويلة والممتدة لعشرات السنين.

ويستلزم البحث التاريخي النقدي استرداد الماضي بطريقة منهجية وموضوعية عبر تجميع الأدلة وتقويمها والتحقق منها، ثم تركيبها وتوليفها لاستخلاص الحقائق والوصول إلى خُلاصات مُحكّمة(99)، حيث تتحدد مراحل البحث التاريخي في هذا البحث على النحو التالي: إعداد المصادر والمراجع، جمع المادة العلمية، مرحلة النقد العلمي، وأخيرًا مرحلة التفسير(100).

(1-8) الإطار المنهجي للدراسة:

(1-8-1) نوع الدراسة:

ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية، التفسيرية والتحليلية، التي تستهدف التعرف على رؤية الصحفيين- باعتبارهم يمثلون مجتمع الدراسة- لأخلاقيات الممارسة المهنية فيما يتعلق بمعالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا، والعوامل المؤثرة على اتجاهات هذه الممارسة، بالإضافة إلى الاجتهاد في تفسير وتحليل تلك الممارسات وظروفها، والخروج بحلول مناسبة تدعم المعايير المهنية والقيم الأخلاقية بما يحقق صالح المجتمع.

(2-8-1) مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على **منهج المسح الإعلامي** في جمع البيانات، من خلال مسح مجتمع الصحفيين العاملين في عدد من الصحف القومية والحزبية والخاصة، بالإضافة إلى عدد من المواقع الصحفية الإلكترونية، بهدف الحصول على إجابات دقيقة عن موضوع الدراسة، حيث تسهم الإجابة عن تساؤلاتها في التوصل إلى نتائج مفسرة، لها دلالتها، وذلك لقياس آراء واتجاهات القائمين بالاتصال نحو استراتيجية صحفية لمعالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا ومذهبيًا.

كما يفيدنا **المنهج التاريخي** في تجميع البيانات والحصول على كافة المعلومات المتاحة المتعلقة بموضوع الصحافة والمواطنة، من مصادرها الأولية (الصحف والدراسات العلمية السابقة) والمصادر الثانوية (المؤلفات والمقالات)، ونقدها لإثبات الحقائق التاريخية وتنظيمها وتركيبها للربط بينها وتعليلها، أي تفسيرها وتحليلها، ثم إنشاء الصيغة التاريخية المناسبة لعرضها بصورة معقولة ومقبولة[101].

وتستعين الدراسة أيضًا **بمنهج تحليل المستوى الثاني** من خلال إجراء قراءة دقيقة وعميقة ومراجعة نقدية للتراث العلمي السابق في بحوث الصحافة، الذي يتسع للعديد من الدراسات والمؤلفات التي تناولت المجتمع المصري وتاريخ صحافته خلال سنوات القرنين التاسع عشر والعشرين، للوقوف على المعلومات الواردة في هذه الدراسات والكتابات بشأن قضية العلاقة بين المختلفين دينيًا ومبدأ المواطنة موضوع الدراسة والبحث.

كما تستخدم الدراسة أيضًا **المنهج المقارن**، بغية المقارنة بين استجابات المبحوثين "الصحفيين" في الصحف بوجه عام، للوقوف على مساحات الاتفاق والاختلاف بشأن القضية موضوع الدراسة والبحث.

(1-8-3) أداة جمع البيانات وأسلوب المعالجة:

تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال صحيفة الاستقصاء التي تم تصميمها وتوزيع أسئلتها على عدة محاور عرضت نتائج الدراسة وفقًا لها، وقد تم عرض الاستمارة على عدد من المحكمين من المتخصصين في مجالي المواطنة والإعلام[102]، لقياس صدقها وقدرتها على الإجابة عن تساؤلات البحث.

(1-9) الإطار الإجرائي للدراسة:

(1-9-1) عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة الميدانية وفقًا لأسلوب العينة الحصصية، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة قوامها (100) صحفي وصحفية من العاملين بالصحف القومية والحزبية والخاصة، الورقية والإلكترونية، حيث تم مراعاة طبيعة ملكية الوسيلة الإعلامية (الصحفية)، حتى تمثل العينة مجتمع العاملين في المجال الصحفي في مصر، بالإضافة إلى مراعاة التنوع العمري والنوعي وسنوات الخبرة.

(1-9-2) إجراءات الصدق للدراسة:

يقصد بالصدق اتفاق المحكمين على أن أداة القياس صالحة لتحقيق أهداف الدراسة، ويطلق عليه الصدق الظاهري، ومن ثم قام الباحث بالتحقق من صدق استمارة الاستبيان من خلال تحكيمها من عدد من الأساتذة والخبراء المتخصصين في مجالي المواطنة والإعلام، وأجريت بعض التغييرات اللازمة على الاستمارة بناءً على توجيهاتهم لوضع استمارة الاستبيان في صورتها النهائية.

وقد تم تطبيق الاستمارة ميدانيًا بأسلوب المقابلة الشخصية، وبعد المراجعة المكتبية لاستمارات البحث واستبعاد غير الصالح منها للتطبيق والمعالجة الكمية تم تفريغ البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، والاعتماد على حساب التكرارات واستخراج الجداول البسيطة والمركبة، واستخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي، بالإضافة إلى بعض المعاملات الإحصائية (مثل: كا^2– معامل التوافق)، وذلك للتوصل إلى نتائج الدراسة العامة والتفصيلية.

(2) مبدأ المواطنة: قراءة في المفهوم

يُعد مصطلح "المواطنة"، Citizenship، واحدًا من بين أبرز المصطلحات الحديثة نسبيًا، على وجه الخصوص في الأدبيات العربية مقارنة بالأدبيات الغربية، ذلك أن "المواطنة" مفهوم ذو تاريخ طويل في التراث الغربي[103]، حيث تعود الإرهاصات الأولى للمواطنة إلى دولة اليونان مع ظهور دولة المدينة (City) وتمتع بعض الفئات الاجتماعية بمزايا المواطنة من حيث المشاركة في وضع المبادئ التي تحكم المدينة، بالإضافة إلى حق المشاركة السياسية ومناقشة الشئون المدنية العامة والمساواة مع الأفراد الأحرار أمام القانون[104].

وإذا كان مصطلح "المواطنة" قد ارتبط بوضوح أكبر بنشأة الدولة الحديثة، فإنه مع الوقت أخذ المفهوم أبعاده ومضامينه الحديثة شيئًا فشيئًا[105]، وكانت مساهمات عالم الاجتماع الإنجليزي توماس همفري مارشال Thomas Humphrey Marshall (1893-1981م)، رائدة في دراسات المواطنة في تاريخ الفكر الحديث، حيث اهتم بدراسة هذا المجال، في عدد من دراساته ومقالاته، ومن ذلك عمله الأشهر والأكثر تأثيرًا "المواطنة والطبقة الاجتماعية" (Citizenship and Social Class)، الذي بيَّن فيه أن المواطنة هي مجموعة من الحقوق التي تشمل حقوقًا مدنية وثانية سياسية وثالثة اجتماعية، وكان رأيه أن المواطنة الاجتماعية تُكمَّل وتعزّز المواطنة المدنية والسياسية[106].

وحسب الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) فإن المواطنة هي علاقة بين الفرد والدولة التي يكون الفرد مدينًا لها بالولاء، وبالتالي فإنه يحق له حمايتها، كما تعني المواطنة وضع الحرية مع المسئوليات المصاحبة، حيث يتمتع المواطنون ببعض الحقوق، إلى جانب بعض الواجبات والمسئوليات التي تم إنكارها أو تمديدها جزئيًا للأجانب وغيرهم من المواطنين المقيمين في بلد ما، وبشكل عام يتمتع المواطنون بالحقوق السياسية كاملة، بما في ذلك الحق في التصويت والحق في تولي المناصب العامة، وهي أمور تقوم على المواطنة وتستند إليها، ومن المسئوليات المعتادة للمواطنة الولاء للدولة ودفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية[107].

وتذهب مؤسسة (أديان)، وهي إحدى أبرز المؤسسات اللبنانية والعربية الفاعلة في مجال المواطنة والحوار بين أتباع الأديان المختلفة، إلى أن المواطنة هي انتماء نشط إلى كيان وطني (الوطن)، بالإضافة إلى علاقة مع الدولة والمجتمع على أساس

القوانين ومجموعة من القيم المشتركة، وترتبط المواطنة بمجموعة الحقوق والواجبات غير القابلة للتصرف بهدف تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين دون تمييز، وضمان حرياتهم الخاصة والعامة وتزويدهم بحوافز للتفاعل الإيجابي، بالإضافة إلى المشاركة المسئولة في الحياة العامة[108].

وقد اجتهد عدد غير قليل من المفكرين والباحثين المصريين، بالإضافة إلى عدة جهات ومؤسسات فاعلة في مجال المواطنة وحقوق الإنسان، في تقديم تعريفات لمبدأ المواطنة وشرح أبعاده، التي تتشابه- في حقيقة الأمر- وتتقاطع في كثير من المواضع، ونعرض هنا لبعض تلك الاجتهادات الخاصة بتعريف المواطنة، مع الأخذ في الاعتبار أن مصطلح "المواطنة" ليس مفهومًا جامدًا، بل مفهومًا ديناميكيًا متطورًا، وأن هذا المفهوم يتقدم حسب حالة التطور القانوني والسياسي والاجتماعي في المجتمع، حيث تمثل المواطنة "ذاكرة تاريخية ترصد حركة المواطنين تجاه الحرية والسلطة، ولكنها في نفس الوقت حية مُعاشة ترتبط بتطور المجتمعات"[109].

يرى وليم سليمان قلادة[110] أن للمواطنة ثلاثة أركان رئيسة هي: الانتماء للأرض- المشاركة- المساواة أو الندية، ليكون لكل مواطن نفس الحقوق وتكون عليه نفس الواجبات، حيث تتحول الأرض إلى (وطن) والإنسان الذي يحيا عليها ويُشارك في صياغة حياتها ومقدراتها إلى (مواطن)[111].

كما أن مبدأ المواطنة من جهة أخرى، وحسب أبو سيف يوسف[112]، يقوم على أساس أن أصل المواطن الاجتماعي أو عقيدته أو ديانته أو مذهبه السياسي لا يجوز أن يُوظف سياسيًا بما يجعل منه شكلًا من أشكال التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ونفس الأمر في توزيع الثروة الأهلية على المواطنين بالمساواة ودون تمييز[113].

ويُشير يحيى الجمل[114] إلى أن المواطنة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموضوع الجنسية، فحيث توجد الجنسية توجد المواطنة وحيث لا توجد الجنسية لا توجد المواطنة، فالذين يحملون جنسية دولة ما هم الذين يمكن اعتبارهم مواطني تلك الدولة، فحاملي الجنسية المصرية- على سبيل المثال هنا- هم الذين يمكن اعتبارهم المواطنين المصريين، وهم يمثلون ما أُصطلح على تسميته بالجماعة الوطنية المصرية، وبالتالي فإن الذين لا يحملون جنسية الدولة لا يُعتبرون من مواطنيها حتى لو أقاموا فترة طويلة أو قصيرة على أرضها[115].

ويوضح السيد ياسين[116] أن المواطنة مفهوم قانوني في المقام الأول، ذلك أنه في المجتمع الديمقراطي، فإن العلاقات بين الناس لم تعد علاقات دينية، ولكنها أصبحت سياسية، فالعيش المشترك لا يعني بالضرورة الاشتراك في نفس الديانة ولكن معناه الخضوع لنفس النظام السياسي، وهو يضيف أن المواطنة "يمكن

اعتبارها يوتوبيا إبداعية (مدينة فاضلة) تحتاج نضال الشعوب لكي تتحول إلى واقع حي ملموس"[117].

وإن كان أحمد زايد[118] في دراسته (المواطنة والمسئولية الاجتماعية)، يوافق على أن المواطنة علاقة قانونية، لكنه يوضح في الوقت ذاته أنها ليست مجرد حق قانوني فحسب، وإنما هي "علاقة" أكبر من العلاقة القانونية، حيث إن المواطنة عنده علاقة اجتماعية أيضًا ترتبط بالأدوار التي يؤديها الأفراد وتفاعلهم مع الآخرين ومع الدولة التي ينتمون إليها ويعيشون فيها، ويضيف أن "المواطنة لا تستقيم إلا في إطار من المساواة والتوازن بين فئات المجتمع المختلفة.. ليست مفهومًا استاتيكيًا جامدًا بل هي مفهوم مرن يشتمل على المبادأة والإقدام لما فيه خير المجتمع"[119].

شكل رقم (1)

المواطنة

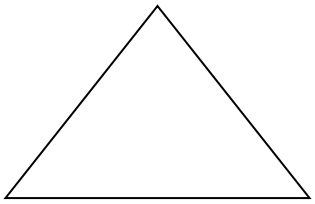

علاقة قانونية **علاقة اجتماعية**

ومن جانبه يركز سمير مرقس[120] في تعريفه للمواطنة على حركة الإنسان/ المواطن، فيقول عن المواطنة إنها "تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركًا ومناضلًا من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما يُتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين"[121]، وبذلك فإن المواطنة "هي حركة الناس، والممارسة التي تضمن حضور الجميع بالرغم من التنوع الثقافي وتعدد الخصوصيات إلى معترك واحد من أجل إحداث النهوض العام، فالجهد المشترك هو المجال الحيوي الجامع الذي ينقل الناس من الخاص الضيق إلى العام الرحب بغير تناقض بين الخاص والعام من جهة، وبإبراز الأفضل لدى طرف والتفاعل الإيجابي بين هذا الأفضل وذاك من أجل التغيير المطلوب. المواطنة بهذا المعنى هي الحركة الجمعية للناس في إطار الوطن الواحد نحو التغيير من خلال العمل المشترك من أجل التقدم. إنها العملية Process التي من خلالها يتم تفعيل المركب الحضاري بتنوعه"[122].

ويقدم شبل بدران[123] عدة تعريفات للمواطنة منها أنها سيادة الشعب لمصيره، والإقرار الفعلي لسيادة القانون ودولة القانون وتنظيم العلاقات بين كافة المواطنين- أفرادًا وجماعات- على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وأنها نبذ للتعصب

والكراهية والإقصاء والاستبعاد والعنصرية والقبلية، من خلال الحوار وتفاعل الآراء وتبادل الرؤى واحترام توجهات الآخرين وعقائدهم وأفكارهم وانفتاح على العالم وثقافته مع الوعي بالخصوصية الثقافية والوطنية، وأنها تستهدف تحقيق مجتمع العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز وحقوق الإنسان، وذلك من ملامح الحياة الديمقراطية المعاصرة[124].

ومن ثم فإن المواطنة مفهوم دينامي يتعدى حالة السكون، فهو يشير إلى مشاركة فاعلة من المواطن تجاه مجتمعه الذي ينتمي إليه، وهو يعني تفاعلًا راسخًا بين المواطن والدولة ويتعدى الولاءات التقليدية العائلية أو القبلية أو الطائفية أو المذهبية، ويهدف إلى تعميق المشاركة الاقتصادية والخدمة العامة والتطوع والعمل الأهلي والمدني وغيرها من قيم الإنسانية التي هي في جوهرها قيم الديمقراطية والمواطنة[125].

ومن جانبها تقدم إنعام عبد الجواد[126] تعريفًا للمواطنة باعتبارها: "تمتع المواطنين جميعًا بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تنص عليها الدساتير والتشريعات، وهي تستند إلى أسس ومبادئ أساسية هي: تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والمساواة والمشاركة بكافة أنواعها دون تمييز بين المواطنين لأي سبب من الأسباب، وفي مقابل هذه الحقوق، هناك مسئولية تتحدد بالالتزامات والواجبات التي تنص عليها أيضًا الدساتير والتشريعات"[127].

ويضع منتدى حوار الثقافات، بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، تعريفًا للمواطنة باعتبارها "العلاقة القانونية التي تربط الفرد بالدولة، وتقوم هذه العلاقة على أسس التبادل من ناحية الحقوق والواجبات. وهناك أيضًا مجموعة قيم إنسانية تشكل الأساس الذي تبنى عليه سلسلة الحقوق والواجبات. بعض هذه القيم يتضمن: المساواة بين جميع المواطنين، كل فرد يملك القدرة على الاختيار (حرية الاختيار).. إلخ، فلكل مواطن مجموعة من الحقوق التي يجب على الدولة العمل على توفيرها له من أجل ضمان أمنه وسلامته ومصالحه ورفاهيته وسبل العيش له. وهناك أيضًا مجموعة من الواجبات التي عليه أداؤها تجاه السلطات العامة والمجتمع، من أجل ضمان قيام الدولة بوظيفتها الأساسية في عملية قيادة المجتمع وتنظيم حياته بالشكل المناسب الذي يضمن تحقيق مصالح وغايات الغالبية العظمى من أعضائه"[128].

وللمواطنة مجموعة من العناصر أو الأبعاد، فهناك[129]:

- **البعد المدني (المواطنة المدنية):** يعني المساواة بين المواطنين، جميع المواطنين، أمام القانون دون تفرقة أو تمييز لأي سبب كان، والاعتراف بحرية الفرد ما لم تتعارض مع القانون وحريات الآخرين، والحق في الحياة وتقرير المصير وحق الإنسان على جسده، والحق في الحصول على العدالة القانونية

والمحاكمة النزيهة، وعدم التعرض للاعتقال أو التوقيف دون محاكمة وعدم التعرض لهجوم أو تعذيب، والحق في الملكية الخاصة.

- **البعد السياسي (المواطنة السياسية):** يشمل مجموعة من الحقوق والحريات والواجبات، فالمواطنون وحدهم هم الذين من حقهم ممارسة الحقوق السياسية المختلفة داخل الدولة التي ينتمون إليها ويحملون جنسيتها، مثل حق المشاركة في الانتخابات بكافة مستوياتها، من حيث الانتخاب والترشح، وحق عضوية وتكوين الأحزاب السياسية، والتأثير في القرار السياسي وشكل اتخاذه، والحق في الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسة في إطار القانون، والرقابة على السلطة السياسية وأدائها، وحق المشاركة في الحكم، وحق المشاركة في الجمعيات والحركات التطوعية، ومن ثم مشاركة المواطن/ المواطنة في كافة مجالات الحياة العامة.

- **البعد الاقتصادي- الاجتماعي (المواطنة الاقتصادية- الاجتماعية):** يشمل التمتع والاستفادة من كافة الحقوق والخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها مؤسسات الدولة المختلفة، ومن ذلك الحق في حد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية، وحق المشاركة في الحياة الثقافية والتراث الاجتماعي، وحق توفير فرص العمل والتعليم وتأمين الحاجات الأساسية لحياة المواطن وعائلته، والحق في الرعاية الصحية، وبالإجمال الحق في حياة كريمة متحضرة حسب معايير المجتمع الذي يعيش فيه المواطن.

- **البعد الثقافي (المواطنة الثقافية):** يشمل احترام التنوع الثقافي والهويات الثقافية الفرعية للمواطنين، ومن ذلك الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير عن الأفكار والمعتقدات والآراء، بالإضافة إلى حرية ممارسة العقيدة والحق في بناء دور العبادة، ومن ثم ضمان الحريات العامة (حرية التعبير عن الرأي، وحرية التفكير والاعتقاد والضمير).

- وثمة بعد آخر يتعلق **بالجانب المعنوي للمواطنة**، من حيث انتماء وولاء المواطن للوطن، بالإضافة إلى إحساسه بالهوية المشتركة مع باقي المواطنين[130]، ما يشكل خبرة جمعية مشتركة بين المواطنين بعضهم بعضًا.

شكل رقم (2)

أبعاد المواطنة

بالإضافة إلى تلك الحقوق، السابق الإشارة إليها، فإنه ومن جانب آخر يلتزم المواطن بمجموعة من المسئوليات والواجبات، ومن ذلك مثلًا[131]:

- دفع الضرائب: بغرض المساهمة في الدعم الاقتصادي للدولة لضمان استمرارها واستمرارية المجتمع، وضمان قدرة الدولة على منح الحقوق الأساسية للمواطنين، حيث إن قسمًا من مردود/ عائد الضرائب يعود إلى المواطن في شكل خدمات في مجالات متنوعة منها الصحة والتعليم والمنشآت اللازمة لحياة متحضرة.
- مسئولية إطاعة القوانين التي تُسن بطرق شرعية: بموجبها يقع على المواطن واجب القبول بالقرارات التي تتخذها الدولة والقوانين التي تسنها مقابل ما يقع على الدولة من واجب استشارة مواطنيها في إدارة الأمور العامة، ويُعتبر الخضوع للقانون عامًلا أساسيًا في ضمان المساواة والديمقراطية بين المواطنين وتماسك النسيج الاجتماعي وضمان الأمن والنظام.
- مسئولية خدمة الوطن والدفاع عن الدولة ومواطنيها: ففي الحالة المصرية مثالًا يقوم المواطنون "الذكور" بتأدية الخدمة العسكرية، أما بالنسبة للمواطنات "الإناث" فإنهن يؤدين الخدمة العامة، ما يدعم مبدأ المواطنة ويؤكد مفهوم الانتماء للوطن.

وهكذا تبدو المواطنة باعتبارها عامل تجميع واندماج وتكامل للتعدد والتنوع داخل المجتمع، وهي كذلك تحمل نفس الفعل والممارسة الحية للمواطن من خلال الأدوار المختلفة التي يقوم بها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، ولذا فإن المواطنة بتعبير سمير مرقس هي "ممارسة حية مبادرة يمارسها الإنسان: "المواطن" على أرض الواقع عمليًا: "الوطن"[132].

ونصل بذلك إلى أن هناك مجموعة من المفردات التي ترتبط بمبدأ المواطنة منها أنها: حركة، مشاركة، نضال، ممارسة، مساواة، مجموعة حقوق: مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مجموعة واجبات، اندماج في العملية الإنتاجية، اقتسام الموارد، عدالة اجتماعية، سيادة الدستور والقانون على الجميع، عدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو المكانة الاجتماعية، عدم الاستبعاد أو الإقصاء أو التهميش، تمكين المواطنين.

المواطنة في الدستور المصري

أدى اهتمام عدد من الكُتّاب والباحثين بمبدأ المواطنة، بالأخص على المستوى البحثي- التنظيري، بالإضافة إلى جهود بعض مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العملي- الميداني[133]، وعلى مدار سنوات كثيرة ربما منذ الربع الأخير من القرن العشرين، إلى أن أصبحت قضية المواطنة واحدة من بين أبرز القضايا القومية في المجتمع المصري، التي شغلت- ومازالت تشغل- بال الكثيرين من المثقفين والمفكرين المصريين بسبب أهميتها وتعلقها في المقام الأول بحياة المواطن المصري وتفاعلاته على أرض مصر وارتباطه بالوطن، والبحث في العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة من جهة وعلاقة المواطنين بعضهم بعضًا من جهة أخرى.

ومن ثم استجابت القيادة السياسية لذلك الاهتمام المجتمعي، حيث تقدم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك (1981-2011م) بمقترح التعديلات الدستورية رسميًا في جلسة مشتركة أمام أعضاء مجلسي الشعب والشورى في 26 ديسمبر 2006م، وأُعلنت التعديلات الدستورية في نصها النهائي في يناير 2007م، وفي 26 مارس 2007م توجه المواطنون لإبداء رأيهم في تلك التعديلات في استفتاء عام، وكان من بين تلك التعديلات ذلك التعديل الذي تعلق بالمادة الأولى من الدستور من حيث النص على أن يكون مبدأ المواطنة مبدأً عامًا يحكم العلاقة بين جميع المواطنين وبعضهم بعضًا، بدلاً من "تحالف قوى الشعب العامل"، ولم يكن غريبًا أن تشغل هذه القضية صفحات الصحف المصرية وغيرها من وسائل الإعلام آنذاك[134]، حيث تقدمت قضية المواطنة على أجندة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات.

لقد تم النص على مبدأ المواطنة في تعديلات الدستور آنذاك، وأيضًا في الدساتير التالية، حيث نص دستور 2014م، الذي تم إقراره في 18 يناير 2014م، في عهد المستشار عدلي منصور، الرئيس المؤقت للبلاد (2013-2014م)، في المادة الأولى منه على أن "جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، وهي موحدة لا تقبل التجزئة، ولا يُنزل عن شيء منها، ونظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون"، حيث عُد إقرار مبدأ المواطنة في الدستور المصري، ومنذ عام 2007م، مكسبًا دستوريًا، تشريعيًا وقانونيًا، لم يكن لأحد أن يتخلى أو يتنازل عنه.

(3) المسلمون والأقباط على قاعدة المواطنة

يُمثل مبدأ "المواطنة" أحد أهم الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الإسلامية-المسيحية في المجتمع المصري، وهل الأقباط مصريين أم مسيحيين؟، ومن ثم يرتبط الأمر ارتباطًا وثيقًا بتعريف المجتمع في مصر، وما إذا كان الانتماء الديني يُمثل عنصرًا مُهمًا في الهوية الوطنية[135].

وعلى أية حال فإن القارئ المتعمق لتاريخ المصريين، قديمًا وحديثًا على السواء، يُلاحظ كيف أن الاختلاف الديني بين أبناء الوطن الواحد في مصر لم يمنع التعايش المشترك فيما بينهما لقرون عديدة، حتى وإن كانت هناك بعض المشاحنات والتوترات التي حدثت، هنا أو هناك، في ظل ظروف مجتمعية شتى تكاتفت على إعلاء مظاهر الخلاف وأضعفت من مظاهر الوحدة والاتحاد، ذلك أن حوادث التوتر بين المسلمين والأقباط إنما "ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع"[136]، وإذا كانت تلك الأوضاع قد ساعدت أحيانًا على تغذية مظاهر الفرقة والانقسام أحيانًا قليلة، فإن سمة "التنوع في إطار الوحدة" أو "الوحدة الحاضنة للتنوع" قد مثلت مشهدًا بديعًا في كثير من الأحيان، وفي نهاية كل حادث من حوادث التوتر، بشكل أكد لنا كيف أن مصر دولة ثرية وغنية ذات تنوع خلاق، يستطيع أبناؤها احتواء الاختلاف، وهو ما عبرت عنه الكثير من حوادث التاريخ، التي تُبرز قيمة الوحدة الوطنية بين المصريين، ما يؤكد اتحاد الشعب المصري مهما اختلف الانتماء الديني بين أبنائه ومهما تعددت الانتماءات الضيقة بينهم، فما يجمع المصريين أكثر كثيرًا مما يفرقهم[137]، حيث إن ثمة مساحة مشتركة، كبيرة وليست صغيرة، تجمع بين المواطنين المصريين، على الرغم من تنوع الانتماء الديني، وعلى الرغم أيضًا من الاختلاف المذهبي داخل الدين الواحد، وهي تشابهاتٌ عبَّرت عنها الكثير من القيم والعادات والأعراف والتقاليد، وكثيرًا ما نشاهدها عبر مظاهر الحياة اليومية، في الأفراح والأحزان، في الأعياد القومية والمناسبات الدينية، في الموالد الشعبية، والممارسات الاجتماعية، في طلب البركة والتماس المعونة، وبالإجمال في مختلف المناسبات، بصورة تعكس قدرًا كبيرًا من المحبة والتسامح وقبول الآخر المختلف والرغبة في تأكيد العيش المشترك والتعاون البنّاء.

تُعبّر تلك المساحة من التشابه، في حقيقة الأمر، عن وحدة الشخصية المصرية، وقدرتها على استيعاب كل جديد، ليتسع مخزون الشخصية ويزداد ثراؤها، وهي سمة أساسية ميزت المصريين، منذ أيام المصريين القدماء مرورًا بالحقبة القبطية ثم الحقبة الإسلامية، وصولًا إلى مصر الحديثة والمعاصرة، ما يُعبِّر أيضًا عن ثقافة واحدة تضم ثقافات فرعية "Subcultures"، تتواصل فيما بينها ولا تتنافر، تستمر ولا تنقطع[138].

إن ثمة ملاحظة أساسية هنا، يكتشفها الباحث المدقق في التاريخ ويلاحظها القارئ العام على السواء، وهي أنه كان للمواطنين المسلمين والأقباط حضور مشترك في الأحداث المجتمعية الكبرى، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة

إلـى ذلـك الحضـور المشـترك الـذي يميـز الممارسـات الاجتماعيـة ومُعـاملات الحيـاة اليوميـة، بشـكل يعكـس ويؤكـد وحـدة شـعب مصـر، لا سـيما وأن هنـاك الكثيـر مـن العناصر التـي تجمـع المصـريين، مثل اللغـة والثقافـة والمصـلحة المشـتركة، بالإضـافة إلى رابطة الدم[139].

اتحد المصـريون خـلال الثـورة العرابيـة (1881-1882م)، التـي قـام بهـا أحمـد عرابي وزملاؤه، وأيدها كثيرون من المصريين، كما تكرر نفس الحضـور وبقوة فـي ثـورة سـنة 1919م، التـي تمثـل لحظـة مُهمـة وفارقـة فـي تـاريخ المصـريين الحـديث والمعاصر[140]، كما أكد المصريون وحدتهم في الكثير من الأحداث التـي تلتهـا، ومـن ذلـك مثـلًا لا حصـرًا أن التـاريخ يشـهد علـى وحـدة المصـريين، فـي الجبهتـين الداخليـة والحدودية، لتحقيق انتصارات السادس من أكتوبر المجيدة عـام 1973م، كمـا تنوعـت مشاهد الوحدة الوطنية بين المصريين في التاريخ المعاصر أيضًا، ففي ثورة 25 ينـاير 2011م، اشتركوا معًا في رفض الظلم والاستبداد، واتحدت رغبتهم من أجل تأسيس دولة ديمقراطية جديدة تقوم على دعائم المواطنة التي ترتكز على المشاركة والمسـاواة بـين جميـع المـواطنين فـي الحقـوق والواجبـات دون تفرقـة أو تمييـز، لأي سـبب كـان، دولـة قويـة قوامهـا الحريـة والديمقراطيـة والعدالـة الاجتماعيـة والتسـامح وقبـول الآخـر والعيش المشـترك والتعـاون البنَّـاء واحتـرام القـوانين وتطبيقهـا علـى الجميـع، فـي ظـل دولـة جديدة نـاهضـة تؤمن بحرية الرأي والتعبير والإبداع، تهتم بالتعليم والبحث العلمـي وتُقدّر العُلماء من أبنائهـا، دولـة تتواصـل مـع إنجـازات الماضـي وتنقطـع عن لحظـات الضعف والانكسـار، حتـى تعـود ثانيـة لتتبـوأ مكانتهـا محليًـا وإقليميًـا ودوليًـا، وتستكمل مسيرتها الثقافية وتواصل منجزاتها الحضـارية، فـي داخـل مصـر وفـي إطـار محيطهـا العربي والدولي أيضًا[141].

ثـار المصـريون ونزلـوا إلـى الشـوارع والميـادين، فـي العديـد مـن المـدن والمحافظات، وإن بدا ميدان التحرير وكأنـه مركز الثورة، وطلبوا من رئيس البلاد آنذاك محمد حسني مبارك (1981-2011م) ونظامه الرحيل وترك الحكم دون عودة، هتافات مشتركة جمعت الكل على قلب واحد: "عيش، حرية، عدالـة اجتماعيـة، كرامـة إنسانية".. "مسلم ومسيحي إيد واحدة".. "قول يـا محمد قول يـا بـولس مصـر طالعـة تحصـل تـونس"[142]، مواطنـون مسيحيون يحمـون المـواطنين المسـلمين أثنـاء صـلاة الجمعة فـي ميدان التحرير، ومواطنـون مسلمون يحمون المواطنين المسيحيين أثنـاء الصلاة والتراتيل صباح يوم الأحد فـي الميدان، حتـى أصـبح ميدان التحرير "مصـرًا صغيرة" تبحث عن إشراقة أمل وفجر يوم جديد وشمس دائمة لا تغيب.

تعاقبـت الأحـداث بـين مـد وجـذر، وصـعود تيـارات سياسـية متنوعـة، بعضـها مارس السياسة على أرضية مدنية وبعضها الآخر على أرضية دينيـة، وبعد ثـورة 25 يناير 2011م بنحو سنتين ونصف، في 30 يونيو 2013م، خرج المصريون معًـا، مـن مسلمين ومسيحيين، انتفاضًا ضد حكم "جماعة الإخوان المسلمين"، وهـو الحكم الـذي استمر لنحو عام، تلك الجماعة التي أسسها حسن البنا بمدينـة الإسماعيلية سنة 1928م

كجماعة دينية ما لبثت أن انتشرت وتحولت للعمل السياسي، ولكنها أصبحت جماعة "محظورة" ابتداء من سنة 1954م، ثم صارت جماعة "محظوظة"- بتعبير البعض- بعد ثورة يناير 2011م، فقد مثلت تيارًا مجتمعيًا خلط ما هو ديني بما هو سياسي، وعادت بشكل رسمي مع ثورة 25 يناير، وسيطرت على مجلس الشعب (الهيئة التشريعية)، في برلمان 2011م، واستطاعت الوصول إلى الحكم في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت سنة 2012م، وجاء محمد مرسي رئيسًا للبلاد (2012-2013م)، إلا أن الممارسات السياسية لجماعة "الإخوان المسلمين"، بزعامة مرشدهم وبعد تولي ممثلهم الحكم، قد عبرت عن رغبة جامحة في الانفراد بحكم مصر، عبر "أخونة" قطاعات الدولة، والسير بالبلاد في اتجاه واحد لا يعرف التعددية ولا يدرك التنوع، وغيرهما من صفات كثيرة ميزت مصر والمصريين عبر قرون طويلة، فاصطدموا بكثيرين، واستخدموا سياسة التهديد والوعيد، فضلًا عن استبعاد كل ما هو مختلف ولا ينتمي إليهم، حتى اكتسب ذلك التيار- أثناء وجوده في الحكم- رفضًا واسعًا من أغلب فئات وقطاعات الشعب المصري، فكانت ثورة 30 يونيو 2013م بداية عهد جديد، تولي فيه المستشار عدلي منصور رئاسة البلاد بشكل مؤقت (2013-2014م)، وخرج للنور دستور 2014م، ثم أُجريت الانتخابات الرئاسية وجاء المشير عبد الفتاح السيسي رئيسًا للبلاد (يونيو 2014م)[143].

ولكن ما تزال هناك تحديات كثيرة ومشكلات كبيرة يواجهها المصريون سويًا أملًا في تطوير الحاضر وبناء مستقبل أفضل، ومن ذلك مثلًا مشكلات الفقر والجهل والأمية والغلاء وارتفاع الأسعار والهجرة غير الشرعية وهجرة العقول الواعدة، بالإضافة إلى مواجهة مشكلة التطرف والعنف والإرهاب، ولعلها المشكلة الأبرز في الوقت الحالي، حيث باتت تطل علينا بين الحين والآخر بوجه قبيح يسعى إلى هزيمة الدولة المصرية والعودة بها خلفًا إلى الوراء وتعطيل كل خطوة تستهدف الإصلاح والتنمية.

إننا نتفق مع أبو سيف يوسف في أن الشعب المصري قد تميز بظاهرتين رئيستين هما التجانس بين سكان البلاد من مسلمين ومسيحيين، والإحساس أو الوعي بالمصير المشترك وبأن هذا الوطن لا يمكن تقسيمه[144]، وحسب طارق البشري فإنه "كان الإسلام من ناحية، ومسيحية القبط من ناحية أخرى، والامتزاج الحضاري بين المسلمين والأقباط في مصر، كان كل ذلك مما كون المُناخ التاريخي والحضاري والاجتماعي والثقافي والنفسي لتبلور المفهوم القومي للجماعة السياسية المصرية"[145]، حيث تكشف الخبرة التاريخية للمصريين أن وحدة الدين بين الأقباط لم تخلق منهم جماعة أو كتلة سياسية واحدة، ومن جهة أخرى فإن اختلاف الدين بين الأقباط والمسلمين لم يمنعهما من الاندماج والامتزاج على أرض الوطن، مصر، إذ أن الأقباط جزء أصيل لا يتجزأ من نسيج المجتمع المصري الواحد، فلم يعيشوا في عالم خاص بهم أو في جزيرة منعزلة بل لقد انصهروا في بوتقة المجتمع المصري، مشاركين في همومه وقضاياه، يعيشون انتصاراته وانكساراته، ومن ثم فقد شاركوا

في كافة المجالات المجتمعية أسوة بشركاء الوطن من المسلمين، وما ساعد على استمرار قيمة الوحدة الوطنية بين المصريين هو أن مصر لم تخلو من المستنيرين ممن واجهوا دعاوى الفتنة، فقد ظهرت الكثير من الكتابات على صفحات الجرائد والمجلات، وفي الكثير من المؤلفات والإبداعات الفنية، التي اهتمت بتأكيد مبدأ الوحدة الوطنية، وناقشت العلاقة بين المسلمين والأقباط من مدخل الحياة اليومية المشتركة والعلاقات الاجتماعية فيما بينهما، للتأكيد على قيمة الوحدة وأهمية الحفاظ عليها وحمايتها، بالإضافة إلى ضرورة احترام الأديان، بما يصب في اتجاه التكامل الوطني والاندماج القومي والتماسك المجتمعي بين المصريين بعضهم بعضًا.

ومن ثم فإن العمل على تحقيق التكامل بين المسلمين والمسيحيين هو أمر في صالح الجميع، ومنفعة المجتمع المصري، عبر تحقيق الديمقراطية التي تقوم على عدة مبادئ منها "ضمان حرية العقيدة بما يمنع الدولة من التدخل في شئون مختلف المذاهب والطوائف الدينية ويقر حقها في التعبير عن ثقافتها الخاصة أو الفرعية، وبما يحول أيضًا دون توجه أصحاب هذه الطوائف والمذاهب إلى صبغ الدولة بالصبغة الثيوقراطية.. لأن الطائفية تولد الطائفية والانقسام يولد الانقسام.. وإنما هم شركاء في الحياة الواحدة والمصير الواحد للشعب الواحد"[146]، كما أن تقرير المساواة والمشاركة بين جميع المواطنين، وهما من أسس المواطنة، وكذا إحياء العلاقات التاريخية بين ذوي الأديان في إطار المواطنة، إنما يصد أعداء الوطن ويحقق نهضته ورفعته وتماسك مواطنيه[147].

كل ذلك يضمن وطنًا واحدًا متحدًا، كما يقود البلاد إلى مجتمع متماسك، يسعى أبناؤه من أجل البناء لا الهدم، والإيمان بأن المصريين يعيشون في وطن واحد ويجمعهم مصير مشترك، يعانون فيه همومًا مشتركة ويواجهون تحديات واحدة ويعملون على مواجهتها وتجاوزها إلى آفاق أوسع وأكثر رحابة من خلال العيش المشترك والعمل الجماعي الإيجابي والبنَّاء.

فإذا كان المجتمع المصري مازال يُعاني، بين الحين والآخر، هنا أو هناك، من وقوع بعض المشكلات والتوترات بين المواطنين المسلمين والمواطنين الأقباط، وهي مشكلات وتوترات بعضها على خلفية دينية وبعضها الآخر له خلفية سياسية أو خلفية اقتصادية- اجتماعية، فإنه الأمر الذي يتطلب استراتيجية مجتمعية متكاملة، تربوية وتعليمية ودينية وثقافية وإعلامية وتشريعية، عبر مساهمة مختلف مؤسسات الدولة على المستويين الرسمي والمدني، بهدف تدعيم مبدأ المواطنة وتعزيز قيمة الحوار بين المواطنين المصريين، وغيرها من قِيَم المحبة والتسامح وقبول الآخر والوحدة الوطنيَّة والعيش المشترك والتعاون البنَّاء، ومن جانبٍ آخر، نبذ العنف ورفض التعصُّب ومواجهة الإرهاب وخطاب الكراهية، في إطارٍ من التعاون والتنسيق[148]، حيث تظل الرغبة في ترسيخ نظام سياسي ديمقراطي ودولة مدنية ليست عسكرية ولا دينية، ودستور يحمي مبدأ المواطنة دون استثناء، بما في ذلك الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[149].

(4) الصحافة/ الإعلام بين دعم المواطنة وإزكاء التطرف

تحمل الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام، إلى جانب مؤسسات التنشئة الاجتماعية[150]، مسئولية رئيسة ومهمة أساسية في نشر وتدعيم ثقافة المواطنة بين جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين، من خلال ما تبثه من رسائل متنوعة وما تقدمه من معالجة إعلامية لمختلف قضايا المجتمع، إن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولعل المتتبع لممارسات الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام يكتشف، على سبيل المثال، كيف أن هناك إعلامًا يبذر بذور الفتنة وما يتبع ذلك من تأصيل لمفردات التطرف والعنف والتعصب والكراهية ورفض الآخر المختلف، بينما في المقابل هناك إعلام يدعم ثقافة المواطنة ويرسخ قيمة الحوار ومعاني التسامح وقبول الآخر والعيش المشترك، ويعمل على تأكيد المشاركة والمساواة بين المواطنين، ومن جانب آخر مناهضة التمييز ومكافحة خطاب الكراهية.

ومن الملاحظ هنا أن كلًا من الموضوعات والقضايا القبطية، وكذا العلاقات الإسلامية- المسيحية ومنذ سنوات طويلة مضت محط اهتمام الصحف المصرية وجمهورها، وإذا كانت معالجة مثل هذه القضايا تتنوع- بشكل عام- بين مكافحة التوتر وترسيخ المواطنة من جانب، ومن جانب آخر تعزيز الاختلافات وزيادة حدة التوتر، فإن هناك من يذهب إلى أن السنوات الماضية قد شهدت جهودًا صحفية وإعلامية واضحة في مجال مكافحة التوتر وزيادة الوعي الثقافي، واستخدام الصحف كميادين للتعبير عن الوحدة وتخفيف أفكار العنف[151].

ويبدو أن هذا الموضوع قديم، لكنه يتجدد بين الحين والآخر، حيث يمكننا تتبع بعض المحطات الرئيسة فيما يتعلق بمسئولية الصحافة عن دعم قيمة الوحدة الوطنية وترسيخ مبدأ المواطنة على النحو التالي:

في عام 1911م، وعند انعقاد المؤتمر المصري (الإسلامي) في مواجهة المؤتمر القبطي، أكد صالح بك حمدي حماد، أحد المشاركين في المؤتمر المصري، أن بعض الصحف الجارحة هي من أكبر عوامل التفريق، موجهًا اللوم لبعض الصحف القبطية وكذا بعض الصحف الإسلامية "فالصحف القبطية ترمى في أقوالها إلى الطعن الشديد في المسلمين وتشويه سمعتهم وبث الدسائس ضدهم. والصحف الإسلامية في كيل المطاعن في معرض الدفاع عن مجموع الأمة، ثم أن هناك الصحف الهزلية فهذه تخرج في هزلياتها عن حد الذوق السليم في انتقاداتها على الأقباط مما هو على حقارته وزهادة شأنه مُثير للأحقاد ويزيد الطين بلة في الشر والتفريق"، وهو يطالب المؤتمر بأن يلاحظ في قراراته تلك الحالة السيئة لبعض الصحف "لأنها توجب زيادة توسيع الخرق وامتداد مسافة الخلف بين الفريقين. إذ الفريقان أمة واحدة وما يُعاب به أحد الفريقين لا جرم قد يعود على الآخر فضلًا عما تحدث تلك الشقاقات من تسويء سمعة الأمة كلها والتشويش عليها ودوام الكراهة وسوء التفاهم بينها. ونحن إنما نريد أن تعمل صحافتنا لجمع الكلمة والمصلحة العامة

والذود بالتي هي أحسن عن مصالح الفريقين معًا. ليحل بينهما الصفاء وحسن التفاهم الجالب للثقة الموجبة لتقوية روابط التضامن الوطني الذي عليه مدار الحياة الاجتماعية والسياسية والضرورية في كل بلد مما يجب أن يلاحظ ويعمل على تلافيه أيضًا الدسائس التي تدس في حق الأمة من وقت لآخر في الصحف الأجنبية ولدى الساسة من الدول الكبيرة. وهو الأمر المعيب الموجب لتسويء سمعة الأمة كلها وضرره بليغ جدًا"، ثم هو يؤكد أهمية نشر الحقائق حيث يقول إنه "لا سبيل إليه فيما نرى أحسن من نشر الحقائق كما هي في البلاد الأوربية بكل الطرق الممكنة حتى لا تبلغ أذهان الرأي العام هناك على الوجه المشوه الذي يصوره فيه الأقباط"[152].

وفي المؤتمر ذاته تناول أحمد بك لطفي موضوع "الطرق المؤدية لحسن الوفاق بين جميع عناصر الأمة وطبقاتها"[153]، حيث انتقد الصحف القبطية التي "بدأت منذ سنوات تبث بين طائفتها ما يوجب انشقاقها عن باقي الأمة وتكوين شخصية خاصة بها، وما فتئت تعمل لهذه الغاية كأن القائمين بها نسوا أنهم مصريون قبل كل شيء"، ومن جانبها "لم تستطع بعض الصحف الإسلامية السكوت على رد المثالب التي كانت توجه للمسلمين حتى لقد صار الأمر بين الصحف فوضى في هذا الصدد وهو أمر ضار جدًا بالمصلحة العامة"، وكان من بين المقترحات التي قدمها لتلافي هذا الضرر "تأسيس نقابة صحافية مصرية لا يكون همتها فقط الدفاع عن مصالح الصحف بل يكون أول مبدأ لها تحريم البحث فيما يفضي إلى المنازعات الدينية وأن يكون رائدها المصالح الحيوية للبلاد"، ويقول "هذه أمنية أرجو أن يحققها أرباب الصحف فإنا إلى تحقيقها محتاجون".

وإلى شهادة الكاتب الإنجليزي س. هـ. ليدر، S. H. Leeder، الذي عاش في مصر لفترة من الوقت في بدايات القرن العشرين، ووضع كتابًا عنوانه (أبناء الفراعنة المحدثون: دراسة لأخلاق أقباط مصر وعاداتهم)، حيث ينتقد حال الصحف فيقول إنه "عندما يبتعد المرء عن الحديث والتحريض، وعن صحافة المدينة المتآمرة، يكتشف ضآلة الفرق بين الأقباط والمسلمين"[154]، ما يعني كيف أن بعض الصحف قد ساهمت- بقصد أو دون قصد- في زيادة حدة التوتر وتشويه العلاقة بين المسلمين والأقباط.

وعند سامح فوزي (2005م) أن الإعلام يُسهم في تداول المعلومات المتضاربة، ذلك أنه "يبدأ كل حادث طائفي بروايات متضاربة وسط مناخ معبأ يُسهم الإعلام في تكوينه، وينتهي بخطابات مبعثرة متضاربة حول الشأن القبطي، وهو سيناريو تكررت أصداؤه خلال المنعطفات السياسية التي شهدها القرن العشرون، وزادت وتيرة حدوثه في العقود الثلاثة الأخيرة. ولم تتنبه الدولة والمجتمع إلى هذه الخاصية. ونتج عن ذلك تدوير وإعادة تدوير لأسلوب خاطئ في إدارة الشأن الطائفي"[155].

ويصف هاني لبيب (2010م) صحف الإثارة والفتنة من جرائد ومجلات بـ "الصحافة السوداء"، باعتبارها "تُسهم في زيادة الاحتقان وتدعم مناخ التوتر الطائفي وتأججه بدون أي التزام وطني أو أخلاقي تجاه تلك التصرفات غير المنضبطة أو المسئولة"، ويضيف "(الصحافة السوداء) هو وصف للجرائد التي أصبحت من أهم أسباب صناعة التوتر الطائفي في المجتمع المصري، بل وتحولت لأحد أهم أدوات التشكيك الوطني من خلال استخدام قاموس المؤامرة بما يحمله من مفردات العمالة والتخوين لكل من لا يندرج في معسكرهم الوهمي الذي يفترضون فيه أنه يُمثل المعارضة الحقيقية للنظام المصري"[156].

ومن جانبه يُعدد نبيل عبد الفتاح (2010م) وقائع وتجليات التوتر الديني بين المصريين، ومن ذلك: بعض الخطابات الدينية التي تنفي أو تحقر الآخر الديني أو المذهبي، الخطابات المزدوجة حيث خطاب الظاهر الذي يركز على المجاملات والصفات المائعة والمتكررة عن الوحدة الوطنية ويقال في المحافل العامة والاجتماعات الرسمية والاحتفالات التلفازية، وخطاب الباطن الذي ينطوي على سلبيات ونقائص تنسب للآخر الديني والمذهبي، الكتب الدينية والمجلات التي تنطوي على كتابات سلبية إزاء الآخر الديني، خطاب الفضائيات والخطاب "النتي" التي تجرح من عقائد الآخر الديني والمذهبي، الكتابات السطحية والتعبوية ذات المنحى الغوغائي والتحريضي في الإعلام المكتوب والمرئي والنتي التي ترمي إلى الذيوع ورفع أرقام التوزيع "وتساهم كتاباتهم السطحية والغوغائية في تشويه وعي الجمهور بجذور المشاكل"، والخطابات الطائفية التي تميل إلى التناول الطائفي للوقائع وإسقاط العوامل الحقيقية التي تؤدي إلى الأزمة وتطوراتها، أو التركيز على البعد الديني المذهبي والدوران حوله واستبعاد الآخر الديني من مجال المطالب السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والتركيز على الذات الدينية ومطالبها[157].

وينتقد مأمون فندي (2011م) في مقال له التناول الثقافي والإعلامي للمسألة القبطية في مصر لكونه تناولًا عاطفيًا وسطحيًا يغفل ويتجاهل دور الدولة إضافة إلى دور المجتمع المدني في حلها[158].

ويذهب كل من سمير مرقس وسامح فوزي (2012م)، في ورقة بحثية مشتركة لهما، إلى أن الممارسة الصحفية والإعلامية فيما يتعلق بإدارة التعددية الدينية وإدارة الملف الديني تكشف عن أن تغطية وسائل الإعلام للشأن الديني تتسم بعدد من السمات الأساسية "منها استخدام لغة غير منضبطة مهنيًا، واستدعاء الروايات المنقوصة لتشكيل الرأي العام حول التوترات الدينية، ليس باعتبارها تعبيرًا عن سعي المواطنين لاكتمال الحصول علي حقوقهم، ولكن لتمديد واقع سياسي معين، أو ربط هذه التوترات بتفاعلات دولية، أو التعامل معها بوصفها "مباراة كرة قدم "يخرج منها فائز ومهزوم. يعزز كل ذلك جيل من الإعلاميين الشباب يفتقر إلى المعرفة العميقة لقضايا التعايش الإسلامي المسيحي، نظرا لأنه نشأ، وتعلم، وعمل في مناخ علا فيه الصوت الطائفي"، ويضيفا "المشكلة الحقيقية أن المجتمع المصري يعرف ظاهرة

الإعلام التعددي، لكنه يمارس عمله في سياق غير تعددي، سياسيًا وثقافيًا. من هنا فإن هذا النمط من التغطية الإعلامية يمثل "خطورة" نظرًا لما يتركه في نفوس القراء من رواسب طائفية تظل كامنة في العقل الجمعي للمواطنين في انتظار لحظة اشتعال تخرجها من طور الكمون إلي حالة الفعل الغريزي العنيف المنفلت الذي قد يكون من الصعوبة السيطرة عليه"[159].

ويشير عبد الله الطحاوي (2013م) إلى "دور بعض الصحف الدينية المسيحية التي تصدر عن بعض الكنائس، والتي حاولت تجسير الفجوة بين تيار العزلة الداخلي، وبعض الأصوات المهجرية المتطرفة في خطاب واحد مضاد موجه ضد الأسلمة بتعبير أحدهم"، ويستكمل "أيضًا لا ننسى الدور العكسي الذي لعبته بعض الصحافة الدينية الإسلامية أو الفضائيات والتي رأت في ذلك مبررًا لشن حرب دينية"[160].

ويُذكر أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في عصر البابا شنودة الثالث، البطريرك الـ 117 (1971-2012م)، قد اشتكت مرارًا من تداول أخبار غير صحيحة بشأنها، ومن ذلك أن مجلة (الكرازة)، اللسان الرسمي المُعبر عن الكنيسة القبطية، قد نشرت في أحد أعدادها تقول "يؤسفنا أن الصحف في هذه الأيام بدأت تتحدث عن أخبار كنائسنا وأخبار البطريركية عن غير معرفة. وأحياناً تتناقض الأخبار، ويثير هذا الأمر في نفوس الناس بلبلة كثيرة. ومن الأسف أن تتطاول أخبار الصحف أخبار الآباء الأساقفة أيضًا، ويصدر عن بعضهم أخبار لا تليق. وتمتد بلبلة الأخبار إلى الانترنت. ويقول كل من يشاء ما يحب وما يشاء. والعجيب أن تلك الأخبار تصدر بعبارة: جاءنا من مصدر موثوق، أو من أحد المصادر، أو من المقربين... دون أن نعرف ما هي هذه المصادر، وما مدى صحة أخبارها. نرجو الإشفاق على عقول الناس!"[161].

وقد تكررت نفس الشكوى، في سياق آخر بكلمات وتعبيرات أخرى، حيث قال البابا تواضروس الثاني، البطريرك الـ 118 (منذ 18 نوفمبر 2012م)، في إحدى عظاته الأسبوعية موجهًا كلامه للجمهور العام ممن يحضرونه عظاته وتنقلها الكثير من الصحف ووسائل الإعلام: "أرجوكم انتبهوا.. كل واحد عمّال يقول كلام، وجرايد تكتبلي مقالات ليس لها أي معنى"، وأضاف "انتبهوا إلى الصفحات الصفراء سواء الpaper المطبوعة أو اللي موجودة على مواقع ال Social Media.. انتبهوا.. مش كل حاجة تقراها تعتبرها خبر أو تعتبرها حكاية وتبعتها لغيرك وتعمله share.. مش كل حاجة بالشكل ده.. ونشكر الله ليس لدينا ما نخفيه"، ثم عاد ليكرر "احذروا الصفحات الصفراء بكل صورها.. احذروا الشائعات.. احذروا جرعات اليأس اللي عمالين يصدروها في كل حاجة.. أوعى تستمع لأي شائعات"[162].

وكان الدكتور محمود حمدي زقزوق- وزير الأوقاف الأسبق وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف- قد أصدر كتابًا عام 2000م تحت عنوان (الإسلام في مواجهة حملات التشكيك)، للرد على بعض الشكوك والشائعات التي يطلقها البعض

ويريد لصقها بالإسلام، وهو يقول في مقدمة كتابه "أردنا بهذا الكتاب أن نعطي ردًا مركزًا على كل شبهة من هذه الشبهات المثارة، والتي تتردد في عصرنا بشكل أو بآخر، وبخاصة في عصر ثورة المعلومات والاتصالات والاستخدام المتزايد لشبكة الاتصالات الدولية الإنترنت"[163].

ومن الملاحظ بوجه عام اتجاه بعض وسائل الإعلام إلى الهجوم على عقائد الآخر الدينية، وانتشار ما يُسمى بظاهرة السجال الديني أو السجال العقائدي، من حيث إن مسلمين ينتقدون الديانة المسيحية ومسيحيين ينتقدون الديانة الإسلامية، ومساجلات ومناقشات بين أنصار كل مذهب داخل الدين الواحد، مُتجاهلين أحاديث المحبة والمودة وأعمال الرحمة، فضلًا عن استضافة بعض وسائل الإعلام لشخصيات تخلق الإثارة وتسعى إليها، ممن يدعون أنهم علماء أو رجال دين، وقيامهم بإطلاق فتاوى دون دراية ودون تخصص أو علم أو دراسة.

أوضح حسن علي محمد- أستاذ الإعلام- في مؤلف له أنه "على الجانب الإسلامي حدث ما نسميه بـ (انفجار الفتيا) في الفضائيات الإسلامية وظهر على هذه الفضائيات شباب وشيوخ.. كثير منهم غير مؤهل للإفتاء ولمسنا جرأة غير عادية على الإفتاء لم تكن مألوفة ولا معروفة على مدار حياة الإسلام والمسلمين منذ فجرة الدعوة وحتى الآن... وعلى الجانب المسيحي، رأينا فضائيات دينية مسيحية متصارعة، كما هو الحال في الفضائيات التابعة للكنائس الشرقية والغربية"[164].

وانتقد الكاتب الصحفي أشرف عبد المنعم في مقال له بجريدة (الأهرام) تلك القنوات الفضائية المسيحية التي تُبث من خارج مصر وتدعي الانتماء للمسيحية، وهي تصل لجميع المشاهدين المصريين عبر القمر الصناعي المصري (نايل سات)، حيث تقوم هذه القنوات بتوجيه سهام النقد للدين الإسلامي والرسول الكريم، ويشير الكاتب إلى التأثير السلبي على العوام والبسطاء من المسلمين، ومن ثم زعزعة العلاقة بين (المسلم) وشريكه (المسيحي)، كما أنها تؤثر بالسلب أيضًا على الصورة الذهنية عن المسيحية السمحاء والسيد المسيح رمز العفة والحكمة والطهر والأدب[165].

ومن جانبه رحب الكاتب الصحفي يوسف سيدهم- رئيس تحرير جريدة (وطني) ذات الاهتمام الخاص بالشأن القبطي- بمقال أشرف عبد المنعم، وكتب يقول "إن التبشير بالمسيحية يجب أن يلتزم بعرض جوانب الإيمان المسيحي دون جرح مشاعر أي مسلم بنقد عقيدته أو ثوابته الدينية الراسخة، كما كنت أنحاز لمبدأ عدم فتح الباب للبرامج الإعلامية في الفضائيات لنقد الأديان لأنها تقتحم خصوصية المتلقي دون استئذان وتوغر صدره وتثير حفيظته بادعاء تبصيره بما لا يعرف.. وبئس ذلك الادعاء.. وهو سلاح ذو حدين يجرح ولا يضمد جراحًا لأنه يظهر في فضائيات ليثير المسلمين كما يظهر في فضائيات أخرى ليثير المسيحيين.. إذًا الأحرى بنا أن ننزع فتيل تلك القنابل الموقوتة بأن يلتزم كل طرف بعرض بضاعته ويمسك تمامًا عن الإساءة لبضاعة الآخر"، وهو يضيف عن قضية نقد الأديان موضحًا أنه "ليست

اكتشافًا جديدًا لهذا الجيل إنما هي موجودة ومحصورة ضمن الحدود الآمنة منذ القديم في إطار المدارس الفلسفية والدوائر الفكرية التي يرتادها المستعدون والمؤهلون لما يثار فيها.. يرتادونها بمحض إرادتهم دون أن تقتحم خصوصياتهم وتفرض نفسها عليهم"[166].

ومن جانبه يحدد محمد الباز- الكاتب الصحفي وعضو هيئة التدريس بكلية الإعلام جامعة القاهرة- في دراسة له مصدر الإثارة في معالجة الشئون الدينية في الآتي: "أولًا: تحرص صحف الإثارة على مناقشة ما تعارف عليه الناس بأنه ثوابت، وتتعرض لذلك بشكل نقدي، وهو ما يأتي بالصدمة الفكرية والإيمانية للقارئ العادي، الذي لا يريد أن يعمل عقله، حيث تهدف الصحافة من خلال هذه المعالجة إلى إعلاء قيمة العقل وجعله هو الفاعل الأساسي في حياة الناس. ثانيًا: تجري صحف الإثارة حوارات موسعة مع رجال الدين وتركز خلالها على الجوانب الأكثر إثارة في الدين، وذلك من خلال الفتاوى المثيرة. ثالثًا: تبحث الصحف عن الجوانب الشخصية في حياة نجوم المشايخ وخاصة ما يتعلق منها بحياتهم الخاصة أي الزواج والطلاق والعلاقات النسائية والمالية، ورغم أن هذا يتم في الغالب لتقريب حقيقتهم من أنهم بشر من أذهان الناس، إلا أن هذه المعالجة تصب في النهاية في نهر الإثارة الصحفية لأنها تلقى إقبالًا هائلًا من القراء، فهي مادة غير مألوفة من ناحية، ثم أنها تشكل كذلك مادة للنميمة تتغذى عليها المجتمعات المختلفة. رابعًا: تبحث صحف الإثارة في كتب الإثارة عن الغريب والشاذ لتنشره على القارئ العادي، ولا تفعل الصحف هذا على نية واحدة، فهناك صحف تفعل ذلك من أجل الإثارة بالغريب والمهجور من الأفكار والحكايات والمواقف، وهناك صحف تفعل ذلك بغرض فكري وهو التحريض على تنقية كتب التراث من الأكاذيب والخرافات والخزعبلات التي لحقت بها، وهو هدف في الطريق إلى تحقيقه لا يخلو هو الآخر من الرغبة في إثارة الانتباه ولفت الأنظار إلى الصحيفة"[167].

هكذا وجّه بعض الباحثين والكُتّاب عددًا من الانتقادات للصحف، وغيرها من وسائل الإعلام، المسيحية والإسلامية على السواء، فيما يتعلق بالعلاقة بين المختلفين دينيًا، أو مذهبيًا، واتجاه بعض تلك الوسائل إلى الإثارة وخلق حالة من التوتر بين المواطنين بعضهم بعضًا.

ومن ثم كانت هناك، وبشكل دائم ومستمر، اقتراحات وتوصيات متكررة تُطالب وسائل الإعلام، والصحف في القلب منها، بالعمل على تدعيم ثقافة المواطنة والوحدة الوطنية، واحترام الآخر المختلف، لا سيما وأن للصحف المصرية تاريخ قديم وميراث كبير في الدعوة إلى الوحدة الوطنية بين عناصر الأمة المصرية، حيث كانت تلك الدعوة واحدة من أهم الأفكار التي شاعت في الكتابات الصحفية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حين كانت مصر واقعة تحت براثن الاحتلال البريطاني، واهتمت بعض الصحف بالدعوة إلى المساواة بين أبنا الأديان الثلاثة

(الإسلام والمسيحية واليهودية) من منطلق أن الرابطة الوطنية لا تفرق بين المسلم والمسيحي واليهودي من أبناء الوطن مصر[168].

يقول عبد اللطيف حمزة، أحد رواد الدراسات الإعلامية في مصر (1907-1970م)، في كتابه (أزمة الضمير الصحفي): "يجب على الصحافة أن تنظر إلى الدين من زاوية إنسانية خالصة. يجب عليها ألا تبذر بذور الفتنة بين أبناء البلد الواحد مهما اختلفوا من حيث العقيدة. يجب عليها- أي على الصحافة- أن تسأل نفسها دائمًا هذا السؤال: ما الذي ربحته البشرية من وراء التعصب الديني في أي شكل من أشكاله، وفى أية فترة من فترات تاريخه؟ والجواب عن ذلك أنها- أي البشرية- لم تربح شيئًا بل أصابها الضرر من كل شيء"[169].

وتحت عنوان "القواعد القديمة.. لا تزال صالحة للتطبيق" قال الكاتب الصحفي صلاح عيسى (1939-2017م): "يخطئ كل من ينسى أو يتجاهل الحقيقة التي تقول إن صدر الحرية يتسع لكل رأي، وكل اجتهاد، وكل فكر، وكل تجمع، إلا ذلك الذي ينتهي بمصادرة الحرية ذاتها.. ومن هنا فإن ممارسة العنف، كتأجيج نيران الفتن الدينية، أو الدعوة إليهما هي من المحظورات التي ترفضها الحرية ذاتها.. ولعل المعتدلين والعاقلين من الكُتّاب الدينيين- مسلمين ومسيحيين- يلفتون النظر إلى أن المغامرة بالمقارنة بين الأديان السماوية، أو الدعوة للانتفاض من مبادئ أحدهما، أو من المكانة الاجتماعية لأتباعها، هي من المحاذير، التي تأباها الأديان ذاتها، ويحرمها الدستور والقانون، الذي يؤثم أي عمل من شأنه المساس بالأديان السماوية أو تعطيل طقوسها، فضلًا عن أن القيام بمثل هذا السلوك يؤكد الاتهامات الشائعة المنسوبة لجماعات الإسلام السياسي والتي تنتهي بالحكم بأنها لا تستحق حق الوجود، ولا يجوز أن تمارس حق إصدار الصحف"، وهو يستشهد بتاريخ الجماعة الصحفية قائلًا "قبل أكثر من مائة عام، فرق (الزميل الصحفي) عبد الله النديم بين العصبية الدينية، بمعنى تجمع وتعاضد أبناء كل دين، من أجل مصالحهم ورفعة شأن دينهم، وبين التعصب الديني، بمعنى تجاوز ذلك إلى الدعوة لكراهية الأديان الأخرى، وازدراء أتباعها.. وهى قاعدة لا تزال- في رأينا- صالحة دينًا وقانونًا لتكون محك الحرية التي تمارسها الصحف الدينية فهل يقبلون ذلك، أم يفضلون الوقوع تحت محظورات الحرية، فيصادرون بأنفسهم حقهم- وربما حق غيرهم- في الوجود؟"[170].

ويؤكد وليم سليمان قلادة (1924-1999م) دور وسائل الإعلام، من صحافة وإذاعة وتليفزيون، في دعم ثقافة المواطنة، حيث طالب بوضع خطة تفصيلية "تحقق حضور الأقباط والمسلمين معًا في المقالات والبرامج المتنوعة والدراما"، ويضيف "إن في ممارسة الوحدة الوطنية على مدى التاريخ والواقع في مصر عناصر يمكن أن تستثمر في النشاط الإعلامي لتحقق الأهداف الوطنية المرجوة مع وجود الجوانب التي تضمن نجاح المادة الإعلامية وإقبال القراء والسامعين والمشاهدين عليها"[171].

وفي دراسته "المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية" يقول علي جلبي "إن كانت هناك مطالبة بالمساواة، وإعمال قاعدة المواطنة؛ فإن ذلك يقتضي بأن نطالب- كأقباط ومسلمين- بأن تخلو البرامج الإعلامية من أي مفاهيم طائفية"[172].

ويذهب نبيل عبد الفتاح إلى "ضرورة إعادة النظر في ميثاق الشرف الصحفي، وتطويره في ضوء المواثيق العالمية، وتفعيل قواعده، وإعمال مبدأ المساءلة المهنية إزاء النشر المثير للفتن الطائفية لتكرار هذا النمط من الكتابات والأخبار والصور والتحقيقات المثيرة للكراهية، أو الازدراء الديني، والدور السلبى والخطير الذي أدى إليه. إعداد ورش عمل حول ثقافة المواطنة والحريات الدينية ودولة القانون للعاملين في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب وموظفي جهاز الدولة"[173]، وهو يكرر ذات المطلب بعبارات أخرى حيث يرى "ضرورة تطوير ميثاق الشرف الصحفي والنصوص التأديبية بالنقابة لمواجهة سياسة النشر والتحرير الإثاري في القضايا الدينية التي يلجأ لها البعض تحقيقًا للرواج ونشر التعصب والتزمت والكراهية واللاتسامح"[174]، وهو يشير أيضًا إلى "دور الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في إشاعة الصور النمطية السلبية حول الآخرين، أو التحيز الديني والسياسي في التعامل مع موضوعات العنف ذي الطابع والوجه الديني، أو الأشخاص الدينية أو السياسية.. إلخ، وذلك من قبل بعض الإعلاميين غير المتخصصين وغير الأكفاء أصلا"[175].

ويضع سمير مرقس خطة عملية أو برنامجًا تطبيقيًا يستهدف تعظيم دور الإعلام في دعم قيم المواطنة وتأكيد الشراكة الوطنية بين المواطنين على أرض الواقع، انطلاقًا من مبادئ ثلاث هي: (1) استعادة المواقف الإيجابية من التاريخ التي تعكس التفاعل الاجتماعي والتعددية الواقعية بين المصريين من المسلمين والمسيحيين وتحرير القراءة التاريخية من الرؤية الطائفية والتوظيف السياسي. (2) التركيز على فكرة الانشغال المشترك بالقضايا والهموم الوطنية التي تواجه الجميع. (3) التشجيع على العمل المشترك وتحقيق السعادة المشتركة للوطن الذي يجمعنا"، وهو يقترح أربعة محاور يمكن أن تصلح مساحات مشتركة تقرب بين المصريين، وتكون مُلهمة لنشاطات وبرامج ومواد إعلامية متنوعة على النحو التالي: **المحور الأول**: معرفي/ معلوماتي حول تاريخ العلاقات الإسلامية والمسيحية والتعددية الثقافية في مصر؛ **المحور الثاني**: دعم قيمة الحوار الثقافي والحياتي؛ **المحور الثالث**: دعم قيم المواطنة الحديثة؛ **المحور الرابع**: التعامل مع إشكاليات التوتر الديني[176].

ومع وقوع عدة أزمات واشتداد بعض التوترات ذات الخلفية الدينية، بين المسلمين والمسيحيين، قبل أفول عام 2010م، أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان بيانًا في 29 سبتمبر 2010م، يهيب فيه برجال الدين من الجانبين وأهل الفكر والإعلام أن يكون خطابهم للجماهير صادرًا عن روح التسامح والإيمان بحرية الفكر والاعتقاد وقبول الآخر دون التعرض للأديان الأخرى وثوابتها، حيث شدد البيان على

ضرورة اليقظة والحذر والاحتكام إلى صوت العقل وإشاعة مناخ السماحة بما ينهي حالة الاحتقان الراهنة.

وفي 10 أكتوبر 2010م نظمت نقابة الصحفيين المصريين مؤتمرًا عنوانه "الوحدة الوطنية والتصدي للفتنة الطائفية"، شارك فيه الباحث هنا واقترح بعض توصياته، حيث أصدرت النقابة بيانًا طالبت فيه الدولة والحكومة بإصدار قانون يُجرم الخطاب الطائفي في الصحافة وأجهزة الأعلام والتعليم وفي المساجد والكنائس، كما طالبت الصحافة وأجهزة الإعلام والقنوات الفضائية بما يلي: 1- معالجة كل ما يتم نشره أو إذاعته أو بثه بروح تستهدف تعزيز وحده الوطن وحقوق المواطنة، والتدقيق فيما يُنشر أو يُذاع، وتحمل رئيس التحرير المسئولية كاملة عما يتم نشره؛ 2- منع المناظرات بين الأديان والمناقشات التي تتناول العقيدة الدينية في المنابر العامة، أو نقلها من خلال الصحافة وأجهزة الإعلام والفضائيات؛ 3- الالتزام بعدم الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المنطوية على امتهان الأديان أو الدعوة إلى الكراهية أو الطعن في إيمان الآخرين، أو تلك الداعية إلى التمييز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع؛ 4- مبادرة نقابة الصحفيين بإضافة قسم نوعي إلى ميثاق الشرف الصحفي يتعلق بهذه القضية؛ 5- تنظيم ورشة عمل موسعة تضم ممثلي الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، لوضع مدونة سلوك "نوعية" تتعلق بالتناول المهني للقضايا الدينية والطائفية، ومطالبة نقابة الصحفيين بعمل مرصد لمتابعة ما يُنشر ويُذاع ومحاسبة ومعاقبة أعضائها في حالة مخالفتهم لميثاق الشرف الصحفي وقانون النقابة؛ 6- تضمين تقارير الممارسة الصحفية قسم خاص بمخالفة القوانين والتقاليد المهنية فيما يتعلق بمسألة الوحدة الوطنية والتحريض على الفتنة، ولفت نظر الصحف التي تقع في أخطاء من هذا النوع؛ 7- تفعيل قانون هيئة الاستثمار فيما يتعلق بالمواد الدينية التي تبثها القنوات الفضائية في حالة بث مواد تتعلق بالمفاضلة بين الأديان والمذاهب الدينية أو تسفيه العقائد الدينية للآخرين؛ 8- ويدعو المؤتمر مجلس نقابة الصحفيين لتشكيل لجنة من شيوخ الصحفيين والشخصيات المشاركة في المؤتمر لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات، والدعوة لمؤتمر وطني جامع للوحدة الوطنية وحقوق المواطنة.

وعقب ثورة المصريين في 25 يناير 2011م، استمر اهتمام عدد غير قليل من المفكرين والكُتّاب والباحثين بقضية المواطنة، وتأكيد أهميتها على المستويين النظري والعملي، ومن ذلك مثلًا أن طه عبد العليم كتب يقول "بعد قراءة موضوعية نقدية للخبرة العالمية والتاريخ المصري، ورغم غضبة خصوم قيم الوطنية والمواطنة، قلت وأكرر إن المواطنة هي الحل، ببساطة لأن هذا الشعار البوصلة ينطوي على رؤية شاملة وخريطة طريق وبرنامج عملي لإقامة نظام جديد، يحقق ما تطلع إليه وثار من أجله المصريون، وما تستحقه وتستطيعه مصر مبدعة الحضارة وفجر الضمير. أقصد أن تكون مصر للمصريين انطلاقًا من دستور جديد غايته أن تصبح مصر دولة جميع مواطنيها، التي تنبذ التمييز والتهميش، وتدمج ولا تقصي، وتوحد ولا تمزق،

وتحمي السيادة الوطنية وجميع حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها"[177].

وعرض الفقيه القانوني والدستوري محمد نور فرحات في مقال له تقرير الدكتور جمال العطيفي الذي صدر سنة 1972م عقب حادث الخانكة الذي وقع آنذاك بين مجموعة من المسلمين ومجموعة من الأقباط، وتشكلت لجنة لتقصي الحقائق برئاسة الدكتور العطيفي- وكيل مجلس الشعب في تلك الفترة- وعضوية عدد من رجال الدولة والسياسة من المسلمين والمسيحيين، وقدمت اللجنة تقريرها وبه بعض الاقتراحات، تعلقت بدور رجال الدين والتعليم والإعلام، من أجل مواجهة الطائفية، حيث أشار الكاتب إلى أهمية التناول الموضوعي لجميع القضايا ذات البعد الديني، خاصة تلك القضايا التي تتعلق بالعقيدة المسيحية والعلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وهو يقترح تخصيص مساحة على الخريطة الإعلامية للتعريف بالثقافة والتاريخ القبطيين[178].

(5) نتائج الدراسة الميدانية

عينة الدراسة

تجاوب مع الباحث نحو مائة صحفي وصحفية من العاملين في عدد من المؤسسات الصحفية: القومية والحزبية والخاصة، على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

(جدول رقم 1)

توزيع عينة الصحفيين حسب نمط ملكية الصحف

الصحيفة	ك	%
قومية	28	28.0
حزبية	19	19.0
خاصة	53	53.0
الإجمالى	100	100.0

كما ظهر هذا التنوع أيضًا في المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين على النحو التالي:

(جدول رقم 2)

الخصائص الديموغرافية للصحفيين عينة الدراسة

المتغيرات الديموغرافية		ك	%
الجنس	ذكر	74	74.0
	أنثى	26	26.0
العمر	رفض الإجابة	3	3.0
	----------	---	----
	من 21 - 30 سنة	33	33.3
	من 31 - 40 سنة	34	34.0
	أكثر من 40 سنة	30	30.0
سنوات الخبرة	رفض الإجابة	4	4.0
	----------	-----	-----
	من سنة إلى 5 سنوات خبرة	26	26.0
	من 6 سنوات - إلى 10 سنوات خبرة	26	26.0
	أكثر من 10 سنوات خبرة	44	44.0

وفيما يتعلق بالانتماءات السياسية والحزبية للصحفيين "المبحوثين"، فقد عبر الصحفيون عن انتماءاتهم السياسية على النحو التالي:

أعلن 64 مبحوثًا (بنسبة 64%) التيار السياسي الذي ينتمون إليه، حيث ينتمي 28 مبحوثًا بنسبة (28%) للتيار القومي، وينتمي 17 مبحوثًا بنسبة (17%) للتيار الليبرالي، وينتمي تسعة مبحوثين بنسبة (9%) للتيار الاشتراكي، وينتمي ستة مبحوثين بنسبة (6%) للتيار الإسلامي، بينما ينتمي مبحوثان بنسبة (2%) للتيار الرأسمالي، ومبحوثان بنسبة (2%) أيضًا للتيار اليساري، وإن ذكر البعض صراحة انتمائه الحزبي، حيث عبر عدد قليل من الصحفيين المبحوثين عن انتمائه الحزبي بنسبة لا تتجاوز 8%، وهم ينتمون لأحزاب (مستقبل وطن- الوفد- التجمع- الدستور- المصري- المصريين الأحرار).

بينما تجنب 36 مبحوثًا من إجمالي مائة مبحوث عينة الدراسة، (بنسبة 36%)، إجابة السؤال والاكتفاء بالقول بإن ليس له اتجاه محدد، وقد يُفسر عدم تعبير البعض عن انتمائه السياسي والحزبي بأن الصحفيين عمومًا- وفي كثير من الأحيان- لا يعبرون صراحة عن انتماءاتهم السياسية والحزبية، وذلك على الرغم من عملهم في بعض الأحيان في صحف حزبية، أو في وسائل إعلامية من المعروف اتجاهاتها السياسية، ربما لأنه من الممكن أن ينتقلوا من العمل في صحيفة حزبية إلى العمل في صحيفة حزبية أخرى، أو من وسيلة إعلامية، لها اتجاهاتها السياسية والأيديولوجية، إلى وسيلة إعلامية أخرى لها توجهات مختلفة، ما قد يعتبره البعض تغييرًا لانتماءاتهم السياسية وتحولًا عن قناعاتهم الأيديولوجية، ومن جانب آخر فإن بعض الصحفيين يكتفي بالعمل الصحفي والإعلامي دون أن يكون له بالضرورة انتماء سياسي محدد.

وعلى أية حال فقد عكست إجابة المبحوثين تنوعًا سياسيًا وفكريًا وأيديولوجيًا بين المبحوثين، حيث ظهر بينهم التيار: القومي والليبرالي والاشتراكي والإسلامي والرأسمالي واليساري، وفيما يلي (جدول رقم 3) يوضح التصنيف السياسي للمبحوثين من وجهة نظرهم:

(جدول رقم 3)

يوضح التصنيف السياسي للصحفيين عينة الدراسة

التصنيف	ك	%	التصنيف	ك	%
ليبرالي	17	%17	اشتراكي	9	%9
إسلامي	6	%6	قومي	28	%28
رأسمالي	2	%2	ليس لي اتجاه محدد	36	%36
يساري	2	%2	**إجمالي**	100	100

(جدول رقم 4)

يوضح الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المبحوثون

الحزب	العدد	النسبة	الحزب	العدد	النسبة
التجمع	1	%1	المصريين الأحرار	1	%1
الدستور	1	%1	الوفد	1	%1
المصري	1	%1	مستقبل وطن	3	%3

محاور الدراسة

يستعرض الباحث نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها في إطار المحاور التالية:

المحور الأول: المتابعة

قضايا وموضوعات

عبر الصحفيون "المبحوثون" عن متابعتهم لبعض القضايا والموضوعات المتعلقة بموضوع الدراسة والبحث، حيث أظهروا معرفة أولية بمجموعة من أبرز القضايا الخاصة بالعلاقة بين أتباع الأديان المختلفة، التي أُثيرت خلال السنوات القليلة الماضية، داخل مصر وخارجها، كما ذكروا أيضًا بعض القضايا على مستوى الدين الواحد، لا سيما وأن هذه القضايا قد أُثيرت صحفيًا وإعلاميًا، حيث ناقشتها الصحف وبعض البرامج الحوارية (Talk Shows) بالقنوات التليفزيونية، بالإضافة إلى المواقع الصحفية الإلكترونية، وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي.

من بين عناوين الموضوعات والقضايا داخل مصر التي ذكروها: علاقة عاطفية بين شاب وفتاة يختلف عن ديانتها في محافظة المنيا، سيدة الكرم، غلق الكنائس، قانون بناء الكنائس، بناء دور العبادة، العقاب الجماعي بسبب الشائعات، فتنة أبو قرقاص، جلسات الصلح العرفية، أحداث ثورة 25 يناير وما بعدها، تفجير الكنائس مثل حادث تفجير الكنيسة البطرسية، الحزن على الشهداء المسيحيين، حكم القضاء الإداري في ملف كنيسة القديسين وتحديد هوية الفاعلين، حرق جماعة (الإخوان المسلمين) لعدد من الكنائس، ظاهرة الاختفاء القسري (الغامض أو المفاجئ)، الأزمات الطائفية في صعيد مصر، الأزمات الطائفية في محافظات المنيا وبني سويف وسوهاج وقنا والجيزة، القضايا الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، حذف خانة الديانة من البطاقة، إلغاء خانة الديانة من معاملات جامعة القاهرة، قضية هالة صدقي وموضوع طلاقها، مزايدات الإخوان على الأقباط واتهامهم بدعم النظام من أجل مصالحهم، حادث الاعتداء على الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، السجال بين تصريحات الشيخ سالم عبد الجليل والأب مكاري يونان، الخلافات الدينية والفقهية، محاولة أطراف خارجية إحداث فتنة بين المصريين، إدانة أطفال أقباط بتهمة ازدراء الأديان، الاعتداء على المواطن القبطي مجدي مكين، العنف الطائفي، قضية الكاتبة

فاطمة نعوت وازدراء الأديان، التمييز الديني في بعض القضايا، الصراع مع الإلحاد واللادينيين، مقطع فيديو لأحد رجال الدين المسيحيين يطالب الأقباط بإزالة صور السيسي من المنازل وتداول الفيديو بشكل واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مشهد من مسلسل "أرض جو" حول وضع حذاء الفنانة غادة عبد الرازق على كتاب مكتوب عليه "Bible" أي الكتاب المقدس.

ومن أمثلة الموضوعات الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي: الصراع الديني في لبنان، معركة الموصل، ما يحدث في العراق من أحداث ذات بعد طائفي، النزاعات والحروب الطائفية بمنطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على تغير الخريطة العامة للعالم، تـأثير فوز ترامب على المسلمين بالعالم، اليهود في إسرائيل، التنظيمات الخارجية، اللاجئون السوريون في ألمانيا، الحجاب في الإسلام واليهودية، العلاقات بين الأزهر والفاتيكان، أقباط المهجر واللوبي الصهيوني، المذاهب العرقية للمسلمين بإفريقيا، الاعتداء الإرهابي في فرنسا، المسلمون في إفريقيا، الاختلاف الديني بين الشعوب.

موضوعات على مستوى الدين الواحد: الخلاف بين المذاهب المسيحية (الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت)، طهارة السيدات وممارسة سر التناول في المسيحية، الطوائف المسيحية في العراق، قضية الزواج لمرة واحدة عند المسيحيين وعدم إمكانية الزواج مرة ثانية، قضية الطلاق بين المسيحيين، قضية تغيير الديانة من أجل الزواج للأقباط، المواريث، الخلاف بين السنة والشيعة، محاربة الشيعة في مصر، خطبة الجمعة الموحدة.

وإن أشار المبحوثون أيضًا إلى قضايا وموضوعات أخرى اهتمت بتدعيم أواصر المحبة بين المواطنين بعضهم بعضًا، والدعوة المستمرة إلى تجديد الخطاب الديني، ودعم التسامح الديني، ومحاولة الإجابة عن السؤال: كيف نحبط الفتن؟، أيضًا: المواطنة والتعايش المشترك، تأهيل الجيل الجديد لنبذ العنف والإرهاب، الحوارات الدينية بين المختلفين دينيًا، الوعي بمحاولة أشخاص تفكيك المصريين المسلمين بتقسيمهم إلى أطياف إخوان وسلفيين وهكذا، واليقين بأن أي خطر يهدد الدين الآخر كأنه يهدد الجميع سواء مساجد أو كنائس.

مصادر المعلومات

يرجع الصحفيون إلى عدد من مصادر المعلومات عند تغطية أو معالجة قضية تتصل بالعلاقة بين المختلفين دينيًا، ومن الواضح أن النسبة الأكبر من الصحفيين "المبحوثين" (73%) تعود إلى أطراف الموضوع أنفسهم، ما يعني أن الصحفيين يهتمون بالحصول على المعلومات من الأطراف الرئيسة في القضية.

ويعتمد الصحفيون على مصادر أخرى كثيرة ومتنوعة، حيث تأتي التقارير الرسمية الصادرة عن جهات رسمية في المرتبة الثانية بنسبة (64%)، وشبكات

التواصل الاجتماعي (60%)، ثم يأتي على الترتيب: الخبراء والمتخصصون (57%)، المواقع الإخبارية على الإنترنت (57%)، الجرائد والمجلات (54%)، محطات وقنوات الراديو والتليفزيون (54%)، المعايشة والإطلاع (50%)، مؤتمرات صحفية (45%)، مواقع وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت (43%)، الأرشيف والمكتبات (38%)، تقارير المراسلين والمندوبين 38%، وكالات الأنباء 36%، الأفراد العاديون (34%).

الإطلاع على المؤلفات والدراسات

جاء اهتمام الصحفيين بالإطلاع على المؤلفات والدراسات والأبحاث، التي تتناول العلاقة بين المختلفين دينيًا في المجتمع المصري، على النحو التالي: أحيانًا (55%)، دائمًا (25%)، نادرًا (28%)، أبدًا (2%)، ما يعكس اهتمامًا غير كاف بنتائج الدراسات والأبحاث ومضمون المؤلفات المعنية بهذا الشأن.

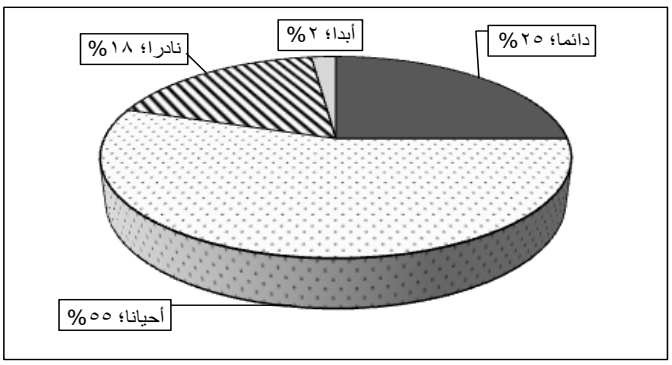

(شكل رقم 3)

الإطلاع على المؤلفات والدراسات والأبحاث التي تتناول العلاقة بين المختلفين دينيًا في المجتمع المصري

وقد تنوعت الأسباب الخاصة بعدم الإطلاع على الأبحاث والمؤلفات المعنية بقضية المواطنة، مثل: عدم وجود وقت متاح للإطلاع عليها، الشعور بعدم وجود فائدة لهذه المؤلفات والدراسات في مجال العمل، الرغبة في تقديم ما يرضى عنه الجمهور، الشعور بأن هناك تعارضًا بين تطبيق نتائج الكتب والدراسات وتحقيق الربح والانتشار، هذه المؤلفات غير موجودة بوفرة في المكتبات.

وفي تقدير الباحث هنا أنها أسباب غير مقنعة، وأن الأبحاث والمؤلفات مُتاحة بصورة أو أخرى، سواء في شكل ورقي أو رقمي، وأنه من شأنها تثقيف الصحفيين بالعلاقات المشتركة بين المختلفين دينيًا في الماضي والحاضر، والتنبؤ بمستقبلها، ومن ثم تحسين المعالجة الصحفية والإعلامية وتقديم معالجات صحفية عميقة لواحدة من أبرز قضايا المجتمع المصري.

حضور تدريبات وورش عمل

بالنسبة للمشاركة في حضور تدريبات وورش عمل خاصة بمعالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا، فقد عبر (58%) فحسب من الصحفيين المبحوثين عن مشاركتهم في مثل هذه الورش والتدريبات، بينما لا يشارك (42%) في حضورها، على الرغم من الحاجة إليها.

وقد تعددت أسباب المشاركة، حيث تساعدهم مثل هذه التدريبات وورش العمل، حسبما عبروا بأنفسهم، على: تفهم مبدأ المواطنة بشكل أكثر عمقًا، اكتساب خبرات وتجارب جديدة، معرفة معلومات عن الآخر المختلف دينيًا، الإلمام بكل التفاصيل حول الملف الديني، تبادل الآراء، تقبل الآخر ووجهة النظر المختلفة، كيفية العمل على تهدئة الأمور من خلال القلم والعمل الصحفي.

وقد أشار (77.6%) من الذين يحضرون هذه التدريبات إلى أنهم يحضرونها باجتهاد شخصي، بينما أوضح (22.4%) منهم أنهم يحضرونها بتكليف وتشجيع من الصحيفة، ما يعكس الاهتمام الشخصي من قِبل الصحفيين أنفسهم بهذه التدريبات التي تستهدف بناء ورفع قدرات الصحفيين في مجال معالجة القضايا والموضوعات محل الدراسة والبحث، ومن جانب آخر ضعف اهتمام المؤسسات الصحفية بتدريب صحفييها على كيفية معالجة مثل هذه الموضوعات.

وأكد (81%) من الصحفيين الذين يحضرون هذه الورش والتدريبات أنه يقوم بتنظيمها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، ومنها مثلًا منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ثم جاء بعد ذلك، وبنسب قليلة، عدد من المؤسسات الأخرى، منها: كليات ومعاهد وأقسام الصحافة والإعلام بالجامعات المصرية، نقابة الصحفيين، الصحيفة التي أعمل بها، الهيئات المنظمة للعمل الصحفي في مصر[179]، ما يعني أن منظمات المجتمع المدني هي الأكثر اهتمامًا بدور الصحافة/ الإعلام في دعم مبدأ المواطنة وتحقيق التعايش المشترك بين المواطنين، وأن لها برامج ومُبادرات مهمة في هذا المجال.

في المقابل تنوعت أسباب عدم المشاركة، ومنها: عدم وجود وقت مُتاح للحضور والمشاركة، الشعور بعدم وجود فائدة، الشعور بأن هناك تعارضًا بين التدريب والواقع العملي، رفض رئيس التحرير أو رئيس القسم لمشاركة الصحفي فيها، أن الأمر غير متداول بين أوساط العاملين في مهنة الصحافة.

هنا لا بد من التأكيد على أهمية نشر ثقافة التدريب بين الصحفيين، واحتياجهم المستمر إلى ورش عمل وتدريبات تنمي مهاراتهم وقدراتهم وإمكانياتهم المعرفية والذهنية والمهنية، ما ينعكس بالضرورة على ممارساتهم الصحفية.

المحور الثاني: موقف الصحفيين من المعالجة الإعلامية لقضايا العلاقة بين المختلفين دينيًا

عبر المبحوثون عن مستوى رضاهم عن معالجة الصحف لموضوعات العلاقة بين أتباع الأديان المختلفة والمختلفين مذهبيًا، وكان من المُلاحظ ارتفاع نسبة عدم الرضا، حيث ذهب ما يقرب من نصف المبحوثين إلى أنهم غير راضون على الإطلاق (بنسبة 47%)، بينما جاء مستوى الرضا على النحو التالي: راض جدًا 4%، راض إلى حد كبير 5%، راض إلى حد متوسط 27%، راض إلى حد قليل 17%.

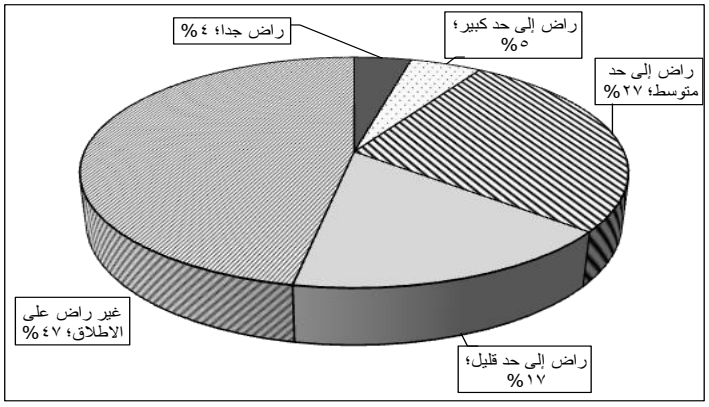

مستوى رضا المبحوثين عن معالجة الصحف لموضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا.

أسباب عدم الرضا:

تمثلت أسباب عدم الرضا عن المعالجة الصحفية لموضوعات العلاقة بين أتباع الأديان المختلفة في عدد من الأسباب، التي تُمثل في حقيقتها إدانة ورفضًا لبعض الممارسات الصحفية في هذا الشأن، حيث جاءت هذه الأسباب على الترتيب التالي: سطحية المعالجة الصحفية (56.3%)، التركيز على جانب وإغفال جوانب أخرى (56.3%)، تهتم بتقديم المواد المثيرة (51.6%)، لا تراعي الصالح العام (29.7%)، لا تراعي قيم وتقاليد المجتمع (18.8%)، ثم جاءت فئة "أخرى تذكر" بنسبة (15.6%) حيث شملت الأسباب التالية: إثارة الفتنة الطائفية، أحيانا كثيرة نعجز عن تسمية الجرائم بمسمياتها الحقيقية، الانحيازات الدينية، الجهل بالمصطلحات والمفاهيم الخاصة بالأغيار دينيًا، الحساسية المفرطة في قضايا معظمها جنائي، عدم توفر الثقة التي تدعم حقوق الإنسان، عدم المهنية والانحياز إلى جانب دون آخر، عدم الموضوعية، عدم معرفة من يقوم بمعالجة الموضوع في غالبية الأحيان، ليس هناك حل جذري.

أسباب الرضا:

أما أسباب الرضا عن المعالجة الصحفية للقضية موضوع الدراسة والبحث فقد تمثلت في الأسباب التالية: مراعاة الصالح العام (50%)، مراعاة قيم وتقاليد المجتمع (47.2%)، عرض جميع وجهات النظر لجميع الأطراف بشكل متوازن (38.9%)، الالتزام بمواثيق الشرف الصحفية/ الإعلامية (27.8%)، التوازن في المعالجة الإعلامية (22.2%)، ثم جاءت فئة "أخرى تذكر" بنسبة (5.6%) وشملت الأسباب الآتية: عرض ملابسات الأحداث بحيادية- وإن كانت من جانب واحد أحيانًا، محاولة الالتزام بالمعايير الصحفية.

تقييم الصحف

كان من الملاحظ أن تقييم الصحفيين "المبحوثين" لمعالجة الصحف "الخاصة" للقضايا والموضوعات الخاصة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا أفضل حالًا من تقييمهم للصحف "القومية" المملوكة للدولة والصحف "الحزبية" المملوكة للأحزاب السياسية، حيث جاء هذا التقييم على النحو التالي:

الصحف الخاصة

تهتم بعرض جميع وجهات النظر (وزن نسبي 57.8%)، تتسم معالجتها بالتوازن (وزن نسبي 56.4%)، تهتم بتقديم كافة الحقائق والمعلومات المتعلقة بالقضية (وزن نسبي 56.4%)، تتسم معالجتها بالدقة (وزن نسبي 56.0%)، تتسم معالجتها بالصدق (وزن نسبي 55.8%)، تتسم معالجتها بالموضوعية (وزن نسبي 55.0%)، تتسم معالجتها بالحيادية (وزن نسبي 54.2%)، تسعى لتقديم حلول واقتراحات لتجاوز المشكلات (وزن نسبي 53.8%)[180].

الصحف القومية

تتسم معالجتها بالتوازن (وزن نسبي 51.8%)، تهتم بعرض جميع وجهات النظر (وزن نسبي 50.0%)، تتسم معالجتها بالموضوعية (وزن نسبي 49.6%)، تسعى لتقديم حلول واقتراحات لتجاوز المشكلات (وزن نسبي 49.2%)، تتسم معالجتها بالصدق (وزن نسبي 48.0%)، تتسم معالجتها بالدقة (وزن نسبي 46.6%)، تتسم معالجتها بالحيادية (وزن نسبي 46.6%)، تهتم بتقديم كافة الحقائق والمعلومات المتعلقة بالقضية (وزن نسبي 46.2%).

الصحف الحزبية

تسعى لتقديم حلول واقتراحات لتجاوز المشكلات (وزن نسبي 49.2%)، تتسم معالجتها بالدقة (وزن نسبي 48.8%)، تتسم معالجتها بالموضوعية (وزن نسبي 48.4%)، تهتم بعرض جميع وجهات النظر (وزن نسبي 48.4%)، تتسم معالجتها بالصدق (وزن نسبي 48.2%)، تتسم معالجتها بالحيادية (وزن نسبي 48.2%)، تهتم

بتقديم كافة الحقائق والمعلومات المتعلقة بالقضية (وزن نسبي 48.2%)، تتسم معالجتها بالتوازن (وزن نسبي 47.8%).

وربما لهذا الأمر ما يفسره من حيث إن ثمة مساحة نسبية أكبر من الحرية والجرأة تمارسها الصحف الخاصة على الرغم من توجهاتها الخاصة، مقارنة بالصحف القومية التي ترتبط بتوجهات الدولة/ الحكومة ما ينعكس بالتالي على رؤيتها للأحداث ومعالجتها لها، ومن جانب آخر ترتبط الصحف الحزبية بالتوجهات السياسية للحزب السياسي الذي تصدر عنه الصحيفة وتعبر عنه وتكون لسانًا لحاله في مختلف القضايا والموضوعات.

المحور الثالث: معوقات الممارسة المهنية للصحفيين وسبل مواجهتها

عبر المبحوثون عن بعض المشكلات والتحديات التي يقابلونها خلال عملهم الصحفي، وكذلك الأخطاء التي يقع فيها بعض الصحفيين، بالإضافة إلى عدد من الضغوط التي يتعرضون لها أثناء التغطية الإخبارية والمعالجة الصحفية للقضايا والموضوعات الخاصة بالعلاقة بين أتباع الأديان المختلفة وإدارة التعددية الدينية في المجتمع المصري، وكان من الملاحظ أن بعض الصحفيين يمارس دور "حارس البوابة" من حيث تحديد ماذا يمر وكيف يمر؟ وما لا يمر، وأحيانًا يمارس رؤساؤهم هذا الدور بتدخلهم فيما يكتبه الصحفيون، وإن كان من الواضح أن ثمة اتجاهًا نحو الحاجة إلى تأكيد المسئولية الاجتماعية للصحفيين والإعلاميين من حيث احترام قيم المجتمع وتقاليده وترسيخ العلاقة بين المواطنين.

أشار المبحوثون إلى عدد من المشكلات التي يواجهونها أثناء المعالجة الصحفية للموضوعات المتعلقة بالتعددية الدينية وتنوع الانتماء الديني، منها: نقص المعلومات وتقديم معلومات غير كافية في بعض الأحيان (76%)، عدم تعاون بعض المصادر مع الصحفيين (61%)، عدم وضوح بعض المصطلحات (26%)، تدخل رئيس التحرير أو رئيس القسم في العمل (25%)، أخرى تذكر (7%) مثل: إخفاء الحقائق والكذب، الانحيازات غير الموضوعية لبعض الأطراف، الكتمان العام من المسئولين حول البيانات والأرقام، تكتم المصادر الشديد، عدم تعاون بعض المسئولين، عدم تقبل بعض المواطنين للموضوع، في بعض الأحيان يكون للسياسة آراء وتدخلات.

أما أبرز الأخطاء والانتهاكات التي يقع فيها الصحفيون أثناء معالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا فكانت على النحو التالي: تركيز المعالجة الصحفية على الإثارة أكثر من تركيزها على تقديم معلومات وحقائق (57%)، استحضار البعد "الطائفي" باستمرار في أي مشكلة بين المختلفين دينيًا (53%)، عدم فهم البعض لأهم محددات العلاقة بين الأغيار دينيًا وملامح البيئة المصرية (49%)، عدم احترام مواثيق الشرف الصحفية/ الإعلامية (46%)، محاولات التأثير على اتجاهات الرأي العام من خلال بحوث واستطلاعات الرأي العام، والتنبؤ والقفز على النتائج (42%)، أخرى تذكر (4%): التوجيه للحدث وفقًا لرأي رئيس التحرير أو المالك، السعي لتحقيق سبق صحفي على حساب نقص المعلومات، بهدف زيادة نسبة المبيعات ولا يهم تلك الصحف إثارة القارئ، عدم المهنية من خلال التعصب لوجهة نظر معينة.

وتمثلت أبرز الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون أثناء معالجة العلاقة بين الأغيار دينيًا فيما يلي: المنع من الوصول إلى المعلومات (51%)، هيمنة رأس المال وتدخل التمويل في توجيه الصحف لدعم أو انتقاد تيارات معينة (47%)، التدخلات الحكومية (47%)، ضغوط الرأي العام وتوجهاته (47%)، التداخل بين العمل السياسي والعمل المهني (39%)، تعارض وتضارب المصالح (24%)، تأثير الإعلان (11%)، ضغوط أجنبية (10%)، التعتيم عن قصد من قبل بعض المسئولين في الدولة (1%).

شكل رقم (5)

معوقات الممارسة المهنية

تدخل الرئيس المباشر في العمل:

قال (73%) من أفراد العينة إن الرئيس المباشر، وقد يكون رئيس التحرير أو رئيس القسم، يتدخل في عملهم الخاص بتغطية موضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا، بينما ذهب (27%) إلى أنه لا يتدخل أبدًا، ويعكس الأمر تدخلًا من قبل الرئيس المباشر يحدث في أغلب الأحيان وفي كثير من الظروف لصالح توجهات معينة.

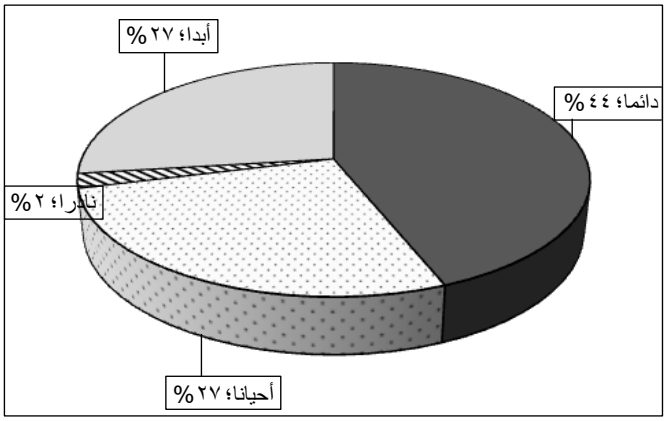

(شكل رقم 6)

رأي المبحوثين في تدخل أو عدل تدخل الرئيس المباشر في عملهم

أشكال التدخل:

تنوعت أشكال التدخل في عمل الصحفيين ومنها: حذف أجزاء معينة من الموضوع بعد إعداده (54.8%)، التركيز على جانب معين من الموضوع وإغفال جوانب أخرى (34.2%)، إبراز موضوعات معينة (32.9%)، حذف موضوعات معينة بعد الاتفاق عليها والانتهاء من إعدادها (30.1%)، إضافة أبعاد معينة لبعض الموضوعات (30.1%)، الاهتمام بالإثارة الإعلامية (26%)، فرض مصادر معينة على الموضوعات (12.3%)، اختيار صور معينة (9.6%)، أخرى تذكر (2.7%): يرفض أحيانا نشر الموضوع.

أسباب التدخل:

تعددت أسباب تدخل الرئيس المباشر في عمل الصحفيين، حيث شملت عدة أسباب من وجهة نظر الصحفيين/ المبحوثين منها: مراعاة السياسة التحريرية للصحيفة (72.6%)، إرضاء السلطة والأجهزة الرقابية (50.7%)، إرضاء مالك الصحيفة (26%)، إرضاء أطرف معينة داخل المجتمع "تيارات أو أحزاب سياسية" (26%)، الرغبة في تحقيق الربح المادي والشهرة والانتشار (9.6%)، تأثير الإعلانات (6.8%)، تأثير تدخلات أجنبية (5.5%)، أخرى تذكر (5.5%): إرضاءً لفكر وتوجهات الرئيس المباشر، الرؤية الشخصية أو القناعات الخاصة، لكي نعالج المشكلة من جذورها وليس على حساب طرف بعينه، الرغبة في تحقيق التوازن.

تتنوع أسباب التدخل بذلك وعلى نحو رئيس في: التوجهات السياسية للصحيفة وسياستها التحريرية، اعتبارات الملكية والجوانب المادية، مُناخ الحرية وتوجهات السلطة السياسية.

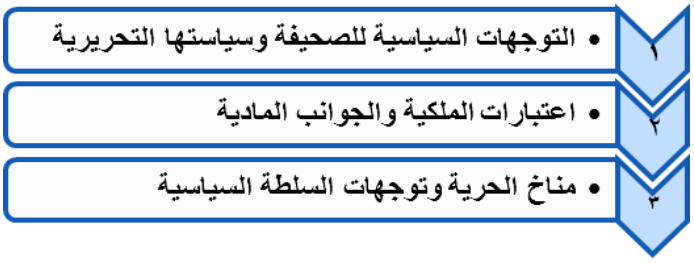

شكل رقم (7)

أسباب التدخل

مواجهة المشكلات والضغوط:

عبر الصحفيون عن كيفية مواجهة المشكلات والضغوط التي يقابلونها على النحو التالي: ألتزم بميثاق الشرف الصحفي (50%)، ألتزم بسياسة الصحيفة (43%)، ألتزم بالقانون (34%)، أتصرف وفقًا لمبادئي الخاصة (33%)، أفكر في

النتائج أولًا (23%)، أتصرف وفقًا لأيديولوجيتي (22%)، أتصرف حسب القيم الشخصية (15%)، أتصرف وفقًا لديانتي (12%)، أتصرف بالفطرة (6%)، وشملت فئة أخرى تذكر (2%): الالتزام بالقواعد المهنية، الحرص على قيم المجتمع ووحدة نسيجه الوطني.

المحور الرابع: موقف الصحفيين من آليات ضبط الأداء المهني

تفاعل المبحوثون على نحو واضح مع آليات ضبط الأداء الصحفي والإعلامي، ومن ذلك الاقتراح الخاص بإعداد "ميثاق شرف نوعي" أو "مدونة سلوك أخلاقية ومهنية" لضبط أداء الصحفيين عند معالجة موضوعات العلاقة بين أتباع الأديان المختلفة والمختلفين دينيًا أو مذهبيًا، حيث أبدى (75%) من أفراد العينة موافقتهم على إعداد الميثاق أو المدونة الأخلاقية والمهنية، بينما رفض (25%) هذا الاقتراح، وكان لكل فريق أسبابه ودوافعه ومبرراته التي عكست موقفه.

أسباب الموافقة:

تنوعت أسباب الموافقة بين ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

- أسباب مجتمعية (تتعلق بالمجتمع).
- أسباب مهنية (تتعلق بالمهنة).
- أسباب تتعلق بضبط وتنظيم الأداء الصحفي.

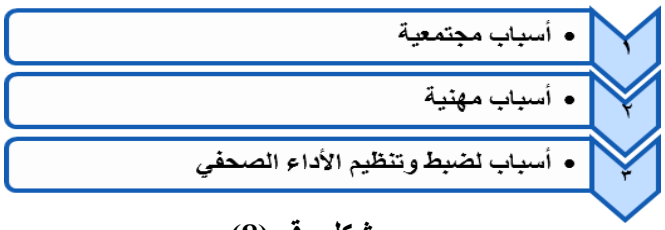

شكل رقم (8)

أسباب الموافقة

أولًا: أسباب مجتمعية (تتعلق بالمجتمع):

من الأسباب الخاصة بالمجتمع جاءت العبارات التالية:

الحرص على السلام الاجتماعي، حماية المجتمع، الحفاظ على الوحدة الاجتماعية، حتى لا يكون هناك من يؤجج ويثير الفتن ولا يتسبب في حدوث فتنة، لعدم إثارة النعرات "الطائفية"، منعًا للفتنة التي يتسبب فيها بعض المندسين على المهنة، حتى لا يكون الإعلام سببًا في تصاعد وإزكاء الفتنة، الالتزام بالمواطنة واحترامها وعدم الاستخفاف بها، التوعية بمبدأ المواطنة، احترام ثوابت المجتمع

ومبـادئ المواطنـة، ترسـيخ مبـدأ تطبيـق العدالـة علـى الجميـع ولأن هـذا هـو دور الصـحافة، مراعـاة المصـالح الوطنيـة، حتـى لا يـؤثر ذلـك علـى وحـدة الـوطن، احتـرام البعد المجتمعـي والأخلاقـي للـوطن، حتـى يكـون الجميـع متسـاويًا أمـام القـانون وطبقًـا للدستور لا فرق بين مسلم وقبطي طالما أن الجميع أمام القانون سواء، لأن ذلك يدعم حقوق الإنسان، لكي نطرح الحلول من أجل وأد الفتنة، لكي يعيش المجتمع في سلام ومحبة بين نسيج الأمة، التثقيف، لتطوير الدور الإعلامي في المجتمع، توجيه الإعلام إلـى زيـادة الايجابيـات، حتـى تُحـل المشـكلة مـن جـذورها، لتجنـب حـدوث المشـكلات والبلبلة، سوف تُصبح ردًا عمليًا على جميع السلبيات التي تتعلق بالعلاقة بين الأغيار دينيًا، من أجل احترام الآخر، لكي يحترم الإعلامي الأديان الأخرى وعدم طعنهم بـأي موضوع وذلك لوجود مواطنة صحيحة، من أجل إيجاد تفاهم مشترك، مدونـة مهمـة بسبب أهمية الموضوع.

ثانيًا: أسباب مهنية (تتعلق بالمهنة):

تعددت الأسباب المتعلقة بالمهنة وذكر المبحوثون العبارات التالية:

من أجل وضع معايير يمكن الاحتكام إليها عند نشر الموضوعات التي تتعلق بالأبعاد الدينية والمشكلات الناجمة عن سوء العلاقة أحيانًا بين الأغيار دينيًا، حتى نصل إلى معالجة دقيقة لتلك القضايا والأحداث، لضبط المعالجة الصحفية، كثير من المعالجات الحالية غير أمينة وغير موضوعية، لكي نعالج الأزمات بموضوعية شديدة، للحرص على المعالجة السليمة، لمعالجة الأمور بشفافية، لتجنب الأخطاء المهنية في المعالجة التحريرية، حتى لا تكون المعالجة غير مسئولة، لضبط التناول الصحفي، التعمق والتركيز على الحلول والبعد عن السطحية، إرشاد الزملاء بمكونات ومعطيات التعامل مع مثل تلك الأحداث، ضرورة البعد عن الآراء الشخصية والمعتقدات والميول فيما يتعلق بهذه الموضوعات، معالجة الأمور بمهنية.

ومن الأسباب المهنية أيضًا: الالتزام بعدد من القيم المهنية المتعارف عليها مثل: الحياد والموضوعية والدقة والتوازن وعدم الانحياز لأغراض سياسية أو دينية، تجنب الكتابة وفق التحيزات الشخصية، حتى لا تتداخل الآراء الشخصية في الموضوع، عرض ومناقشة كل وجهات النظر من كل الاتجاهات دون انحياز، عدم الخلط بين القضايا المطروحة، البعد عن التضخيم والإثارة والاتجار بالقضية، ضبط المصطلحات الصحفية المعبرة عن الأزمة والمُستخدمة في التغطية حتى لا تثير أحد أطراف الأزمة، رصد الواقع كما هو، لتحديد المعايير المهنية والأخلاقية الحاكمة لتغطية القضايا الدينية لضمان حصول الصحفيين على المعلومات وعدم تحريفها، وبالتالي التخلص من الأخطاء المهنية وتلافي أخطاء المعالجة، ومراعاة المعايير المهنية للارتقاء بالمهنة.

ثالثًا: أسباب تتعلق بضبط وتنظيم الأداء الصحفي:

في إطار ضبط الأداء المهني للصحفيين خصوصًا والإعلاميين عمومًا فقد ذكر الصحفيون عدة أسباب منها أن هذه المدونة:

تساعد على ضبط المشهد الإعلامي بشكل عام والمشهد الصحفي بشكل خاص، المدونة تشجع الصحافة الجيدة، وتعمل في صالح الصحافة وتنمو بها، وضع إطار عام للصحافة في التعامل مع مثل هذه القضايا وتغطيتها، للتذكير بالأداء المهني وميثاق الشرف الصحفي والإعلامي، تساعد على فرض إطار أخلاقي على تغطيات القضايا "الطائفية" بعيدًا عن الإثارة، حتى تكون هناك مرجعية على الأقل يمكن الاعتماد عليها، لوضع معايير أو مبادئ يمكن السير على نهجها، هي بمثابة ضابط للعمل الإعلامي في موضوع مُهم مثل موضوع الأغيار دينيًا، سوف تكون المدونة نموذجًا يُحتذى به ووسيلة إنذار في حالة خرق ميثاق الشرف الصحفي، لتحديد المعايير المهنية والأخلاقية الحاكمة لتغطية القضايا الدينية، هي تطبيق عملي للضوابط المهنية والأخلاقية، المدونة مُهمة بسبب عدم فهم البعض لطبيعة هذه الموضوعات، من أجل التعريف بالمبادئ الأساسية في معالجة مثل هذا النوع من القضايا، للحفاظ على أخلاقيات المهنة، وحتى لا يتجاوز الصحفيون أخلاقيًا مع بعضهم بعضًا، لأن بعض الإعلاميين لا يلتزمون بمواثيق الشرف الإعلامية ويزيفون الحقائق رغبة في تحقيق عائد ما بغض النظر عن الحقيقة، الالتزام بالأخلاق والمهنية يؤثر على نشر الحقيقة دائمًا، المدونة دستور للصحفيين، احتياج الصحفيين إلى دستور هو أمر مهم جدًا.

أيضًا: لأن الإعلام مهنة ذات سماوات مفتوحة بداخلها كثيرون من بيئات مختلفة وثقافات مختلفة وليس جميعهم من خريجي أقسام الصحافة وكليات الإعلام فالفيصل الوحيد لضبط البوصلة هو مدونة أخلاقية ومهنية، ضمان الرجوع لميثاق يحدد السلوك الإعلامي، معرفة الخطوط الحمراء ونتائج التعرض لمثل هذه القضايا، تعديل السلوك الصحفي، وأن يحترم الإعلامي كتاباته أو نشره للموضوع بطريقة مناسبة، البعد عن جميع الضغوط ومن ذلك التدخلات من جانب رئيس التحرير، تضبط عملية التدخل من قبل الأجهزة الرقابية بمختلف أنواعها، وضمان عدم تأثير العوامل الخارجية على الصحف، الالتزام بالمعايير المهنية دون تدخل للأهواء الشخصية، توسع مدارك الفكر وتزود الصحفيين بالمعلومات، لضمان وصول الصحفيين للمعلومات وعدم تحريفها، أن يفهم القراء المعلومات الدينية في سياقها المناسب حتى لا يتأثر بأي وسيلة إعلامية لها توجهات مضللة للرأي العام، للحد من عناصر الفساد الإعلامي، وعدم إضفاء "الطائفية" عند تناول هذه الموضوعات، وإضفاء الطابع المدني على بعض وجهات النظر، وعدم المشاركة في تحويل هذه الموضوعات إلى "فتنة طائفية"، وجود آليات لمحاسبة المخطئين، وجود عقوبة أو بند لغير الملتزم، تتضمن عقابًا واضحًا لغير الملتزمين بهذه المدونة، لمحاسبة من يخرج

عليها، فرض عقوبات على المخالفين، تكون هناك معايير واضحة للمحاسبة والالتزام في نفس الوقت.

أسباب عدم الموافقة:

ذهب بعض الصحفيين/ المبحوثين إلى رفض وجود ميثاق شرف نوعي أو مدونة أخلاقية ومهنية لضبط أداء الصحفيين خلال معالجة موضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا، حيث دارت أسباب الرفض في مجملها حول جدواها وفائدتها من الناحية العملية- التطبيقية ومدى التزام الصحفيين بها في ظل وجود ميثاق شرف صحفي بالفعل، ويعرض الباحث لبعض تلك العبارات التي عبر بها الصحفيون عن الرفض على النحو التالي:

لن ينفذها الصحفيون إن وجدت، عدم وجود فائدة منها، أنها غير ملزمة للأعضاء وبالتالي فهي غير مهمة، لن يلتزم بها أحد من الصحفيين ما لم تكن ملزمة من نقابة الصحفيين، لأن الصحفي أو الإعلامي يجب أن يتصف بالحياد، وبالتالي لا يمكن وضع مدونة لكل ملف مهني، لأن القواعد المهنية واضحة ومواثيق الشرف المهني موجودة، الصحفي لا بد وأن يكون حرًا مع مراعاة ميثاق الشرف الصحفي، التخوف من ألا تكون هناك معايير وضوابط دقيقة، الصحافة في مصر لا يضبطها مدونات بل قوانين، من الأفضل الالتزام بميثاق الشرف الصحفي والمهنية في التعامل مع جميع الأخبار، المفترض وجود ميثاق عام للشرف الصحفي لمعالجة كل القضايا وليس هذا الموضوع فقط ولكن المشكلة في تفعيله، وجود ميثاق شرفي عام للمهنة ولا حاجة لوجود هذه المدونة، هناك ميثاق الشرف الصحفي ويتم حلف اليمين داخل النقابة ومع ذلك هناك تجاوزات كبيرة، الضمير المهني هو الوحيد المتحكم في شخصية ناقل الخبر، ضعف أداء نقابة الصحفيين، القيود تخلق النفاق الذي يؤدي إلى الفشل الإعلامي، الإنشاء في مثل هذه المدونة بما يفقدها دورها بل واستخدامها للتأثير فيما بعد على الصحفيين، العشوائية في التعامل مع الإعلام، تساعد على انتشار الغوغائية، عدم تقديم الحكومة أية قوانين في هذا الشأن، أن تعدد الآراء مهم حتى لو كانت هناك آراء خاطئة، لأن الدين غير مُقيد برأي شخص على حدة ولكنه مقيد بمعايير وضعها لنا الله في كتابه العزيز ومن ثم يجب الالتزام بكتاب المولى عز وجل، مقاسمة البرلمان في مناقشة وإصدار القوانين.

وفي تقدير الباحث هنا أن أسباب الرفض- في مجملها- وإن كانت مجموعة من الأسباب والاعتقادات التي لها وجاهتها وتتمتع بمنطقية بعض الشيء، إلا أنها لا تمنع من إصدار ميثاق شرف نوعي أو إقرار مدونة سلوك أو كتيب تعليمات يتفق عليه أعضاء الجماعة الصحفية بمحض إرادتهم من أجل معالجة صحفية وإعلامية مهنية تُعلي المصلحة الوطنية في إدارة التعددية الدينية ومعالجة قضايا التنوع الديني، حسبما ذهبت النسبة الأكبر من المبحوثين، خاصة وأن هناك إقرار بوجود مشكلة ما في التعامل الصحفي/ الإعلامي مع هذا الملف بقضاياه المتنوعة، كما أن ميثاق الشرف

النوعي أو مدونة السلوك لن تتعارض مع ميثاق الشرف الصحفي العام وإنما من المتوقع أن تكون أكثر تفصيلًا في الملف المعني بالعلاقة بين أتباع الأديان والمذاهب المختلفة.

المحور الخامس: معايير ضمان معالجة إعلامية مهنية

هدفت الدراسة الميدانية إلى وضع مجموعة من المعايير لضمان معالجة صحفية مهنية في إدارة التعددية الدينية ومعالجة العلاقة بين المختلفين دينيًا ومذهبيًا في مصر، وقياس مدى أهميتها عند الصحفيين، حيث تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاتجاه العام بين الصحفيين هو الموافقة على أهمية هذه البنود والمعايير، وجاءت النتائج وفقًا للترتيب التالي:

تجنب التعميم وتحري الدقة والصدق في المعلومات المنشورة (وزن نسبي 98%)، الالتزام بالصدق والموضوعية في تناول الموضوعات ذات الطبيعة الجدلية والخلافية (وزن نسبي 97%)، الاهتمام بتقديم وعرض جميع وجهات النظر (وزن نسبي 94.7%)، احترام الحق في الخصوصية (وزن نسبي 94.3%)، عدم التسرع في نشر الأحكام (وزن نسبي 93.7%)، مراعاة أخلاقيات نشر الصور الصحفية (وزن نسبي 93.7%)، عدم الخلط بين الخبر والموقف السياسي (وزن نسبي 93.3%)، عدم اجتزاء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق الذي قيلت فيه (وزن نسبي 92.3%)، اختيار مصادر مناسبة للموضوعات التي يتم تناولها (وزن نسبي 92.3%)، متابعة القضية وتداعياتها (وزن نسبي 92%)، تجنب عناوين الإثارة الإعلامية التي من شأنها إثارة القلق والتوتر بين المواطنين (وزن نسبي 91.7%)، مراعاة شروط السلامة المهنية للصحفي والإعلامي (وزن نسبي 91.7%)، البعد عن استخدام المصطلحات التي تعود بالمواطنة خلفًا (وزن نسبي 91.7%)، الفصل بين الأحداث الخلافية التي تقع بسبب اختلاف الدين من جهة، وتلك الأحداث/ الصراعات التي تقع بسبب خلافات الحياة اليومية العادية من جهة أخرى، ومن ثم تجنب ما يمكن تسميته بـ "تطييف الأحداث" (وزن نسبي 91.7%)، الموازنة بين الحرية والمسئولية والأخذ في الاعتبار ما يترتب على النشر من نتائج (وزن نسبي 91.3%)، تجنب إضفاء صفة أو مهنة مغايرة للواقع على أحد المصادر (وزن نسبي 91.3%)، مراعاة القيم الاجتماعية والتراث الثقافي للمجتمع المصري (وزن نسبي 91.3%)، عدم نشر الأخبار مجهولة المصدر (وزن نسبي 90.7%)، البعد عن الأوصاف والمُسميات التي من شأنها تكريس الطائفية والفصل بين أبناء الوطن الواحد (وزن نسبي 89.7%)، عدم التعامل مع مكونات الجماعة الوطنية المصرية على أن كل جماعة تُمثل تكتلاً أو فصيلًا سياسيًا مستقلًا (وزن نسبي 85.3%).

ومن ثم يمكن القول إن تلك المعايير التي وافق عليها الصحفيون "المبحوثون" قد دارت في مجملها وبشكل عام حول المعايير التالية:

مراعاة الدقة: ما يعني نشر معلومات صحيحة ودقيقة وسليمة، الأمر الذي يتطلب التحري الدقيق لجميع المعلومات الواردة بالموضوعات الصحفية قبل نشرها، حيث وافق الصحفيون على عدة مبادئ في هذا الشأن مثل "تجنب التعميم وتحري الدقة والصدق في المعلومات المنشورة"، و"عدم التسرع في نشر الأحكام"، ومن جانب آخر "تجنب إضفاء صفة أو مهنة مغايرة للواقع على أحد المصادر" التزامًا بذكر المعلومات الصحيحة ومنعًا لتضليل القارئ، بالإضافة إلى دقة التعبيرات والمصطلحات المُستخدمة من حيث "البعد عن استخدام المصطلحات التي تعود بالمواطنة خلفًا" و"البعد عن الأوصاف والمسميات التي من شأنها تكريس الطائفية والفصل بين أبناء الوطن الواحد".

التوازن: بمعنى عرض جميع الأبعاد والرؤى والتفسيرات لحقائق الحدث أو القضية، وإن تعارضت مع آراء الصحفي أو الإعلامي، حيث أكد الصحفيون ضرورة "الالتزام بالصدق والموضوعية في تناول الموضوعات ذات الطبيعة الجدلية والخلافية"، ومن جانب آخر "الاهتمام بعرض وتقديم جميع وجهات النظر"، ما يعني عدم الاكتفاء بوجهة نظر واحدة أو إبراز وجهة نظر أحد طرفي/ أطراف الموضوع.

احترام حق الخصوصية: بمعنى عدم اختراق خصوصية المواطنين، وكذلك من هم في موضع المسئولية، إلا إذا كانت المعالجة الصحفية والتناول الإعلامي وثيق الصلة بأعمالهم ويستهدف المصلحة العامة، حيث وافق الصحفيون على ضرورة "احترام الحق في الخصوصية".

أخلاقيات نشر الصورة: من حيث الالتزام بالدقة والنزاهة والتوازن واحترام حق الخصوصية وغيرها من مبادئ في هذا الشأن، حيث وافق الصحفيون على "مراعاة أخلاقيات نشر الصور الصحفية".

أخلاقيات التعامل مع المصادر: ذلك أن التغطية من أماكن الحدث لوصفه وتحليله ومعايشته وطرح أسئلة متميزة على المصادر تعطي لوسيلة الإعلام المصداقية والتنافس، واحترام حقوق المصدر، حيث اتفق الصحفيون على "عدم اجتزاء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق الذي قيلت فيه"، و"اختيار مصادر مناسبة للموضوعات التي يتم تناولها".

عدم التجهيل: بمعنى التصريح بمصدر الخبر أو الشخص المعني به، فالتجهيل يعني: عدم ذكر اسم مصدر الخبر، وعدم ذكر الشخص المعني بالخبر أو الإشارة إليه بكلمات أو بحروف يمكن تعميمها على أكثر من شخص وعلى نحو يسيء إليهم، حيث وافق الصحفيون على أهمية "عدم نشر الأخبار مجهولة المصدر".

عدم التحيز: ويعني عدم الخلط بين الخبر والرأي، لمصلحة طرف ما، وكذلك عدم تحريف الخبر بالحذف أو الإضافة لمصلحة أي من الأطراف، حيث وافق الصحفيون

على: "عدم الخلط بين الخبر والموقف السياسي"، و"متابعة القضية وتداعياتها"، و"تجنب عناوين الإثارة الإعلامية التي من شأنها إثارة القلق والتوتر بين المواطنين".

حماية وسائل الإعلام: من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لحماية وسائل الإعلام لتأدية دورها من خلال توفير المُناخ المناسب لها دون ضغط أو حصار أو هجوم من فئات وجماعات مصالح أو أحزاب، حيث وافق الصحفيون على أهمية "مراعاة شروط السلامة المهنية للصحفيين والإعلاميين".

مراعاة المسئولية الاجتماعية: بمعنى الإيمان بأن المسئولية هي الوجه الآخر للحرية، وأنه لا حرية دون مسئولية اجتماعية تجاه المجتمع، حيث وافق الصحفيون على ضرورة "الفصل بين الأحداث الخلافية التي تقع بسبب اختلاف الدين من جهة، وتلك الأحداث/ الصراعات التي تقع بسبب خلافات الحياة اليومية العادية من جهة أخرى، ومن ثم تجنب ما يمكن تسميته بـــ تطييف" الأحداث"، حين يعطي الصحفي بعدًا طائفيًا/ دينيًا لقضية لا علاقة لها بالدين وإنما قد تكون قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية[181]، أيضًا "الموازنة بين الحرية والمسئولية والأخذ في الاعتبار ما يترتب على النشر من نتائج"، و"مراعاة القيم الاجتماعية والتراث الثقافي للمجتمع المصري"، و"عدم التعامل مع مكونات الجماعة الوطنية المصرية على أن كل جماعة تُمثل تكتلًا أو فصيلًا سياسيًا مستقلًا".

المحور السادس: الحلول المقترحة لضمان التزام المعالجة الصحفية بالمهنية

استهدفت الدراسة الميدانية التوصل إلى مجموعة من الحلول لضمان التزام المعالجة الصحفية بالمهنية في مجال معالجة وتغطية العلاقة بين المختلفين دينيًا من أتباع الأديان المختلفة في المجتمع المصري، وقياس مدى موافقة الصحفيين عليها، وقد تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاتجاه العام بين الصحفيين هو الموافقة على أهمية هذه البنود، وجاء ترتيب هذه البنود- وفقًا لاستجابات المبحوثين- على النحو التالي:

تفعيل مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية (وزن نسبي 95.3%)، تطوير ميثاق الشرف الصحفي (وزن نسبي 94.3%)، الدعوة إلى تفعيل القانون وأن يكون الجميع تحت مظلته على قدم المساواة (وزن نسبي 94.3%)، إيجاد آليات مناسبة لمتابعة تنفيذ القوانين (وزن نسبي 93.3%)، تنظيم تدريبات وورش عمل مستمرة للصحفيين والإعلاميين على كيفية معالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا (وزن نسبي 90.3%)، تنظيم تدريبات وورش عمل مُستمرة للإعلاميين حول شروط السلامة المهنية للإعلامي أثناء تغطيته العلاقة بين الأغيار دينيًا (وزن نسبي 90%)، إصدار مدونة سلوك مهنية وأخلاقية للعاملين في مجال معالجة الأخبار المتعلقة بالعلاقة بين الأغيار دينيًا (وزن نسبي 89%)، إنشاء مراكز إعلامية متخصصة لتوفير المعلومات فيما يتعلق بالأغيار دينيًا (وزن نسبي 86.7%)، تفعيل التقارير الصادرة من الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر (وزن نسبي

85.7%)، استحداث لجنة صلاحية داخل نقابة الصحفيين لضبط الأداء المهني والإعلامي للصحفيين والإعلاميين خلال معالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا (وزن نسبي 84%).

أما بالنسبة لمقترحات وتصورات المبحوثين الخاصة بأهم البنود التي يرون ضرورة وضعها في ميثاق أو مدونة ضبط الأداء المهني للصحفيين العاملين في معالجة الموضوعات والقضايا المتعلقة بالعلاقة بين المختلفين أو الأغيار دينيًا، فقد تمحورت حول: تحقيق صالح المجتمع- مقترحات مهنية- التدريب ونشر المعرفة والوعي- مقترحات قانونية وتشريعية- المتابعة والمحاسبة والمساءلة، ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

شكل رقم (9)

محاور مقترحات الصحفيين

(1) صالح المجتمع

قدم الصحفيون بعض المقترحات التي تستهدف صالح المجتمع، وإن اشتملت بعض تلك المقترحات على عبارات واسعة ومطاطة لكنها تعكس في الواقع اهتمام الصحفيين وحرصهم على تحقيق صالح الجميع وعدم الإساءة لأي من مكونات المجتمع، ومن ذلك: مراعاة الصالح العام، مراعاة الوحدة الوطنية، مناقشة وتناول الموضوعات من خلال منظور وطني لا ديني، أن يكون الالتزام بمصلحة البلد فوق كل الاعتبارات عبر تحقيق المواطنة والأمن الاجتماعي واحترام القانون والدستور، الالتزام بمبدأ التعامل على أرضية وطنية دون تفضيل طرف على طرف أخر حال التغطية الصحفية، الحرص على المواطنة وعدم التمييز بين المواطنين، تفعيل الضمير، أن يكون الفيصل دائمًا للمعاهدات والدستور والقانون.

(2) مقترحات مهنية

قدم الصحفيون مجموعة من المقترحات الخاصة بالممارسة المهنية، في مقدمتها الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها مثل: الحياد والمصداقية والموضوعية وتحري الدقة والتأكد من المعلومات قبل نشرها وتحقيق التوازن،

الفصل بين الرأي والخبر، أن يبتعد الصحفي عن آرائه ومعتقداته خاصة المعتقدات الدينية، عدم إقحام الآراء الدينية والفقهية في المعالجة الصحفية، تجنب الكتابة وفق التأثير الثقافي والديني، احترام الحق في الخصوصية، اختيار المصادر المناسبة، احترام الرأي والرأي الآخر، عدم الانحياز إلى طرف ضد طرف آخر، عدم تسليط الضوء على فصيل واحد تحقيقًا للمساواة بين الجميع بصرف النظر عن عقيدة الصحفي أو الإعلامي، الحرص على نقل وعرض جميع وجهات النظر من كافة الأطراف والمسئولين، عرض القضية بجميع جوانبها ووضع حلول لها، الالتزام الكامل بحقيقية الأحداث.

كما اقترح الصحفيون أيضًا: عدم الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي (Social Media) في الحصول على الأخبار والمعلومات، عدم التشهير، منع استخدام المصطلحات التي ترسخ للطائفية وتعمق الأزمة، اللجوء للمصطلحات التي تدعم مبدأ المواطنة، تجنب المصطلحات التي تهدد المواطنة، ضبط المصطلحات المُستخدمة صحفيًا في كتابة التقارير المتعلقة بهذا الشأن، التحذير من استخدام ألفاظ معينة يتم تداولها بشكل خاطئ في الصحف، العمل الصحفي بعيدًا عن تدخل الأهواء الشخصية، الابتعاد عن الإثارة في تغطية القضايا المتعلقة بالأغيار دينيا، تجنب الألفاظ التي تؤدي إلى إثارة الفتنة، عدم تعمد إثارة الفتن، الالتزام بعدم إثارة الرأي العام، مراعاة كل الجوانب الحساسة، الالتزام بعدم حذف أو انتقاص أي جزء من النص، عدم الخلط بين الأحداث العادية والأحداث التي تقع لأبعاد دينية "طائفية"، معرفة ما وراء الخبر ونتائجه وتوابعه.

(3) التدريب ونشر المعرفة والوعي

اقترح الصحفيون مجموعة من الأفكار لحث الصحفيين- والإعلاميين بوجه عام- على ترسيخ مبادئ المواطنة في كتاباتهم بين المختلفين دينيًا، والتشجيع على تطوير وتقريب وجهات النظر بين الأغيار دينيًا، ومن ذلك: تنظيم تدريبات على كيفية معالجة مثل هذه الموضوعات، عقد ورش عمل تناقش موضوع التنوع الديني، تنظيم ندوات للتوعية بتلك القضية، تنظيم ورش عمل متخصصة في مجال تناول الأخبار عن المختلفين دينيا، حث الصحفيين على العمل باحترافية والتمسك بالقواعد والأخلاقيات.

كذلك أن يكون الصحفي مُلمًا بتفاصيل الموضوع الذي هو بصدد الحديث عنه، تعظيم المعرفة بالمواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بهذا الأمر، إعداد مراجع بها مصطلحات ومفاهيم تخص الأغيار دينيا لإفادة الصحفيين والإعلاميين، إعداد أدلة صحفية وتدريب الصحفيين عليها، تدريس المعايير والضوابط الأخلاقية والمهنية في كليات ومعاهد الصحافة والإعلام، أن يُسمح للصحفيين بالالتحاق بدراسة متعمقة لدراسة الأغيار دينيًا كمعاهد الأوقاف والأزهر، إجراء استطلاعات رأي للجمهور عن كل قضية متعلقة بموضوع الأغيار دينيًا.

ويُذكر أن البعض منهم اقترح تنظيم مثل هذه الفعاليات في المناطق المقدسة التي تضفي حالة وجدانية على الصحفيين مثل دير سانت كاترين بسيناء، ما يُساهم في التعرف على الآخر (المسيحي هنا)، وعقدها أيضًا في المناطق السياحية مثل شرم الشيخ والغردقة والعين السخنة والأقصر وأسوان والإسكندرية تشجيعًا للسياحة الداخلية من جانب، ومن جانب آخر ضمانًا لالتزام الصحفيين بالحضور وعدم التخلف عن حضور الجلسات، ومن ثم تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة.

(4) مقترحات تشريعية- قانونية وتنظيمية

اقترح الصحفيون مجموعة من الأفكار ذات الطابع التشريعي والقانوني منها: الاهتمام بالقانون عبر تفعيله والالتزام به، أن يكون الجميع على قدم المساواة، إصدار قوانين خاصة بتنظيم عملية تبادل المعلومات بصورة حقيقية من منطلق حق الصحفي الكامل في الحصول على المعلومات، ما يتطلب إلزام المؤسسات المعنية المختلفة بمد الصحفيين بالمعلومات، ضرورة إنشاء مراكز إعلامية متخصصة، إصدار مدونة سلوك مهنية، وحماية الصحفيين من تدخلات الدولة "السلطة"، الالتزام بميثاق الشرف الصحفي وتفعيل بنوده، وإن دعا البعض إلى تعديل وتطوير مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية الموجودة بالفعل.

واقترحوا أيضًا: إيجاد آليات تتولى ضبط العمل الصحفي في هذا الشأن، وبالأخص ما يُنشر في مواقع التواصل الاجتماعي، واستحداث آليات رقابية مناسبة لمتابعة تنفيذ القانون من خلال نقابة الصحفيين والهيئات المنظمة للعمل الصحفي في مصر (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام- الهيئة الوطنية للصحافة)، وأن تكون هناك آليات ترد على ما يتم نشره وتصحح المعلومات المغلوطة منها، ما يعود بالنفع على القارئ، وأن يكون الفيصل دائمًا هو المواثيق والمعاهدات الدولية التي تمس حقوق الإنسان خاصة التي صدقت عليها مصر لتكون حاضرة بقوة داخل التقارير الصحفية إضافة إلى الالتزام بالدستور والقوانين المصرية.

(5) المتابعة والمحاسبة والمساءلة

أكد الصحفيون أهمية المتابعة والمحاسبة والمساءلة للممارسات الصحفية التي يقوم بها الصحفيون عند معالجة موضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا، ومن ذلك: المتابعة من جانب الصحيفة والنقابة والهيئات المنظمة للعمل الصحفي في مصر لتطوير المهنة، تفعيل فكرة الرقابة الشعبية على المنصات الصحفية والإعلامية، إعداد اختبار لكل صحفي أو صحفية من الزملاء قبل تكليفهم بهذا الملف الخطير، إعداد تقييم دوري لما يُنشر في أشهر المواقع الصحفية الإلكترونية لضبط الأداء المهني، وجود كيان تابع لنقابة الصحفيين يقوم بمحاسبة الصحفيين الذين يتجاوزون ميثاق الشرف أو يخلون بمدونة السلوك، لأنه دون المحاسبة لن يكون هناك أي قدر من المسئولية، إنشاء لجنة بنقابة الصحفيين تعنى بضبط الأداء المهني، كشف الأخطاء التي يقع فيها الصحفيون والإعلاميون للتصحيح، تفعيل منظومة الثواب والعقاب فيما

يتعلق بالقضايا الدينية في مدونات السلوك المهنية منعًا لتكرار الأخطاء سواء عن عمد أو دون عمد، مع محاسبة المخطئ، وتوقيع جزاءات عقابية على المخالفين، وتغليظ العقوبة على من يتسبب في إثارة الفتن وتداول معلومات مغلوطة.

(6) خاتمة الدراسة

استهدفت الدراسة الحالية وضع خطة إستراتيجية صحفية وإعلامية لتأكيد دور الصحافة في دعم وترسيخ مبدأ المواطنة، وتأتي الإستراتيجية المقترحة من واقع نتائج الدراسة الحالية، إلى جانب نتائج الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع نفسه أو بموضوعات أخرى قريبة ومتشابهة[182]، وهي إستراتيجية أولية يطرحها الباحث للمناقشة والحوار أمام الخبراء والمهنيين وغيرهم من المعنيين بقضية المواطنة والعلاقة بين المختلفين دينيًا ومذهبيًا ودور الإعلام في هذا الشأن.

تنطلق الإستراتيجية المقترحة من منظور المواطنة، كما أنها تؤكد المسئولية الاجتماعية للصحافة والصحفيين، ومن ثم فإنها تقوم على مجموعة من المحاور، تتضمن التوعية والتثقيف والتدريب، إضافة إلى الرقابة والمتابعة وإعمال المساءلة القانونية والمحاسبة في إطار من الشفافية، وذلك على النحو التالي:

- **إرشادات ومعايير وضوابط عامة.**
- **إرشادات ومعايير وضوابط مهنية.**
- **آليات تنفيذ خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية.**

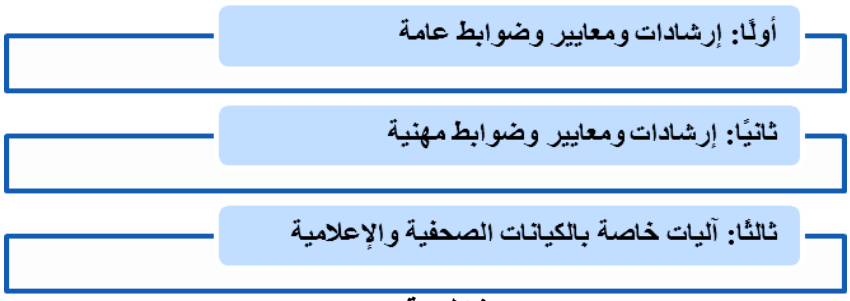

شكل رقم (10)

محاور الإستراتيجية المقترحة الخاصة بمعالجة قضايا التنوع الديني صحفيًا

أولًا: إرشادات ومعايير وضوابط عامة

- تأكيد دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التربوية والتعليمية والتثقيفية، إلى جانب دور المؤسسات الصحفية والإعلامية، في دعم وترسيخ ثقافة المواطنة، ما يتطلب اشتراك وتعاون كافة مؤسسات المجتمع، الرسمية منها والمدنية.
- الالتزام الأخلاقي بتجنب بث ونشر كل ما من شأنه أن يُثير الانقسامات والتحزبات في المجتمع، ما يتطلب الامتناع عن إثارة الكراهية والتمييز والتحريض بكافة أنواعه بين أطياف الشعب وفئاته، وعدم السماح باستخدام اللغة والإيماءات المُسيئة أو التدني اللفظي أو الترخص في القول والفعل.
- التركيز على معاني التكامل القومي والاندماج الوطني والوحدة الوطنية بين المواطنين، والدعوة إلى الوسطية والاعتدال ومكافحة التطرف والتشدد في التفكير، ونشر كل ما يمكن أن يُساهم في ترسيخ قيم الحوار والتعاون والتسامح وقبول الآخر المختلف والعيش المشترك الإيجابي والفعّال.
- التعرف على الثقافتين الإسلامية والمسيحية، حتى يزداد إدراك الصحفيين/ الإعلاميين ووعيهم بالإسلام والمسلمين والمسيحية والمسيحيين، وبالتالي تقديم معلومات سليمة للجمهور.
- توعية الجمهور بمخاطر الفتنة والتطرف والإرهاب، وغيرها من مخاطر، على أمن المجتمع واستقراره، وتهديد تلك الممارسات لتطلعات المواطنين، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في الحاضر والمستقبل.
- الحرص على توضيح تداعيات التوتر بين المختلفين دينيًا على الوضع الاقتصادي الداخلي والظروف المعيشية للمواطنين، وكيف أن السلم الاجتماعي، وما يرتبط به من العيش المشترك والتعاون البناء، يحقق نهضة المجتمع وصالح مواطنيه.
- تأكيد دور المواطنين أنفسهم، إلى جانب مؤسسات الدولة المختلفة، في مواجهة التطرف والعنف والإرهاب من جهة، ودعم وتشجيع قيمة المواطنة ومبادئها من جهة أخرى، عبر السلوكيات العامة وممارسات الحياة والمعاملات اليومية، ما يتطلب الاهتمام بالإرشادات الخاصة بدور المواطنين في مواجهة التطرف وحوادث التوتر والتصدي لها، وترسيخ المواطنة ودعمها.
- تأكيد القيم الروحية والأخلاقية التي ترسخها الأديان السماوية، ويؤمن بها المجتمع المصري ويحترمها، ما يتطلب عدم الطعن في أشخاص أو جهات أو الحط من شأنهم بسبب انتماءاتهم الدينية أو عقيدتهم المذهبية.
- المطالبة بتجديد الخطاب الديني، بعيدًا عن أية توجهات سياسية أو أيديولوجية، بما يتمشى مع حقيقة الأديان وجوهرها، ويحقق صالح الإنسان وخير المجتمع، بحيث يتضمن الخطاب الديني الدعوة للقيم الإيجابية.

- الاستفادة من الخبرة التاريخية المشتركة بين المواطنين المصريين، عبر سنوات طويلة مضت، التي تبين كيف أن المواطنين المصريين- على مختلف انتماءاتهم الدينية- يعيشون في وطن واحد ويجمعهم مصير مشترك.
- تسليط الضوء على المناسبات الدينية المختلفة لجميع المواطنين من أتباع الأديان المتنوعة، ومظاهر الاحتفال لنشر المعرفة بالآخر بين المواطنين.
- إلقاء الضوء على المبادرات، المحلية والإقليمية والدولية، التي تستهدف نشر الوعي بالذات والآخر، وتدعيم منظومة القيم الإيجابية، ومنها قيمة المواطنة، ومد جسور التواصل بين المواطنين، والبشر عمومًا.
- استثمار القوى الناعمة والأسلحة الذكية في نشر وترسيخ قيم المواطنة والحوار واحترام الآخر وحق الاختلاف، ومن ذلك مثلًا لا حصرًا الدراما التليفزيونية والسينمائية والأعمال المسرحية والغنائية والأنشطة الرياضية والتاريخ المشترك والتراث الثقافي، إضافة إلى الممارسات الاجتماعية بين المواطنين التي تشمل المشاركة في الأفراح والأحزان والاحتفال بالأعياد الدينية والمناسبات القومية.
- إبراز الجهود الخاصة بعملية التنمية المجتمعية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبار التنمية مدخلًا مناسبًا ومسارًا ملائمًا لمواجهة التطرف الفكري وحماية الشباب من الوقوع في فخ الإرهاب ورفض الآخر المختلف واللجوء إلى التعصب والتشدد والعنف.

ثانيًا: إرشادات ومعايير وضوابط مهنية

- الالتزام بمجموعة القيم والمبادئ والمعايير المهنية المُتعارف عليها، مثل التوازن والصدق والموضوعية والحياد والاستقلالية وإعلاء المصلحة الوطنية العامة والمسئولية تجاه الجمهور والمجتمع.
- تدقيق البيانات والمعلومات، الأمر الذي يتطلب تحري الدقة الخاصة بالبيانات والمعلومات والتأكد من مصداقيتها قبل نشرها للجمهور.
- توخي الحذر فيما يُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي (مثل: فيس بوك- تويتر- واتس آب- يوتيوب- أنستجرام وغيرها)، والتأكد من صحة المعلومات قبل إعادة نشرها على الجمهور.
- تجنب الدخول في ملاسنات صحفية أو مشاحنات إعلامية، وعدم استخدام مساحات النشر في طرح خلافات شخصية أو الدخول في معارك ومصالح خاصة لا تفيد الجمهور ولا تحقق المصلحة العامة.
- الالتزام بنشر الحقائق والامتناع عن اختلاق الوقائع أو إطلاق الأخبار "المفبركة"، المصطنعة أو المضللة (Fake news).

- تجنب موضوعات السجال الديني بين أتباع الأديان المختلفة، وكذا تجنب موضوعات السجال العقدي بين المختلفين في المذهب العقدي داخل الدين الواحد، ذلك أن السجال في حقيقته هو نوع من أنواع النزاع الاجتماعي والديني وأداة من أدوات التعصب والتطرف والانتقام من الآخر المختلف، ولا يدعم التقارب بين مكونات الجماعة الوطنية[183].
- استكتاب عدد من رجال الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي من مختلف المذاهب، ليتعرف القراء، من مختلف الأديان، على المساحة المشتركة بين الإسلام والمسيحية، من حيث الدعوة لمجموعة من الفضائل الراقية والقيم الإنسانية السامية، الأمر الذي يساعد في معرفة كل مواطن بالآخر، ما يحقق مجالًا أوسع من قبول الآخر ويزيد من المساحة المشتركة بين المواطنين من خلال معرفتهم بالقيم والفضائل المشتركة.
- تجنب اجتزاء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق المجتمعي الذي قيلت فيه، حتى لا يُساء فهمها.
- تجنب الخلط بين الخبر من جهة، والرأي أو الموقف السياسي من جهة أخرى، وأن تكون الحدود الفاصلة بينهما واضحة للجمهور، بما لا يدع أية مساحة للالتباس بين المعلومة أو الحقيقة من جهة والرأي أو الموقف الشخصي من جهة أخرى.
- احترام الحق في الخصوصية، وعدم انتهاك خصوصية الأفراد تحت أي ظرف من الظروف.
- عرض وتقديم جميع وجهات النظر واستعراض كافة الحلول المُقترحة، بما يحقق التوازن في طرح المادة الصحفية والإعلامية.
- تجنب استخدام العناوين التي تحمل إثارة صحفية ومن شأنها إثارة القلق والتوتر بين المواطنين، وتُستخدم لجذب الجمهور فحسب.
- تجنب نشر الأخبار مجهولة المصدر، ما يتطلب الاعتماد على مصادر مُعلنة وواضحة، مسئولة ومتخصصة، ومن ثم اختيار المصادر المناسبة للموضوعات التي يتم تناولها، وتجنب إضفاء صفة أو مهنة مغايرة للواقع على أحد المصادر، التزامًا بذكر المعلومات الصحيحة ومنعًا لتضليل القارئ.
- الفصل بشكل واضح وصريح بين من يتحدث باسم نفسه وبين من يتحدث باسم المؤسسة/ المؤسسات الدينية، سواء الإسلامية أو المسيحية.
- تنويع المصادر التي تعتمد عليها الموضوعات المنشورة ذات الصلة من حوارات وتحقيقات وأخبار، ما يساعد على أن تكون مصادر الموضوعات من الأديان والمذاهب المختلفة داخل المجتمع، بما يعكس حالة التعددية والتنوع وغناها.

- تجنب تداول الشائعات والأخبار المُجهلة، إضافة إلى الرد على الشائعات من خلال تكذيبها وتفنيدها من قبل متخصصين، والعناية باستخدام معلومات صحيحة وموثقة[184].
- التحديد الدقيق وتجنب التعميم، ما يعني أيضًا تجنب إطلاق الأحكام العامة غير المنضبطة وغير المحددة بوضوح.
- مراعاة أخلاقيات نشر الصورة الصحفية، وتجنب بث صور مرفوضة إنسانيًا، أو بث أية مواد إعلامية مصورة تتنافى مع قواعد المواطنة وحقوق الإنسان.
- عدم التسرع في نشر نتائج التحقيقات الخاصة بقضايا تتعلق بالعلاقة بين المختلفين دينيًا.
- الحرص على عدم التهويل والمبالغة (مثلًا عند ذكر أعمال التخريب أو أعداد الضحايا).
- التدقيق في استخدام وضبط المصطلحات والألفاظ والمفردات الخاصة بالقضايا والموضوعات المُتعلقة بالأغيار دينيًا والمُختلفين مذهبيًا، ما يتطلب دومًا البحث عن معاني المصطلحات والوعي في استخدامها، وإدراك التنوع الديني الذي يتميز به المجتمع المصري.
- كفالة حق الرد والتصحيح، للأفراد والمؤسسات التي تتناولها الأخبار والتقارير والموضوعات الصحفية.
- تجنب الاهتمام بالسبق الصحفي على حساب الحقيقة والصالح العام، ما يعني عدم الانسياق وراء السبق المروج لأفكار هدامة أو لأفكار العناصر المتطرفة أحيانًا، فإن تحقيق السبق قد يكون أمرًا مهمًا ولكن الأهم أن يتم ذلك على نحو سليم، فالدقة أكثر أهمية من السرعة، وهي تحقق مصداقية الصحيفة والصحفي عند الجمهور.
- تقديم رسائل إعلامية ذات مضامين جديدة، تقوم على أساس استقاء معلومات صحيحة ودقيقة، من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين، والاعتماد على مصادر موثوقة، والتركيز على المبادرات المجتمعية الخاصة بتوطيد العلاقة بين مكونات الجماعة الوطنية في المجتمع.
- تقديم حلول واقتراحات لتجاوز الخلافات والمشكلات التي قد تقع هنا أو هناك، من خلال المهتمين والمعنيين بتفعيل مبدأ المواطنة ومواجهة حوادث التوتر الديني.
- الابتعاد عن العفوية والارتجال في المعالجة الصحفية للعمليات الإرهابية، وإتباع منهج علمي يقوم على أسس سليمة، يعمل وفق منطلقات معرفية وفكرية وسياسية واضحة، لضمان نشر ثقافة صحفية وإعلامية أمنية قادرة على توعية المواطنين بالظاهرة الإرهابية وتحصينهم ضدها وإبعادهم عن تأثير الإرهابيين ودفعهم للتعاون

والإسهام في مواجهة تلك الظاهرة، ومن جانب آخر الانتباه جيدًا إلى كل ما يؤدي إلى تحييد الجمهور أو إلى تعاطفه مع الإرهابيين.

- امتلاك زمام المبادرة الإعلامية عند وقوع عمليات إرهابية موجهة ضد مجموعة دينية من المواطنين، وتجنب اتخاذ موقف دفاعي يكون بمثابة ردود فعل واستجابات لأفعال الإرهابيين، ومن ثم التعامل الحذر مع البيانات والتصريحات الإعلامية التي تصدر عن التيارات والعناصر الإرهابية، وعدم ترديد رسائل الإرهابيين، حتى لا يكون الإعلام وسيلة ترويج لتلك التيارات الخارجة عن القانون، حيث يعمل الإرهابيون على استغلال وسائل الإعلام المختلفة في الاتصال بالجمهور والتواصل معه.

- الانتباه إلى عدم تقديم تغطية أو معالجة تعطي انطباعًا بضعف الدولة، أو بارتباك النظام والأجهزة الأمنية وتعثر جهودها في مواجهة التطرف والتعامل معه، ولا يعني ذلك تقديم تغطية غير واقعية، بقدر ما يعني التعامل مع حوادث التوتر الديني إعلاميًا دون إغفال جوانب القوة والضعف عند كل من المتطرفين والمؤسسات المعنية بالتصدي لهم، ودون أن يعني أيضًا الاندفاع باتجاه إخفاء الحقائق أو تشويهها، بل تقديم تغطية شفافة ودقيقة وموضوعية قادرة على التحليل والتفسير.

- ترتيب وصياغة أولويات المادة المنشورة بشكل يعكس الأولويات الحقيقية للمجتمع وتنميته، بعيدًا عن الإثارة المنبوذة والشجار الأجوف الذي لا طائل منه.

- إبراز الحرص على احترام الدولة لحقوق الإنسان وسيادة القانون على الجميع دون تفرقة أو تمييز.

- أن تهتم المعالجة الصحفية بالسياق العام، وأن تسعى، عبر استخدام الفنون الصحفية الحديثة، لأن تقدم التفسير والتحليل للأبعاد المختلفة لحوادث التوتر الديني، من حيث معناها ومغزاها، بالإضافة إلى الطابع الخبري الذي يهم قطاعًا كبيرًا من الجمهور.

- تجنب التهوين والتهويل عند عرض وتقديم الحوادث الناتجة عن مشكلات التوتر الديني ونتائجها.

- مراعاة شروط السلامة المهنية والأمنية للصحفيين أثناء تغطية حوادث التوتر الديني، بالتدبر وأخذ الاحتياطات اللازمة.

ثالثًا: آليات تنفيذ مقترحة خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية

يلزم الإستراتيجية الصحفية/ الإعلامية الخاصة بدور الصحافة/ الإعلام في دعم وترسيخ مبدأ المواطنة آليات تنفيذ مناسبة، تساعد الصحفيين والإعلاميين، من الصحف وغيرها من مختلف وسائل الإعلام، على التعاطي الصحفي والإعلامي المناسب والملائم مع القضايا والموضوعات الخاصة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا ومذهبيًا، وهي مجموعة من الآليات تقوم على ثلاثة أضلاع رئيسة على النحو التالي:

1) تطوير أداء الصحفيين من خلال التوعية والتثقيف والتدريب، ما يتطلب:

- إقرار ميثاق شرف نوعي أو مدونة سلوك مهنية وأخلاقية للصحفيين العاملين في مجال تغطية الأخبار المتعلقة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا بما يُساهم في ضبط الأداء الصحفي، من خلال حوار جاد وموضوعي يشترك فيه أعضاء الجماعة الصحفية من مختلف المؤسسات.
- تنظيم تدريبات وورش عمل للصحفيين حول كيفية معالجة مختلف القضايا والموضوعات من منظور مبدأ المواطنة، الذي يقوم على أساس المشاركة والمساواة بين المواطنين دون تفرقة أو تمييز.
- إعداد تدريبات وورش عمل للصحفيين والإعلاميين حول شروط السلامة المهنية أثناء العمل الميداني وتغطية الحوادث.
- تدريب طلاب الصحافة والإعلام، في كليات ومعاهد وأقسام الصحافة والإعلام، على كيفية المعالجة الإعلامية لقضايا المجتمع من منظور المواطنة، وتضمين هذا الموضوع في المناهج الدراسية التي يدرسونها.

2) الرقابة والمتابعة الذاتية من خلال الكيانات الصحفية والإعلامية، وتشمل نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة، ما يتطلب:

- تأسيس لجنة تختص برصد ومتابعة المعالجة الصحفية للقضايا والموضوعات التي تتعلق بالعلاقة بين المختلفين دينيًا.
- أن تضم تلك اللجنة في عضويتها مجموعة متنوعة من الصحفيين والإعلاميين والأكاديميين والمثقفين وناشطي المجتمع المدني في مجال دعم وترسيخ مبدأ المواطنة.
- إصدار تقارير دورية في هذا الشأن ونشرها على جموع الصحفيين والإعلاميين للاستفادة من الملاحظات الخاصة بالممارسة الصحفية/ الإعلامية للاستفادة منها، وتطوير المعالجة الصحفية/ الإعلامية بما يتمشى مع مبدأ المواطنة.

3) المساءلة والمحاسبة من خلال جانب قانوني وتشريعي لإقرار آليات الثواب والعقاب، ما يتطلب:

- إقرار مبدأ "الثواب والعقاب" للصحفيين العاملين في مجال تغطية الموضوعات والقضايا والحوادث الخاصة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا.

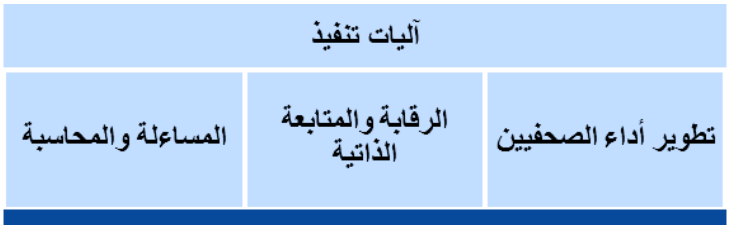

شكل رقم (11)

وفي الختام،،

يتطلع الباحث إلى أن تكون الأفكار الواردة في هذا البحث موضوعًا للتأمل والتفكير والمناقشة والحوار من قبل الجماعة الصحفية والإعلامية، وغيرهم من الأكاديميين والباحثين المعنيين بممارسات الصحافة والإعلام، بالإضافة إلى الخبراء والمتخصصين المهتمين والمعنيين بدعم وترسيخ مبدأ المواطنة، ما يُساهم في تفعيل الدور التنويري والتثقيفي للصحافة بوجه خاص، وكافة وسائل الإعلام بوجه عام، في ترسيخ مبدأ المواطنة بين مكونات المجتمع، وبالأخص بين المختلفين دينيًا، ومذهبيًا، ما يساعد أيضًا في تحقيق التنمية التي يتطلع إليها المواطنون المصريون الذين يشكلون معًا ما أصطلح على تسميته بالجماعة الوطنية المصرية.

في هذا الإطار يقترح الباحث برنامجًا لتدعيم ثقافة المواطنة، حيث يقع الدور المهم هنا فيما يتعلق بالتربية والتنشئة على مبدأ المواطنة على عاتق جهات ومؤسسات عديدة، هي مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تقوم بتشكيل ثقافة المواطنة وتكوين وعى الإنسان "المواطن" بنفسه وبالآخرين من حوله، فهناك:

1- مؤسسة الأسرة التي تمثل بدورها المدرسة الأولى التي تستقبل الطفل ويتربى فيها، ومنها يتعلم النشء والأطفال، ويكتسبون الكثير من القيم والأفكار والسلوكيات والتصرفات التي يمارسونها في المجتمع حيث المجال العام الذي يضم جميع المواطنين.
2- المؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، لا سيما وأن الخطاب الديني- سواء الإسلامي أو المسيحي- له تأثير كبير على المواطنين المصريين، خاصة وأن الدين مكون أساسي من مكونات الشخصية المصرية، ولرجال الدين، من مسلمين ومسيحيين، تأثيرهم الواضح في عقول المصريين وتصرفاتهم وطريقة تفكيرهم[185].
3- المؤسسة التعليمية، من دور حضانة ومدارس ومعاهد وكليات وجامعات، وبما تحتويه العملية التعليمية من عناصر مختلفة من حيث مناهج دراسية، ومدرسين، وأنشطة متنوعة، رياضية وفنية واجتماعية وثقافية[186].

4- المؤسسات الثقافية، ومنها المجلس الأعلى للثقافة وهيئة الكتاب ودار الكتب المصرية وقصور الثقافة، وغيرها من المؤسسات الثقافية غير الرسمية، من حيث الإصدارات والأنشطة الثقافية المختلفة التي تقوم بها من فعاليات ثقافية متنوعة، مثل معارض الكتب والندوات والمؤتمرات وورش العمل والمسابقات.
5- المؤسسات الإعلامية بمختلف وسائلها من صحف وقنوات تليفزيونية ومحطات إذاعية ومواقع إلكترونية، بما تنشره وتبثه تلك الوسائل من رسائل متعددة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تنتشر بين جمهور وسائل الإعلام وتؤثر فيهم، ما يتطلب إنتاج مواد صحفية وإعلامية تدعم مبدأ المواطنة.
6- مؤسسات الشباب المختلفة، ومنها مراكز الشباب والأندية الرياضية، بما تحويه وتقوم به من أنشطة رياضية وثقافية واجتماعية متنوعة.
7- منظمات المجتمع المدني، من جمعيات ومؤسسات أهلية، تقوم بالعديد من الأنشطة الثقافية والاجتماعية بين المواطنين، وتُعد مجالًا خصبًا للتفاعل والتعاون والعمل المشترك فيما بينهم.
8- الأحزاب لسياسية، بما تقوم به من ممارسات سياسية وأنشطة تثقيفية وتوعوية، بين الشباب والجمهور العام من المواطنين.
9- المؤسسة التشريعية، ونعني بها مجلس النواب، من خلال سن القوانين والتشريعات المناسبة التي ترسخ مبدأ المواطنة وتناهض التمييز والتفرقة بين المواطنين[187].

ويشير الباحث هنا إلى مبادرة "إعلام المواطنة والحوار" (Citizenship and Dialogue Media: CDM)[188]، التي تستهدف تدريب طلاب الإعلام، بتخصصاته المختلفة، ووسائله التقليدية والحديثة، إلى جانب تدريب شباب الصحفيين والإعلاميين في المؤسسات الصحفية والإعلامية، على نشر ثقافة المواطنة ودعم قيمة الحوار بين أتباع الثقافات المختلفة والأديان والمذاهب المتعددة، بما يُساهم في تعزيز قيم المحبة والتسامح وقبول الآخر والإيمان بالتعددية والتنوع، ومناهضة التمييز، وترسيخ معاني العيش المشترك والسلم الاجتماعي والتعاون البنّاء والعمل الجماعي، والإيمان بأننا جميعًا نعيش في وطن واحد، تجمعنا فيه عوامل كثيرة ومصير مشترك.

العلاقة بين الصحافة/ الإعلام ونشر ثقافة المواطنة والحوار

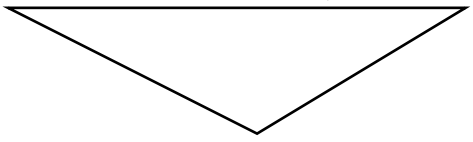

إعلام المواطنة والحوار
(Citizenship and Dialogue Media)
شكل رقم (12)

تنطلق المبادرة من أن الحوار بين الثقافات (Intercultural Dialogue) يمثل قيمة إنسانية لا غنى عنها في المجتمعات الحديثة والناهضة، فهو عملية مشاركة وتعلم، هدفها الفهم المتبادل لمعتقدات ومشاعر واهتمامات واحتياجات المجموعة أو المجموعات المشتركة في الحوار، بأسلوب متفتح، غير عدائي وغير منغلق، من أجل تحسين التفاهم وبناء الثقة بين المشاركين، مع احترام وقبول الاختلاف فيما بينهم.

ويمثل الحوار بين الأديان (Interreligious Dialogue) عملية اتصال منظمة بين مجموعة أفراد ينتمون إلى أديان مختلفة، بهدف تعزيز الفهم المتبادل والقدرة على التعايش السلمي والعمل المشترك والتفاعل البنّاء بين مكونات الجماعة الوطنية.

ومن جانب آخر يقوم مبدأ المواطنة (Citizenship) على أساس المشاركة والمساواة بين جميع المواطنين، في الحقوق والواجبات، وأمام القانون، دون تفرقة أو تمييز بسبب الدين أو المذهب العقدي أو اللون أو الجنس "النوع" أو الانتماء الفكري والأيديولوجي أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي.. إلخ، ومن ثم اندماج المواطن في العملية الإنتاجية، بما يُتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع غيره من المواطنين، يشاركهم في تحقيق نجاحاته وانتصاراته ويواجه معهم تحدياته.

تعمل مبادرة "إعلام المواطنة والحوار" على ترسيخ ثقافة المواطنة والحوار عند طلبة وطالبات كليات ومعاهد وأقسام الصحافة والإعلام في الجامعات المصرية، بالإضافة إلى الجماعة الصحفية والإعلامية، بما ينعكس على أدائهم الصحفي والإعلامي- حاليًا ومستقبلًا- على مستوى المساهمة في الإصدارات الصحفية والواقع الإلكترونية الجامعية وغيرها من القنوات والمنصات الإعلامية التدريبية، ومشروعات التخرج التي تشمل الجرائد والمجلات والمواقع الصحفية الإلكترونية والأفلام التسجيلية والوثائقية والبرامج التليفزيونية والإذاعية وحملات التسويق الاجتماعي، إلى جانب الممارسات العملية التي تتجلى في أداء المهنيين والممارسين، من أجل معالجة صحفية وإعلامية لمختلف القضايا من منظور المواطنة، والرغبة في مد جسور التواصل والحوار بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية.

يتم تنفيذ مبادرة "إعلام المواطنة والحوار" عبر عدة أنشطة وفعاليات، تتوزع على ثلاثة محاور رئيسة:

- **المحور الأول- توعوي تدريبي تعليمي**: يتضمن جانبًا نظريًا وتدريبًا عمليًا يقدمهما مجموعة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجالات الإعلام والمواطنة والحوار وإدارة الأزمات والصراعات وحل النزاعات، من خلال لقاءات مباشرة.
- **المحور الثاني- ميداني**: يتمثل في تنظيم زيارات ميدانية لمواقع ثقافية وأثرية، مثل مجمع الأديان بمصر القديمة ومنطقة القاهرة الفاطمية، والمتاحف المتنوعة،

بالإضافة إلى زيارة المؤسسات الصحفية والإعلامية، بما يعكس حالة التعددية والتنوع التي يتميز بها المجتمع المصري.

- **المحور الثالث- إعلامي تثقيفي**: عن طريق إصدار مطبوعات لشباب الصحفيين والإعلاميين، والتواصل معهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ومن ذلك صفحة المبادرة على فيسبوك.

وفي كلمة ختامية، فإنه من الضروري تضمين ثقافة المواطنة ومفرداتها في الخطاب الأسرى والتعليمي والإعلامي والثقافي والديني والتشريعي، حتى تتحول المواطنة إلى ممارسة حية وعملية يمارسها (المواطن) على أرض الواقع (الوطن)، ويتبقى هنا أن تجد تلك الأفكار استجابة حقيقية نعبر بها من حالة "الطائفية" الضيقة إلى حيث حالة المواطنة الأكثر وسعًا ورحابة، ذلك أنها تقوم على أساس المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات، وهي تشمل جميع المواطنين، كما أنها تتسع لتستوعب الكل في إطار من تكافؤ الفرص والتوازن دون تفرقة ودون تمييز.

ما تثيره الدراسة الحالية من أفكار لبحوث ودراسات مستقبلية

تثير نتائج الدراسة الحالية مجموعة من أفكار البحوث والدراسات التي يمكن تنفيذها في المستقبل، على النحو التالي:

- دراسة اتجاهات **النخبة المصرية** من معالجة الصحافة المصرية، وغيرها من وسائل الإعلام، لمعالجة وإدارة قضايا التنوع الديني، ومن ذلك القضايا الخاصة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا من المسلمين والأقباط.
- دراسة اتجاهات **الجمهور** من معالجة الصحافة المصرية، وغيرها من وسائل الإعلام، لإدارة التنوع الديني والقضايا الخاصة بالعلاقة بين المسلمين والأقباط.
- دراسة تحليلية مقارنة **لمضمون** الصحف المصرية، وغيرها من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والإلكترونية، في دعم وترسيخ مبدأ المواطنة بمختلف أبعاده المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعنوية.

ومن جانب آخر تثير الدراسة الحالية مجموعة من التساؤلات تحتاج مزيدًا من البحث والفحص والتحليل وذلك على النحو التالي:

- ما مدى التزام الصحفيين بمبدأ المواطنة عند تناول العلاقة بين المختلفين دينيًا؟
- هل تتم الموائمة بين السياسة التحريرية واحترام القواعد الخاصة بمبدأ المواطنة؟
- إلى أي مستوى تهتم الصحف وغيرها من وسائل الإعلام بإبراز العلاقات القوية والمشتركة بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية؟
- هل تهتم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومنها الصحف ووسائل الإعلام، بإنتاج مواد صحفية وإعلامية تعنى بدعم وترسيخ ثقافة المواطنة في المجتمع المصري؟ وماذا عن جودة تلك المواد؟

الهوامش

1 مجدي محمد عبد الجواد الداغر، **معالجة الصحافة المصرية لمشكلات التوتر الديني وقضايا الصراع الطائفي بين المسلمين والأقباط في مصر: دراسة تحليلية على عينة من الصحف المصرية اليومية في الفترة من 2010-2013م**، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة حلوان، يناير 2014م.

2 محمد الباز، **صحافة الإثارة: السياسة والدين والجنس في الصحافة المصرية**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010م، ص 757.

3 سامح فوزي وسمير مرقس، **إدارة التعددية الدينية: الأقباط في مصر نموذجًا**، مبادرة الإصلاح العربي- مشروعات المبادرة: إدارة التنوع، يونيو 2012م، ص 13.

4 **ميثاق شرف (Code of Ethics):** صياغة أخلاقية لقواعد سلوكية مهنية، وهو ملزم لمن صاغوه ويتضمن توصيفًا للجماعة المهنية التي تصدره ورؤيتها لدورها وأهدافها ومسئولياتها في المجتمع وحقوق وواجبات الأفراد فيها، ويحدد الميثاق طريقة المتابعة لمدى الالتزام بما ورد فيه من قواعد مهنية وأخلاقية وكيفية وجهة المحاسبة ونوعية العقاب والإثابة.

مدونة سلوك (Code of Conduct): قائمة من السلوكيات التي يتفق عليها مجموعة صغيرة من الصحفيين والإعلاميين أثناء متابعتهم لحدث معين أو مشاركتهم في عمل مشترك لفترة ما، ويلتزمون بها أخلاقيًا، ويتعرض من يخرج عنها لعقاب معنوي مثل النقد والتقريع والغضب من زملائه.

كتيب تعليمات (Text Book): تفصيل للسياسة التحريرية التي تنتهجها الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية، وهو خاص بالعاملين فيها فحسب، ويقوم بصياغته كبار الصحفيين والإعلاميين العاملين في تلك الوسيلة لتسهيل العمل وإيجاد تناغم في الصياغة يبرز توجهات الصحيفة ويرسخ رؤيتها في الأحداث لدى القارئ أو المتلقي.

انظر: محمد إبراهيم بسيوني، **أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام**، القاهرة: معهد الأهرام الإقليمي للصحافة، دورية (كراسات صحفية وإعلامية)، العدد الرابع- يوليو/ أغسطس 2012م، ص ص 16-23.

5 رياض سوريال بشارة، **المجتمع القبطي في مصر في القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، 1970م.

6 سميرة سنيوت لبيب بحر، **الأقباط في الحياة السياسية المصرية أثناء فترة الوجود البريطاني**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1975م.

7 آمال أسعد توفيق, **الأقباط في عهد الاحتلال 1882-1914**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، 1989م.

8 أيمن سعيد حسن، **صحيفتا مصر والوطن وموقفهما من القضايا الوطنية في مصر من 1877 إلى 1930م**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 1992م.

9 Paul Sedra, **class cleavages and ethnic conflict: Coptic Christian communities in modern Egyptian politics**, Islam and Christian–Muslim Relations, Vol. 10, No. 2, 1999, pp: 219-235.

10 سامح فوزي، **رؤى المثقفين الأقباط في المواطنة**، المؤتمر العلمي السابع عشر (**المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير**)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ديسمبر 2003م.

11 رامي عطا صديق، **صحافة الأقباط وموقفها من قضايا المجتمع المصري من 1877م إلى 1930م**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2005-2006م.

12 سامية عياد عطا، المشاركة السياسية للأقباط في المجتمع المصري: دراسة للحقبة من 1919-2000، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2007م.

13 عبد الرحمن عبد العال، **مفهوم وقضايا المواطنة لدى الأقباط: قراءة في مواقف قداسة البابا شنودة الثالث**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

14 عزمي بشارة وآخرون، **هل يصح الحديث عن ملف قبطي؟**، قطر: معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- سلسلة: دراسات وأوراق بحثية، إبريل 2011م.

15 يسري أحمد إبراهيم العزباوي، **أقباط المهجر والسياسة العامة في مصر 1981-2008**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011م.

16 Lise Paulsen Galal, Co**ptic Christian practices: formations of sameness and difference**, Islam and Christian–Muslim Relations, Vol. 23, No. 1, January 2012, pp: 45-58.

17 أماني السيد فهمي، **تأثير التغطية الإعلامية لقضايا المسيحيين في وسائل الإعلام على هويتهم الاجتماعية**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد التاسع والثلاثون، يناير- مارس 2012م.

18 Alessia Melcangi, **Before and after the revolution: A spring also for the Copts of Egypt**, BRISMES Graduate Section Annual Conference 2012, Change and Continuity in the Middle East Rethinking West Asia, North Africa and the Gulf after 2011, London School of Economics and Political Science (LSE) London, United Kingdom - 11 June 2012.

19 ثريا أحمد البدوي، **تقييم رؤية المواطن المصري تجاه تغطية سائل الإعلام لأزمة المجلس العسكري وأقباط ماسبيرو خلال عام 2011**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد الواحد والأربعون، يوليو- سبتمبر 2012م.

20 Marita Lehnert Haakenstad, **The discussion of Coptic issues in the Egyptian media, after the revolution – sectarian and polarizing**, Masters in Political Science, Department of Political Science, University of Oslo May 2013.

21 رامي عطا صديق، **المواطنون الأقباط وقضية الحفاظ على اللغة العربية: قراءة تاريخية في كتابات صحفية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد الأول: يناير 2017م.

22 نجاح بولس تاوضروس، **العلاقة بين التعرض للمواقع القبطية على الإنترنت ومستوى المشاركة السياسية لأقباط المهجر**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 2018م.

23 رمزي ميخائيل جيد، **الصحافة المصرية وثورة 1919**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 1990م.

24 عواطف عبد الرحمن وآخرون، **المواد الدينية في الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الديني**، في: عواطف عبد الرحمن، هموم الصحافة والصحفيين في مصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1995م.

25 David Ziedan, **The Copts- equal, protected or persecuted? The impact of Islamization on Muslim-Christian relations in modern Egypt**, Islam and Christian–Muslim Relations, Vol. 10, No. 1, 1999, pp: 53-67.

26 عماد الدين علي أحمد، **معالجة صحف الأحزاب المصرية للقضايا الدينية دراسة تطبيقية على بعض الصحف الحزبية: الأهالي- الشعب- الوفد- مايو 1990-1995م**، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2001م.

27 رابحة عراقي سليمان، **الوحدة الوطنية والصحافة المصرية 1882-1919**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التاريخ، 2005م.

28 هناء السيد محمد علي، **معالجة الصحف المصرية لأحداث محرم بك الطائفية**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 7 العدد 2، القاهرة: مركز بحوث الرأي العام، كلية الإعلام، 2006م.

29 هشام عبد الغفار، **عناصر صورة العلاقة بين المسلمين والأقباط في خطاب الصحف الخاصة في مصر**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر (الإعلام بين الحرية والمسئولية)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو 2008م.

30 محمد عبد الحفيظ الباز، **تيار الإثارة الصحفية في مصر: دراسة تطورية بالتطبيق على الفترة من 1977-2004**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2009م.

31 رامي عطا صديق، إشكالية **العلاقة بين الأدب والإصلاح السياسي- الاجتماعي في مجلة (الأستاذ) لعبد الله النديم 1892-1893م**، مجلة بحوث الإعلام (جامعة الأزهر: كلية الإعلام)، أكتوبر 2012م.

32 أحمد شحاته عبد الفضيل عبيد، **الخطاب الصحفي إزاء الأحداث الطائفية في مصر: دراسة تحليلية لعينة من الصحف الدينية خلال الفترة من عام 2005م حتى عام 2011م**، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2015م.

33 رامي عطا صديق، **موقف الصحافة المصرية من قضية الوحدة الوطنية: 1881-1919م**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد الثالث- 2016م.

34 علاء عبد المجيد الشامي، **دور وسائل الإعلام في تشكيل الصور الذهنية المتبادلة بين المسلمين والأقباط في مصر**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد الرابع والثلاثون، يوليو- ديسمبر 2009م.

35 مجدي محمد عبد الجواد الداغر، **معالجة الصحافة المصرية لمشكلات التوتر الديني وقضايا الصراع الطائفي بين المسلمين والأقباط في مصر**، المجلة العلمية بكلية الآداب (جامعة حلوان: كلية الآداب)، يناير 2014م.

36 سلوى علي إبراهيم الجيار، **معالجة الأفلام السينمائية لقضية المواطنة بين المسلمين والأقباط وعلاقتها بإدراك الشباب المصري لمفاهيم الوحدة الوطنية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، معهد الطفولة، 2014م.

37 سلمى السيد أحمد الشعراوي، **دور الصحافة الإلكترونية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضية الوحدة الوطنية وثقافة المواطنة**، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2015م.

38 نجية محمد محمد محمود، **أطر معالجة البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية العربية للعلاقة بين المسلم والمسيحي وعلاقتها بمستويات الانتماء لدى المراهقين**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام وثقافة الأطفال، 2016م.

39 إلهام يونس أحمد، **التناول الدرامي لثقافة المواطنة في الدراما الاجتماعية في إطار تحليل الخطاب**، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب (MSA)، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الإعلام: دور الإعلام في نشر ثقافة السلام، نوفمبر 2016م.

40 كيرلس عفت نسيم مصري، **معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضايا الأقباط في مصر وعلاقتها باتجاهات المراهقين نحو الوحدة الوطنية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام وثقافة الأطفال، 2018م.

41 ثريا أحمد البدوي، **دور الإعلام في دعم المواطنة في مصر**، المؤتمر العلمي الثاني (الإعلام وتحديث المجتمعات العربية)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو 2008م.

42 هناء فاروق، **دور الصحافة في نشر ثقافة التعصب بين الشباب**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر (الإعلام بين الحرية والمسئولية)، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو 2008م.

43 أميمة محمد محمد عمران، **حقوق المواطنة في الخطاب المصري: دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية**، المؤتمر العلمي الأول، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2008م.

44 محمود حميدة محمود، **الإعلام والأصول الفلسفية لحقوق المواطنة في الفكر الغربي**، المؤتمر العلمي الأول، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2008م.

45 علي عبد الله باقطيان، **دور الإعلام في ترسيخ مفهوم المواطنة**، المؤتمر العلمي الأول، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2008م.

46 حنان كمال عبد الغني أبو سكين، **المواطنة والإصلاح السياسي: دراسة النظام السياسي المصري (2003- 2008م)**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2009م.

47 حنان كمال أبو سكين، **المواطنة والمشاركة السياسية في مصر: ثورة الاتصالات الشبكية الدولية للمعلومات نموذجًا**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

48 أحمد زايد، **المواطنة والمسئولية الاجتماعية**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

49 علي عبد الرازق جلبي، **المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

50 هند فؤاد السيد محمد، **المواطنة في المدونات الشبابية المصرية: مدونة الوعي المصري نموذجًا**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

51 إنعام عبد الجواد، **مشاركة المرأة الريفية وحقوق المواطنة: المشاركة الاقتصادية نموذجًا**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

52 إحسان سعيد عبد المجيد، **المرأة وحقوق المواطنة في السينما المصرية: تحليل لنماذج بعض الأفلام**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

53 هالة غالب، **الحماية الجنائية للطفل من منظور المواطنة**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

54 إبراهيم البيومي وآخرون، **المواطنة والتحول الديمقراطي**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

55 أحمد عبد الموجود، **الانتماء والولاء في الشخصية البدوية: رؤية تاريخية لبدو سيناء**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

56 سناء مبروك، **المسئولية الاجتماعية والمواطنة: دراسة أنثربولوجية لقيم الولاء والانتماء في شمال سيناء**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

57 محمد أحمد علي بدوي، **قيم المواطنة وقضايا السياسات العامة في دول الجنوب: دراسة حول السياسات الأمنية مع التطبيق على الحالة المصرية**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

58 حسن سلامة، **الجمعيات الأهلية وتعزيز المواطنة في مصر**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

59 محمد عبد المنعم شلبي، **المشاركة الديمقراطية كأساس لمواطنة مسئولة**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

60 محمد محيي الدين، **الاستبعاد من المواطنة: قراءة في المساهمات النظرية المعاصرة**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

61 محمود بسطامي، **الوعي القانوني والمواطنة الفاعلة في مصر في إطار المسئولية الاجتماعية**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

62 مروة نظير وأسماء فؤاد، **أبعاد المواطنة في الخطب السياسية: دراسة تحليلية لأبرز خطب الرئيس مبارك خلال الفترة 1981-2007م**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

63 وليد رشاد زكي، **المواطنة في المجتمع الافتراضي: تأملات نظرية على مرجعية الواقع المصري**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

64 سلوى العوادلي، **دور حملات التسويق الاجتماعي في دعم مفهوم المواطنة ومناهضة الاستبعاد الاجتماعي**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام- مركز بحوث الرأي العام)، يوليو- ديسمبر 2010م.

65 حسن محمد علي خليل، **معالجة قضايا المواطنة والديمقراطية في البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية وعلاقتها بإدراك المراهقين لها**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد السادس والثلاثون، يوليو- ديسمبر 2010م.

66 منال محمد أبو الحسن، **مشاركة الجمهور في البرامج الحوارية التليفزيونية التفاعلية وعلاقتها بدعم المواطنة**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد التاسع والثلاثون، يناير- مارس 2012م.

67 بدر حمد الصلال، **دور الفضائيات الكويتية الرسمية والخاصة في تعزيز المواطنة لدى الشباب الكويتي**، رسالة ماجستير، الأردن- عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2012م.

68 مجدي خضر الكردي وهاني حسن عودة، **دور المؤسسات الحقوقية في غزة حول تعزيز حق المواطنة وأثرها على السلم الاجتماعي**، مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني: (السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، 2012م.

69 علياء العسالي ورجاء سويدان، **مراجعة نقدية لمحتوى كتب المناهج الفلسطينية في ضوء مفهوم المواطنة وأثره على السلم الاجتماعي**، مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني: (السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، 2012م.

70 قدري فضل كسبه، **منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين**، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2013م.

71 إلهام عبد الحميد فرج، **اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة في مصر**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نوفمبر 2013م.

72 محمد بن سعيد بن محمد، **دور الصحافة العمانية في تدعيم قيم المواطنة لدى الجمهور العماني**، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2013م.

73 طلال صالح الشمري، **دور البرنامج التليفزيوني "مساء الخير يا كويت" في تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر عينة من معلمات التربية الوطنية في دولة الكويت**، رسالة ماجستير، الأردن- عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2014م.

74 علي مصباح محمد الوحيشي، **دور الإعلام الجديد في التنشئة السياسية- دعم ثقافة المواطنة- ترسيخ الثقافة الدستورية**، الجزائر: جامعة بسكرة، مؤتمر الإعلام الجديد وقضايا المجتمع المعاصر- التحديات والفرص، 2014م.

75 مروة إبراهيم الششتاوي محمد، **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالعوامل الخمسة الكبرى في الشخصية وبعض القيم لدى طلاب الجامعة**، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التربية، قسم صحة نفسية، 2014م.

76 رويدا أحمد طلب أحمد محمد، **خطاب المواطنة في المواقع الإلكترونية الإخبارية وانعكاساته على ممارسات الشباب الجامعي "دراسة ميدانية بجامعة الإسكندرية"**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات، قسم الاجتماع، شعبة الإعلام، 2014م.

77 إيمان محمد درويش طبور، **فاعلية برامج الأطفال التليفزيونية في تنمية بعض قيم المواطنة لدى طفل الروضة**، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم الطفولة، 2015م.

78 صلاح غضى صياح خليفة المرسومي، **مستوى معالجة الفضائيات العراقية لمفهوم المواطنة من وجهة نظر الأكاديميين العراقيين العاملين في الجامعات الأردنية**، رسالة ماجستير، رسالة ماجستير، الأردن- عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2015م.

79 أسماء عدنان الشقافي، **دور الإعلام التربوي في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية بقطاع غزة**، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية التربية، قسم أصول التربية، 2016م.

80 أمل عبد الفتاح عطوه شمس، **مستقبل المواطنة بعد ثورة 25 يناير: بحث على عينة من المصريين**، مجلة "حوليات آداب عين شمس"، المجلد 44، إبريل- يونيو 2016م.

81 انظر: أماني السيد فهمي، **تأثير التغطية الإعلامية لقضايا المسيحيين في وسائل الإعلام على هويتهم الاجتماعية**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد التاسع والثلاثون، يناير- مارس 2012م، ص 192.

82 علي ليلة، **المسئولية الاجتماعية: تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م، ص 8.

انظر: ليلة، **المسئولية الاجتماعية: تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير**، المصدر السابق، ص ص 32-45.

84 See for example: Abagail McWilliams and Donald Siegel, Corporate Social Responsibility: a Theory of the Firm Perspective, Academy of Management Review, Vol. 26, No. 1 Articles, Published Online: 1 Jan 2001, https://doi.org/10.5465/amr.2001.4011987. Dorien Kartikawangi, The Implementation of Communication Acomodation Theory in Corporate Social Responsibility: Indonesia case, International Journal of Social Sciences and Humanity Studies, 2013, Volume 5, Issue 2.

85 انظر: أميرة العباسي، **رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية**، المؤتمر العلمي التاسع: أخلاقيات الإعلام، الجزء الأول، 2003م، ص 16؛ محمد منير حجاب، **نظريات الاتصال**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م، ص ص 223-224؛ The commission on freedom of the press, A Free and Responsible Press: A General Report on Mass Communication: Newspapers, Radio, Motion Pictures, Magazines, and Books, The University of Chicago Press, Chicago & London, 1947.

86 Robert W. Desmond, Of a Free and Responsible Press, First Published June 1, 1947 Editorial, https://doi.org/10.1177/107769904702400241

87 حسن عماد مكاوي (تحرير)، **الإعلام المصري والتحول الديمقراطي**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات- سلسلة: التحول الديمقراطي، 2013م، ص 33.

88 محمد حسام الدين، **المسئولية الاجتماعية للصحافة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م**، ص ص 98-102، وللمزيد انظر: محمد حسام الدين محمود إسماعيل، **المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية**، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 1996م.

89 رباب عبد الرحمن هاشم، **أبعاد المسئولية المهنية والأخلاقية لبرامج الحوار التليفزيونية بالقنوات الحكومية والخاصة في تغطية انتخابات الرئاسة المصرية 2012**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثاني والأربعون، أكتوبر/ ديسمبر 2012م، ص ص 345-346.

90 انظر: محمد منير حجاب، **نظريات الاتصال**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م، ص ص 224-225.

91 علي ليلة، **المسئولية الاجتماعية: تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير**، مصدر سابق، ص ص 36-53.

92 حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الطبعة السابعة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008م، ص ص 176-177.

93 انظر: محمد منير حجاب، **نظريات الاتصال**، مرجع سابق، 2010م، ص 270.

94 محمد عبد الحميد، **نظريات الاتصال واتجاهات التأثير**، الطبعة الثالثة، القاهرة: عالم الكتب، 2004م، ص ص 178-182.

95 أميرة العباسي، **رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية،** المؤتمر العلمي التاسع: أخلاقيات الإعلام، الجزء الأول، 2003م، ص ص 16-17.

96 حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة،** مرجع سابق، ص ص 178-184؛ محمد عبد الحميد، **نظريات الاتصال واتجاهات التأثير،** مرجع سابق، ص ص 155-186؛ وللمزيد حول نظرية (حارس البوابة) يمكن الرجوع إلى: جيهان رشتي، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام،** القاهرة: دار الفكر العربي، ص ص 298–351.

97 محمد عبد الحميد، **نظريات الاتصال واتجاهات التأثير،** مرجع سابق، 2004م، ص ص 177-178.

98 محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية،** مرجع سابق، ص 58.

99 محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية،** المرجع السابق، ص 55.

100 عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، **منهج البحث التاريخي: دراسات وبحوث،** مرجع سابق، ص ص 67-68.

101 حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي،** الطبعة الرابعة، القاهرة: دار المعارف، 1980م، ص20؛ كما يمكن الرجوع أيضًا إلى: رامي عطا صديق، **المنهج التاريخي في البحوث الصحفية: سلامة موسى ومجلة المصري 1930م،** القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2009م، ص ص 13-34.

102 استعان الباحث في تحكيم الاستمارة بكل من:

- سمير مرقس- كاتب وباحث خبير في مجال المواطنة، رئيس لجنة ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان بالمجلس الأعلى للثقافة، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان.
- أ.د. محمد شومان- عميد كلية الإعلام الجامعة البريطانية في مصر.
- أ.د. ثروت فتحي- رئيس قسم الإعلام بكلية التربية النوعية جامعة القاهرة.
- أ.د. سهير صالح- وكيلة المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق.
- أ.م.د. عادل صالح- وكيل كلية الإعلام الجامعة البريطانية في مصر.
- أ.م.د. أماني ألبرت- وكيلة كلية الإعلام جامعة بني سويف.
- د. محمد بسيوني- خبير في مجال حقوق الإنسان، وصحفي بمؤسسة (الأهرام).
- د. سامح فوزي- صحفي وباحث، خبير في مجال المواطنة.
- د. يسري مصطفى- خبير في مجال المواطنة والتنمية.
- كمال زاخر- مفكر وناشط في مجال المواطنة.
- سليمان شفيق- صحفي وناشط في مجال المواطنة.
- سميرة لوقا- مديرة قطاع التنمية الثقافية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

103 شبل بدران، **مكانة المواطنة في التعليم: التربية على المواطنة في المناهج الدراسية،** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017م، ص 29.

104 محمد عثمان الخشت، **فلسفة المواطنة وأسس بناء الدولة الحديثة،** القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة- سلسلة: الفلسفة، 2014م، ص 18.

105 انظر: يسري مصطفى، **المواطنة: ثقافة الاندماج في مرحلة الحداثة،** ص 17، في: (الأب) وليم سيدهم اليسوعي، **المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني،** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007م.

106 https://www.ekb.eg. Marshall, T H. **Citizenship and Social Class**: And Other Essays, Cambridge [Eng.: University Press, 1950.

107 https://www.britannica.com/topic/citizenship

108 Adyan & Anna Lindh Foundation EUROMED, **Arab Toolkit for Education on Intercultural Citizenship**, Lebanon: Beirut, p: 212.

109 سامح فوزي، **المواطنة**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- سلسلة: تعليم حقوق الإنسان (10)، 2007م، ص 27.

110 وليم سليمان قلادة (1924-1999م): كاتب ومفكر وفقيه قانوني، عمل مستشارًا بمجلس الدولة.

111 وليم سليمان قلادة، **مبدأ المواطنة: دراسات ومقالات**، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 1999م، ص ص 11-12؛ انظر أيضًا: وليم سليمان قلادة، **المواطنة المصرية: حركة المحكومين نحو المساواة والمشاركة**، القاهرة: مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار، 2011م.

112 أبو سيف يوسف: كاتب ومفكر سياسي راحل، ينتمي إلى الحركة اليسارية.

113 أبو سيف يوسف، **الأقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م، ص 211.

114 يحيى الجمل (1930-2016م): فقيه قانوني ودستوري، أستاذ بقسم القانون العام كلية الحقوق جامعة القاهرة، وشغل العديد من المناصب الجامعية والرسمية.

115 يحيي الجمل، **نظرة عامة سريعة على مبدأ المواطنة في الدولة الحديثة**، ص 165، في: المجلس القومي لحقوق الإنسان: مؤتمر المواطنة، القاهرة 25 نوفمبر 2007م.

116 السيد ياسين (1933-2017م): كاتب سياسي ومفكر اجتماعي، عمل خبيرًا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

117 السيد ياسين، **المواطنة في زمن العولمة**، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية- سلسلة المواطنة (5)، 2002م، ص ص 22-24.

118 أحمد زايد: أستاذ علم الاجتماع السياسي بكلية الآداب جامعة القاهرة.

119 أحمد زايد، **المواطنة والمسئولية الاجتماعية**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م، ص ص 2-4.

120 سمير مرقس: مفكر سياسي وكاتب رأي في عدد من الصحف مثل (الأهرام) و(المصري اليوم)، وهو معني على نحو خاص بقضية المواطنة.

121 سمير مرقس، **المواطنة والتغيير: دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006م، ص 13.

122 سمير مرقس, **المواطنة الثقافية.. اندماج وتعددية: (بناء دور العبادة نموذجًا) مقاربة أولية مقترحة**، ص 248، في: المجلس القومي لحقوق الإنسان: مؤتمر المواطنة، القاهرة 25 نوفمبر 2007م.

123 شبل بدران: أستاذ بكلية التربية جامعة الإسكندرية.

124 شبل بدران، **مكانة المواطنة في التعليم: التربية على المواطنة في المناهج الدراسية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ص 15-30.

125 شبل بدران، **مكانة المواطنة في التعليم: التربية على المواطنة في المناهج الدراسية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ص 23-24.

126 إنعام عبد الجواد: مستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

127 إنعام عبد الجواد، **مشاركة المرأة الريفية وحقوق المواطنة: المشاركة الاقتصادية نموذجًا**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

128 كمال نجيب (المحرر المسئول)، مجموعة باحثين، **دليل الميسر للبرامج الحوارية**، القاهرة: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية- منتدى حوار الثقافات، 2015م، ص 86.

129 انظر مثلًا: سمير مرقس، **المواطنة التزام مسيحي**، القاهرة: مكتبة أسقفية الشباب- سلسلة: الإيمان- الثقافة- المجتمع، 2009م، ص ص50-52؛ كمال نجيب (المحرر المسئول) ومجموعة باحثين، **دليل الميسر للبرامج الحوارية**، مرجع سابق، ص ص 86-87.

130 حنان كمال أبو سكين، **المواطنة والمشاركة السياسية في مصر: ثورة الاتصالات الشبكية الدولية للمعلومات نموذجًا**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م، ص 5.

131 انظر مثلًا: كمال نجيب (المحرر المسئول) ومجموعة باحثين، **دليل الميسر للبرامج الحوارية**، مرجع سابق، ص 87.

132 سمير مرقس، **الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط**، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2000م, ص 192.

133 من تلك المؤسسات مثلًا لا حصرًا: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية بأسقفية الخدمات بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، مجموعة المشاركة الوطنية بأسقفية الشباب بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

134 يمكن الرجوع هنا إلى الصحف المصرية الصادرة خلال الفترة من 27 ديسمبر 2006م إلى نهاية مارس 2007م؛ انظر أيضًا: رامي عطا صديق: **الصحافة وخطاب المواطنة**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2010م.

135 Alessia Melcangi, **Before and after the revolution: A spring also for the Copts of Egypt**, BRISMES Graduate Section Annual Conference 2012, Change and Continuity in the Middle East Rethinking West Asia, North Africa and the Gulf after 2011, London School of Economics and Political Science (LSE) London, United Kingdom - 11 June 2012, p: 11.

136 أبو سيف يوسف، **الأقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية)**، مرجع سابق، ص 207.

137 رامي عطا صديق، **وحدتنا الوطنية بين ثورتين**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018م، ص 220.

138 انظر مثلًا: طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر**، الطبعة الأولى، القاهرة، 1938م؛ محمد شفيق غربال، **تكوين مصر**، الطبعة الأولى، القاهرة، 1957م؛ ميلاد حنا، **الأعمدة السبعة للشخصية المصرية**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الهلال، 1989م. وقد صدرت عدة طبعات حديثة من هذه المؤلفات.

139 رامي عطا صديق، **وحدتنا الوطنية بين ثورتين**، مرجع سابق، ص 220.

140 انظر: رمزي ميخائيل جيد، **الصحافة المصرية وثورة 1919**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 1990م؛ رامي عطا صديق، **موقف الصحافة المصرية من قضية الوحدة الوطنية: 1881-1919م**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (كلية الإعلام- جامعة القاهرة)، العدد الثالث- 2016م؛ رامي عطا صديق، **وطن واحد ومصير مشترك**، القاهرة، 2017م؛ رامي عطا صديق، **مُسلم ولّا مسيحي؟**، الطبعة الثانية، القاهرة: مبادرة إعلام المواطنة والحوار، 2018م.

141 يمكن الرجوع هنا إلى الصحف المصرية التي صدرت عقب اندلاع ثورة 25 يناير 2011م، وتنحي مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011م.

142 حول هتافات ثورة 25 يناير 2011م يمكن الرجوع إلى: كمال مغيث، **هتافات الثورة المصرية ونصوصها الكاملة**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2014م.

143 رامي عطا صديق، **وحدتنا الوطنية بين ثورتين**، مرجع سابق، ص 222.

144 أبو سيف يوسف، **الأقباط والقومية العربية**، مرجع سابق، ص 203.

145 طارق البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**، مرجع سابق، ص 44.

146 أبو سيف يوسف، **الأقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية)**، مرجع سابق، ص 211.

147 طارق البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**، مرجع سابق، ص 749.

148 رامي عطا صديق، **وحدتنا الوطنية بين ثورتين**، مرجع سابق، 223.

149 Alessia Melcangi, **Before and after the revolution: A spring also for the Copts of Egypt**, op. cit., p: 24.

150 يقصد الباحث بمؤسسات التنشئة الاجتماعية كلا من: مؤسسة الأسرة بالإضافة إلى المؤسسات: الدينية- التعليمية- الثقافية- الإعلامية- الشبابية- التشريعية- السياسية مثل الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني.

151 See: Marita Lehnert Haakenstad, **The discussion of Coptic issues in the Egyptian media, after the revolution – sectarian and polarizing**, Masters in Political Science, Department of Political Science, University of Oslo May 2013, pp: 42-43, p: 62.

152 صالح بك حمدي حماد، **تمحيص مطالب الأقباط وإزالة موجبات الشقاق، في: مجموعة أعمال المؤتمر المصري الأول**، القاهرة: المطبعة الأميرية بمصر، 1911م، ص 38.

153 أحمد بك لطفي، **الطرق المؤدية لحسن الوفاق بين جميع عناصر الأمة وطبقاتها، في: مجموعة أعمال المؤتمر المصري الأول**، المرجع السابق، ص ص 155-158.

154 س. هـ. ليدر، **أبناء الفراعنة المحدثون: دراسة لأخلاق أقباط مصر وعاداتهم**، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة: دار الشروق، 2007م، ص 68؛ ويمكن مراجعة النص الأصلي للكتاب: S. H. Leeder, **Modern Sons of The Pharaohs: A Study of The Manners and Customs of The Copts of Egypt**, London, 1918.

155 سامح فوزي، **الأقباط: تساؤلات مشروعة حول ملف ساخن**، موقع (أون إسلام)، 17 يناير 2005م

156 هاني لبيب، **الصحافة السوداء ضد المواطنة**، جريدة (روز اليوسف)، 21 فبراير 2010م

157 نبيل عبد الفتاح، **الدين والدولة والطائفية: مساهمة في نقد الخطاب المزدوج**، القاهرة: مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار- سلسلة دراسات في المواطنة (2)، 2010م، ص ص 41-43.

158 مأمون فندي، **مصر: كارثة ثقافية**، جريدة (الشرق الأوسط)، 6 يناير 2011م.

159 سامح فوزي وسمير مرقس، **إدارة التعددية الدينية: الأقباط في مصر نموذجًا**، مصدر سابق، ص 13.

160 عبد الله الطحاوي، **فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية؟**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2013م، ص 90.

161 مجلة (الكرازة)، **الصحف وتأثيرها**، 23 أكتوبر 2009م.

162 العظة الأسبوعية للبابا تواضروس الثاني في يوم الأربعاء الموافق 8 أغسطس 2018م، وجاءت تحت عنوان "الحياة الرهبانية والديرية"، في الأغلب الأعم على خلفية حادث مقتل الأنبا إبيفانيوس أسقف ورئيس دير القديس مكاريوس الكبير- الشهير بدير أبو مقار- بوادي

النطرون، وقد ألقى العظة بكنيسة السيدة العذراء والأنبا بيشوي الواقعة داخل الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، ويمكن مشاهدتها على موقع (www.youtube.com).

163 محمود حمدي زقزوق، **الإسلام في مواجهة حملات التشكيك**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب- مكتبة الأسرة، 2017م، ص 6. ملحوظة: يأتي هذا الكتاب في سبعة فصول تتناول: القرآن الكريم، النبي محمد، الفتوحات الإسلامية وحقيقة الجهاد وقضية العنف، الإسلام وقضايا الإنسان، الإسلام وقضايا المرأة، قضايا حرية الاعتقاد ووحدة الأمة والتخلف، تساؤلات حول بعض تعاليم الإسلام.

164 حسن محمد علي، **دراسات في الإعلام الديني (إسلامي- مسيحي- يهودي)**، القاهرة: دار البيان، 2008م، ص ص 11-12.

165 أشرف عبد المنعم، **زكريا بطرس وصليب لا نعرفه!**، جريدة (الأهرام)، 31 يوليو 2018م.

166 يوسف سيدهم، **قراءة في ملف الأمور المسكوت عنها (695): الكاتب الأستاذ أشرف عبد المنعم.. شكرًا**، جريدة (وطني)، 12 أغسطس 2018م.

167 محمد الباز، **صحافة الإثارة: السياسة والدين والجنس في الصحافة المصرية**، مرجع سابق، ص ص 386-387.

168 فاروق أبو زيد، **الصحافة وقضايا الفكر الحر في مصر**، القاهرة: مجلة الإذاعة والتليفزيون- كتاب الإذاعة والتليفزيون (29)، 1974م، ص 75؛ انظر أيضًا: رامي عطا صديق، **موقف الصحافة المصرية من قضية الوحدة الوطنية: 1881-1919م**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (كلية الإعلام- جامعة القاهرة)، العدد الثالث- 2016م؛ رامي عطا صديق، **وحدتنا الوطنية بين ثورتين**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018م.

169 عبد اللطيف حمزة، **أزمة الضمير الصحفي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1960م.

170 صلاح عيسى، **القواعد القديمة.. لا تزال صالحة للتطبيق**، مجلة (الصحفيون)، إبريل 1990م، ص 19.

171 وليم سليمان قلادة، **مبدأ المواطنة دراسات ومقالات**، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 1999م، ص

172 علي عبد الرازق جلبي، **المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (**المسئولية الاجتماعية والمواطنة**)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 16-19 مايو 2009م.

173 نبيل عبد الفتاح، **مواجهة الطائفية الاجتماعية وأزماتها.. ما العمل؟ [3/3]**، جريدة (الأهرام)، 24 سبتمبر 2009م؛ انظر أيضًا: نبيل عبد الفتاح، **الدين والدولة والطائفية**، مرجع سابق، ص ص 79-82.

174 نبيل عبد الفتاح، **الدين والدولة والطائفية**، مرجع سابق، ص 86.

175 نبيل عبد الفتاح، **الدين والدولة والطائفية**، مرجع سابق، ص 145.

176 سمير مرقس، **المواطنة والإعلام.. اتجاهات أساسية ومحاور عملية**، جريدة (الأهرام)، 6 إبريل 2010م.

177 طه عبد العليم، **دفاعًا عن الحقوق المدنية والسياسية للإنسان والمواطنة**، جريدة (الأهرام)، 8 يناير 2012م.

178 محمد نور فرحات، **مأساة الطائفية في مصر.. قراءة في تقرير الدكتور العطيفي**، جريدة (المصري اليوم)، 7 سبتمبر 2018م.

179 تضم الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر كلا من: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، وكان يوجد قبلًا المجلس الأعلى

للصحافة الذي تأسس عام 1980م وانتهى دوره بتشكيل الهيئة الوطنية للصحافة عام 2017م، حيث أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرارات الجمهورية 158 و159 و160 بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، وذلك طبقًا لنصوص ومواد القانون 92 لسنة 2016 الذي نص على تشكيل المجلس والهيئات المذكورة بناء على ترشيحات مجلس الدولة ومجلس النواب ونقابة الصحفيين والإعلاميين والعاملين بالطباعة والصحافة والإعلام والمجلس الأعلى للجامعات ووزارتي الاتصالات والمالية. انظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 158 لسنة 2017، (الجريدة الرسمية)، العدد 14 مكرر (ج)، 11 إبريل 2017م؛ الموقع الرسمي للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (www.scm.gov.eg).

180 **الوزن النسبي:** يشير إلى اتجاه المبحوثين نحو العبارة، وبالتالي فإنه يحدد درجة المعرفة من حيث كونها مرتفعة أم متوسطة أم ضعيفة، وهو يُحسب على النحو التالي: المتوسط الحسابي على القيمة العظمى للعبارة مضروبة في مائة.

181 انظر: رامي عطا صديق، **تطييف ما لا يستحق التطييف**، موقع (اليوم السابع)، 2 يونيو 2009م؛ للتفاصيل يمكن الرجوع إلى: رامي عطا صديق، الصحافة وخطاب المواطنة، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2010م.

182 استفاد الباحث من بعض البحوث والدراسات التي اهتمت بطرح إستراتيجيات إعلامية في التعاطي مع بعض القضايا والموضوعات، كما أن للباحث تجارب سابقة في هذا الشأن. انظر مثلًا لا حصرًا: رامي عطا صديق وفاطمة شعبان أبو الحسن، **الإعلام والانتخابات: دراسة ميدانية لأخلاقيات المعالجة الإعلامية للانتخابات من وجهة نظر الإعلاميين**، مجلة بحوث الصحافة (قسم الصحافة- كلية الإعلام- جامعة القاهرة)، العدد الرابع: أكتوبر- ديسمبر 2015م؛ رامي عطا صديق وفاطمة شعبان أبو الحسن، **القائم بالاتصال وإشكاليات معالجة قضايا الإرهاب: "استطلاع رأي الإعلاميين حول إستراتيجية إعلامية لمواجهة الظاهرة الإرهابية"**، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية (المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق)، العدد الأول- يوليو 2016م.

183 انظر مثلًا: عبد الله الطحاوي، **فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية؟**، مرجع سابق، ص 93.

184 انظر: رامي عطا صديق، **مواجهة الشائعات بالشفافية والمعلومات**، جريدة (الأهرام)، 22 أغسطس 2018م.

185 انظر: رامي عطا صديق، **الدين من أجل الخير العام**، جريدة (الأهرام)، 2 يوليو 2018م؛ رامي عطا صديق، **الدين من أجل الإنسان**، جريدة (الأهرام)، 1 مايو 2019م؛ رامي عطا صديق، **الدين من أجل السلام**، جريدة (الأهرام)، 14 سبتمبر 2019م.

186 انظر: رامي عطا صديق، **التعليم لبناء المواطن والوطن**، جريدة (الأهرام)، 16 يونيو 2018م.

187 انظر أيضًا: رامي عطا صديق، **الثقافة والقانون لمواجهة التوتر الديني**، جريدة (المصري اليوم)، 9 سبتمبر 2018م.

188 انظر: رامي عطا صديق، **الإعلام من أجل المواطنة والحوار**، جريدة (الأهرام)، 31 مايو 2018م.

ملحوظة: مبادرة "إعلام المواطنة والحوار" مبادرة تطوعية أطلقها الباحث، ويعمل عليها منذ عدة سنوات عبر تدريبات متعددة وإصدارات متنوعة وزيارات ميدانية للمؤسسات الإعلامية والثقافية والمواقع الأثرية التي تعكس قيمة التعددية والتنوع بمختلف مستوياتها في حياة المصريين.